Organization of
American States

المرصد الأوروبي
للمخدرات والإدمان

إنشاء مرصد وطني للمخدرات:
كتيب مشترك

Organization of
American States

Inter-American
Drug Abuse
Control Commission

المرصد الأوروبي
للمخدرات والإدمان

إنشاء مرصد وطني للمخدرات:
كتيب مشترك

إشعار قانوني

يتمتع هذا المنشور الصادر عن المرصد الأوروبي للمخدرات والإدمان (EMCDDA) ولجنة السيطرة على إدمان المخدرات داخل الحدود الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية (CICAD–OAS) بالحماية بموجب حقوق الطبع والنشر. لايتحمل المرصد الأوروبي للمخدرات والإدمان (EMCDDA) ولجنة السيطرة على إدمان المخدرات داخل الحدود الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية (CICAD–OAS) المسئولية أو المسائلة القانونية عن أية عواقب مترتبة على استخدام المعلومات الواردة في هذا المستند. لا تعكس محتويات هذا الكتيب بالضرورة الآراء الرسمية لشركاء مركز (EMCDDA) أو لجنة (CICAD–OAS) أو أي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو أية وكالة أو مؤسسة تابعة للاتحاد الأوروبي.

يتوفر قدر كبير من المعلومات حول الاتحاد الأوروبي على الإنترنت. ويمكن الوصول إلى هذه المعلومات عن طريق سيرفر أوروبا (**http://europa.eu**).

إن Direct Europe هي خدمة الهدف منها مساعدتك على العثور على إجابات لأسئلتك بشأن الاتحاد الأوروبي.

رقم الهاتف المجاني (*):
00 800 6 7 8 9 10 11

(*) لا تسمح بعض شركات الهواتف المحمولة بالاتصال بأرقام 800 00 أو ربما يتم فرض رسوم على هذه المكالمات.

يمكن العثور على بيانات التبويب في نهاية هذا الكتيب.

لوكسمبرج: مكتب منشورات الاتحاد الأوروبي، 2011

الرقم الدولي الموحد للكتاب "ISBN": 978-92-9168-462-5

المعرف الرقمي "doi": 10.2810/41311

حقوق الطبع والنشر © المرصد الأوروبي للمخدرات والإدمان، 2011

يُسمح بالنسخ بشرط أن يتم إعلام المصدر.

طُبع في أسبانيا

تمت الطباعة على ورق أبيض خالي من الكلور

المرصد الأوروبي
للمخدرات والإدمان

Portugal، 1249-289 Lisbon ،Cais do Sodré
هاتف: 211210200 351+ • فاكس 218131711 351+
www.emcdda.europa.eu • info@emcdda.europa.eu

المحتويات

تصدير

شكر وتقدير

الفصل الأول: لماذا نحتاج إلى مرصد وطني للمخدرات؟ **15**

الفصل الثاني: ما المقصود بالمرصد الوطني للمخدرات؟ **21**

التعريف والأهداف 21

الوظائف الأساسية للمرصد الوطني للمخدرات 22

التطوير الإستراتيجي 26

الفصل الثالث: تشغيل المرصد الوطني للمخدرات — جمع البيانات والمراقبة **29**

الهدف والإستراتيجية 29

تبني الأدوات المرجعية الدولية 29

إنشاء إطار عمل مرجعي على المستوى الوطني 40

تحديد مصادر البيانات والشركاء المحتملين: خريطة المعلومات 42

إنشاء نظام معلومات وطني للمخدرات 46

إنشاء شبكة وطنية 50

جودة البيانات 54

الفصل الرابع: تشغيل المرصد الوطني للمخدرات — التحليل والتفسير **59**

الهدف والإستراتيجية 59

تحليل البيانات الكمية 59

تحليل البيانات الكيفية 68

تفسير البيانات: التحديات 73

الفصل الخامس: تشغيل المرصد الوطني للمخدرات — إعداد التقارير والنشر **77**

الهدف والإستراتيجية 77

ضمان القيمة المضافة للمعلومات 78

التعرف على المساهمين وتقييم احتياجاتهم 79

تحويل إعداد التقارير إلى تدريب إبداعي 83

إعداد تقارير إلى المؤسسات الإقليمية والدولية 85

تطوير إستراتيجية للتواصل 88

الفصل السادس: ضمان نجاح المرصد الوطني للمخدرات **95**
التشخيص الإستراتيجي 95
العوامل الإستراتيجية الرئيسية (KSFs) 95

الفصل السابع: أسئلة أخري مهمة **109**
في أي مكان يجب أن يتواجد المرصد الوطني للمخدرات؟ 109
ما هي الأسس القانونية التي يجب أن يقوم عليها المرصد الوطني للمخدرات؟ 110
ما نطاق التفويض الذي يجب منحه للمرصد القومي للمخدرات؟ 112
كم شخصًا يتعين توظيفه في المرصد الوطني للمخدرات، وما هي الخلفية التي يجب أن يتمتع بها هؤلاء الأشخاص؟ 112
كم تبلغ تكلفة إنشاء مرصد وطني للمخدرات؟ 114
كيف يمكن ضمان الاستقلالية العلمية للمرصد الوطني للمخدرات؟ 115
هل يجب إشراك المرصد الوطني للمخدرات في تقييم سياسات المخدرات الوطنية؟ 116

الفصل الثامن: الخاتمة **119**

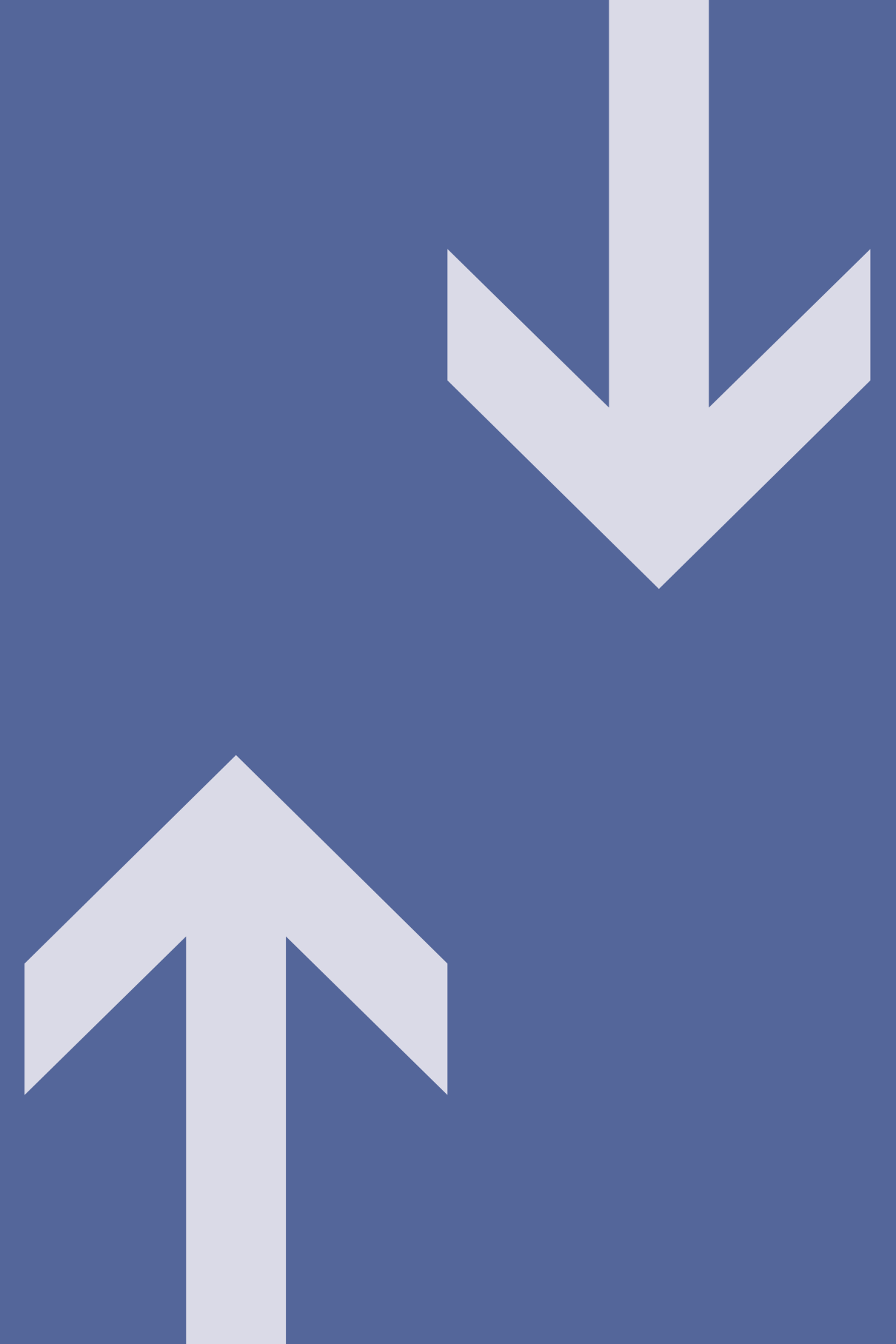

تصدير

إن أمورًا مثل بناء صورة أكثر دقة عن وضع المخدرات وتناول قضايا العرض والطلب وتحديد الاتجاهات الناشئة مبكراً ومشاركة معلومات موضوعية بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بتخطيط وتنظيم التدخلات، وإتاحة ما يحتاجه صانعي القرارات من بيانات وبراهين وحقائق لتصميم إستراتيجيات وطنية وقومية عن المخدرات وتقييم مثل هذه الاستراتيجيات تفرض تحديا يشترك في مواجهتها الدول على جانبي الأطلنطي من خلال المرصد الأوروبي للمخدرات والإدمان (EMCDDA)، ولجنة السيطرة على إدمان المخدرات داخل الحدود الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية (CICAD–OAS).

وفي هذا الإطار، تلعب المراصد الوطنية للمخدرات — أو نقاط التركيز الوطنية كما يطلق عليها في الاتحاد الأوروبي — دورًا بالغ الأهمية، حيث تشكل البيانات والمعلومات التي تصدر عنها الأساس الذي يبنى عليه أي نظام خاص بمراقبة المخدرات.

ويلاحظ خلال العقدين الماضيين، ازدهار وتطور مراصد المخدرات الوطنية بشكل سريع وهذا يأتي كنتيجة مباشرة للقرارات التي تم اتخاذها لإنشاء أنظمة إقليمية لمراقبة المخدرات، في كل من الاتحاد الأوروبي والأمريكتين.

في البداية، لم يتوفر إطار عمل مرجعي — حيث أنشئت المراصد باستخدام أسلوب التجربة والخطأ، مع الأخذ في الاعتبار السياقات والموارد الوطنية. وهذا يوضح أن عدد نماذج المراصد يقدر بعدد الدول التي أنشأتها.

بالنظر إلى هذه العملية الطويلة، يبدو أن هناك حاجة إلى صياغة الخبرات في المجال والتعرف على المفاهيم والمبادئ الرئيسية التي بقيت مجدية دون النظر للمنطقة أو الدولة.

يفخر مركز EMCDDA ولجنة CICAD–OAS بتقديم هذا الكتيب المشترك المعني بإنشاء مراصد وطنية للمخدرات، والذي يقدم ويوضح لأول مرة عمليات التشغيل الأساسية والعوامل الإستراتيجية الرئيسية التي تجمع كافة المراصد الوطنية للمخدرات.

ومن خلال البدء بمجموعة من المراصد الوطنية للمخدرات المتغايرة بدرجة كبيرة عبر القارات المختلفة، انطلقت محاولة استنباط جوهر الخبرة ونقل النتيجة النهائية بطريقة يمكن من خلالها إعادة التفسير في واقع آخر وظروف أخرى.

لهذا قمنا بتنظيم هذا الكتيب في فصول تتناول موضوعات مختلفة تتيح للقارئ استخدامه كمنهج كلاسيكي يسير خطوة بخطوة أو إيلاء وقت وجهد أكبر في النظر في مرحلة معينة في عملية بناء مرصد وطني للمخدرات.

ورغم أن هذا الكتيب يمثل ثمرة عملية تفصيل وتأمل طويلة، إلا أنه يجب النظر إليه على أنه نقطة بداية وليس نتيجة نهائية.

ولهذا السبب تم نشر هذا الكتيب مصحوبًا بـ "Online toobox" "مجموعة أدوات عبر الإنترنت" يستطيع القارئ أن يعثر بها على مراجع للكتب وقوالب وإرشادات عملية ومستندات عمل أخرى. وبمرور الوقت، سيتم الارتقاء بمجموعة الأدوات بمساعدة القراء والمراصد الوطنية للمخدرات العاملة: حيث يتوفر نظامًا لمشاركة المواد العملية والنماذج المرجعية.

ونحن نوجه الدعوة لك للانضمام إلى هذا المجتمع الافتراضي للمراصد الوطنية للمخدرات ومشاركة آراءك وخبراتك للمساهمة في تطوير الكتيب ومجموعة الأدوات، وهذا بدوره سيساعد الآخرين على بناء مراصد وطنية للمخدرات.

فولفجانج جوتز
المدير
EMCDDA

جامس ماك
الأمين التنفيذي
CICAD–OAS

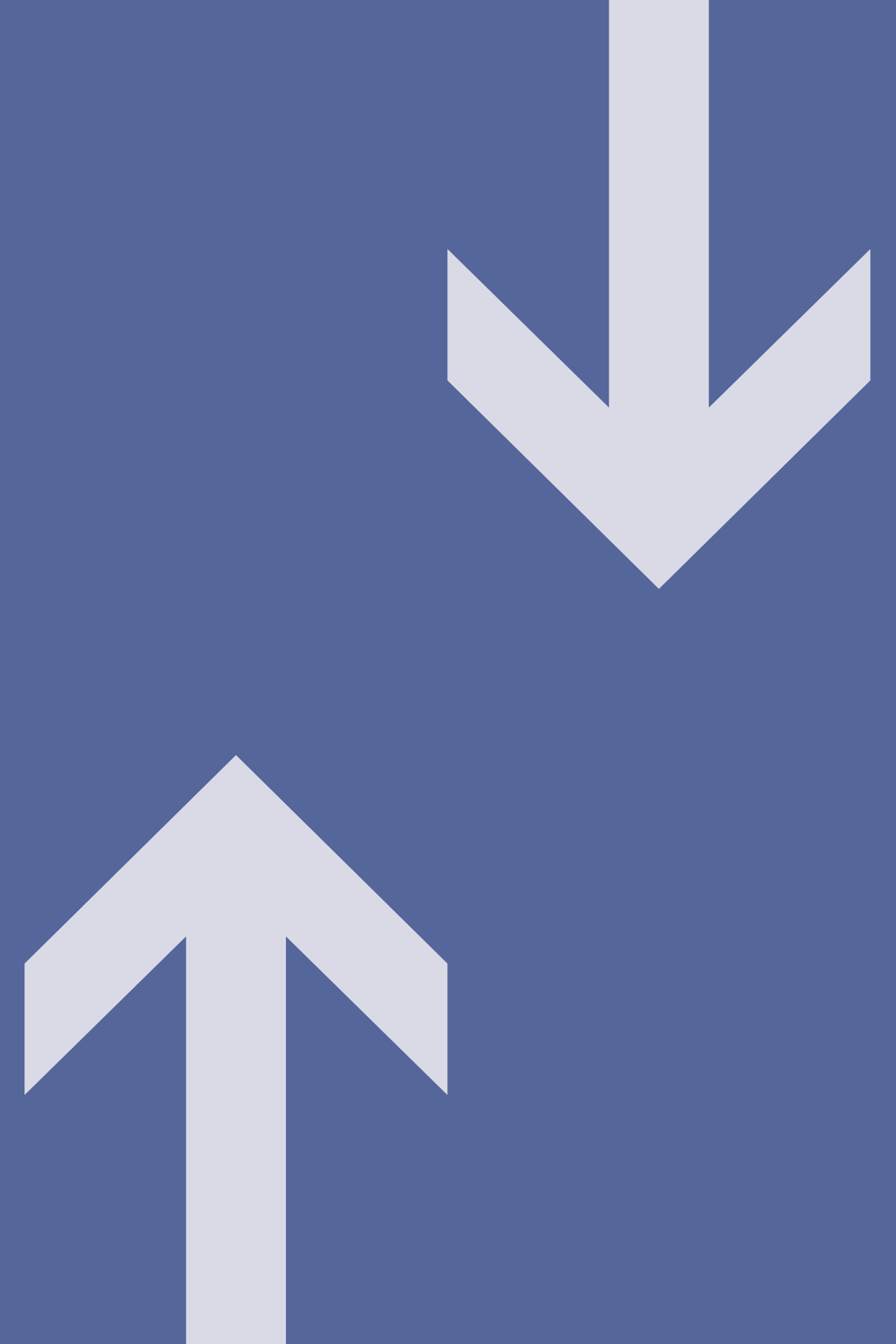

شكر وتقدير

إعداد: أليكس جوسديل، المرصد الأوروبي للمخدرات والإدمان، لشبونة.

المساهمون (من المركز الأوروبي لمراقبة المخدرات والإدمان): بول جريفث، دومينيك لوبيز، سيسل مارتيل، ماريا موريرا، جان مونتينري، أندري نور، كلوديا بالزاك، أليساندرو بيرونا، بيدرو دورت ربيرو، كاثرين روبيرتستون، رومين سيدفوف، رونالد سيمون، ساندرين سليمان. التحرير والإنتاج: ماري كريستين أشبي.

المساهمون (من مرصد المخدرات في الدول الأمريكية — CICAD–OAS):
فرانسيسكو كومسيل، بارنيل كلارك، ماريا هاينز.

المساهمون الآخرون (حسب الترتيب الأبجدي):

جوليا إيميل أديس، *المرصد الفرنسي للمخدرات والإدمان* (OFDT)، فرنسا.

ألبرتو بلونيني، عالم في الاقتصاد والاجتماع، *إيطاليا*.

جين ميشيل كوست، *المرصد الفرنسي للمخدرات والإدمان* (OFDT)، فرنسا.

كتالين فيلفينشي، المعهد الوطني للوقاية من المخدرات، المجر.

براين جالفين، وحدة أبحاث الكحوليات والمخدرات (ADRU) بمجلس الأبحاث الصحية (HRB)، أيرلندا.

نيكوليس جورجيادس، مركز المراقبة الوطني للمخدرات والإدمان، قبرص.

آنا جيرارد، نقطة التركيز الوطنية المالطية، مالطا.

كاري جراساسين، المجلس الوطني للصحة، الدنمرك.

أود هورفين، المعهد الوطني لأبحاث الكحوليات والمخدرات (SIRUS)، النرويج.

روكساندا ليسكو، نقطة التركيز الوطنية الرومانية، رومانيا.

إرنستاس جاسايتس، إدارة التحكم في المخدرات، لتوانيا.

ألان لودويك، نقطة التركيز البريطانية للمخدرات، وزارة الصحة، المملكة المتحدة.

جين لونج، وحدة أبحاث الكحوليات والمخدرات (ADRU) بمجلس الأبحاث الصحية (HRB)، أيرلندا.

أرتور مالكزويسكي، المكتب الوطني للوقاية من المخدرات، بولندا.

فيكتور مارفسيك، أمين المجلس الحكومي لتنسيق سياسة المخدرات، جمهورية التشيك.

مونيكا نوردفيك، المعهد الوطني للصحة العامة.

ألين أورجر، مركز أبحاث الصحة العامة (CRP-Santé).

تيم فيفير جيرشل، مركز المراقبة الألماني للمخدرات والإدمان، ألمانيا.

ليفا بوجول، مركز اقتصاديات الصحة — وزارة الصحة، لاتفيا.

مارك ريونالدس، وحدة علم الأوبئة بالمعهد العلمي للصحة العامة (IPH)، بلجيكا.

سانا رونكا، المعهد الوطني للصحة والرفاهية (THL) فنلندا.

أمبارو ساشيز، *Delegación del Gobierno para el Plan Nacional Sobre Drogas*، أسبانيا.

آنا سوفيا سانتوس، معهد *المخدرات والسموم* (IDT)، البرتغال.

إليزابيتا سيموني، رئاسة مجلس الوزراء — إدارة سياسة المخدرات، إيطاليا.

أفي تالو، مركز مراقبة المخدرات الإستوني، المعهد الوطني للتنمية الصحية (NIHD)، إيستونيا.

مانينا تيرزيدو، جامعة معهد أبحاث الصحة العقلية (UMHRI)، اليونان.

عبد الله توفيق، *المرصد الفرنسي للمخدرات والإدمان* (OFDT)، فرنسا.

فرانس تروتمان، Trimbos Instituut، هولندا.

أورسوليا فارجا، نقطة التركيز الوطنية للمخدرات، المجر.

موميتشيل فاسيلف، المركز الوطني للإدمان، بلغاريا.

مارون ويجيل، *Gesundheit Österreich* GmbH (GÖG)، النمسا.

توماس زابرنسكي، مركز الإدمان، عيادة الصحة النفسية، كلية الطب الأولى، جامعة شارلز في براغ، جمهورية التشيك.

يشيد مركز EMCDDA بالدعم المقدم من أعضاء شبكة Reitox، والذي ساعد بشكل كبير على صياغة هذا الكتيب.

يود مركز EMCDDA ولجنة CICAD أيضًا أن يتوجه بشكر خاص إلى المشاركين في اجتماع المراصد الوطنية للمخدرات الرابع لدول أمريكا اللاتينية والذي عقد في أكتوبر 2008 في لانتيجوا، جواتيمالا، على التعليقات والمساهمات البناءة التي قدموها بشأن توضيح إطار عمل الاستراتيجي للتشخيص.

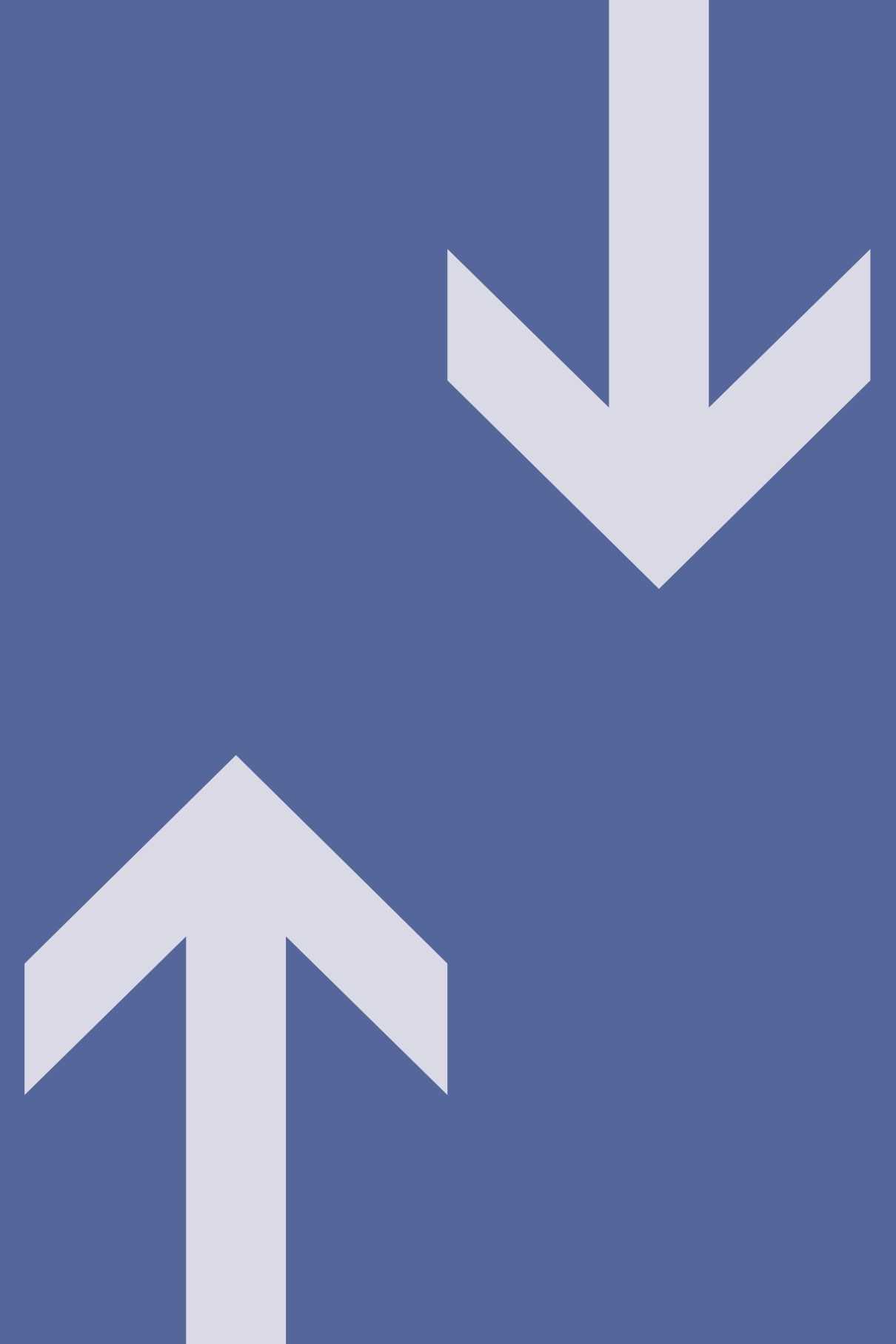

الفصل الأول
لماذا نحتاج إلى مرصد وطني للمخدرات؟

ما المقصود بالمرصد الوطني للمخدرات (NDO)؟ ما هو دوره؟ ما هي مهام وقدرات مؤسسة كهذه؟ كيف يمكن إنشاء مرصدًا؟

تلك هي مجموعة بسيطة من الأسئلة التي يحاول هذا الكتيب الإجابة عليها بطريقة عملية، بدءاً بالسؤال الأكثر الأهمية: لماذا نحتاج إلى مرصد وطني للمخدرات؟

الحاجة المتزايدة للمراقبة

يحتم تبني معاهدات الأمم المتحدة ([1]) على الدول الأعضاء رفع تقارير منتظمة حول وضع المخدرات بالإضافة إلى سبل التدخل، بحيث تتم تغطية كل من العرض والطلب.

وفي الآونة الأخيرة، اتجهت المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى التي تتبنى أنشطة متباينة في السياق العام للحرب الموجهة ضد المخدرات بشكل تدريجي نحو الإستراتيجيات الشاملة وخطط العمل القائمة على هدف معين، والتي تحتاج بشكل متزايد إلى بيانات موثوقة لتقييم وضع المخدرات ومراقبة تنفيذ الإجراءات المتخذة.

وأدى هذا الأمر إلى تطوير وإجراء تغييرات جوهرية على هيكل ومحتوى وأهداف استراتيجيات الاتحاد الأوروبي المعنية بالمخدرات وذلك منذ تبني أول خطة عمل أوروبية لمحاربة المخدرات في ديسمبر 1990. وفي الدول الأمريكية، بدأ هذا الأمر بإنشاء لجنة السيطرة على إدمان المخدرات داخل الحدود الأمريكية (CICAD) من خلال الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية (OAS) عام 1986 باعتبار ذلك منتدى سياسة نصف الكرة الغربي حول كافة أوجه مشكلة المخدرات.

وكانت أول نتائج هذا المنهج التي يتخذ الطابع الرسمي هو الاعتراف بضرورة إنشاء أنظمة ومراصد للمراقبة الوطنية.

"الاستناد علي البراهين والحقائق العلمية": مفهوم جديد في صنع السياسات

منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، ظهر مفهوم "صنع السياسات بالاستناد علي البراهين والحقائق العلمية" باعتباره معيار جديد في الإدارة العامة (راجع المربع التالي).

([1]) هذه المعاهدات هي: معاهدة الأمم المتحدة الفردية بشأن العقاقير المخدرة، 1961 (http://www.incb.org/pdf/e/conv/convention_1961_en.pdf)؛ معاهدة الأمم المتحدة بشأن المواد ذات التأثير النفسي، 1971 (http://www.unodc.org/pdf/convention_1971_en.pdf)؛ ومعاهدة الأمم المتحدة بشأن الإتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة والمواد ذات التأثير النفسي، 1988 (http://www.unodc.org/pdf/convention_1988_en.pdf)

السياسة القائمة علي الاستناد علي البراهين والحقائق العلمية

تُعرف السياسة المعتمدة على البراهين والحقائق العلمية بأنها منهج يهدف إلى "مساعدة الأفراد على اتخاذ قرارات مدروسة بشأن السياسات والبرامج والمشروعات من خلال جعل أفضل دليل متوفر من البحث محوراً لتطوير السياسة وتنفيذها". يتعارض هذا المنهج مع السياسة القائمة على الرأي، والتي تستند بشدة إما إلى الاستخدام الانتقائي للدليل (مثل الدراسات الفردية بغض النظر عن الجودة) أو إلى وجهات النظر غير المختبرة للأفراد أو الجماعات، والتي عادة ما تكون مستوحاة من وجهات لنظر أيديولوجية أو أحكام المسبقة أو تخمين تخيلي.

المصدر: ديفيس بي، "هل الإدارة الحكومية المعتمدة على الدليل ممكنة؟، محاضرة جيري لي 2004، ندوة كامبل التعاونية السنوية الرابعة، واشنطن العاصمة، 19 فبراير 2004.

يؤكد هذا التغيير على حاجة الحكومات إلى اتخاذ قرارات مدروسة بشكل جيد، وتقييم ما إذا كان قد تم تنفيذ القرارات المتخذة أم لا، وهل حققت النجاح أم لا.

في هذا الصدد نشأ توجهين متوازيين: يحتاج القادة السياسيون إلى آليات لتقييم ما إذا كان هناك أثراً للإجراءات والتدخلات المنفذة، وما هو هذا الأثر، في حالة وجوده. وبطريقة مماثلة، يتزايد طلب المواطنين لهذه النوع من المعلومات من قادتهم.

من المراقبة إلى التقييم

شهدت السنوات السبع إلى ثمان الأخيرة عددًا متزايدًا من المبادرات، على المستويين الوطني والإقليمي، لتقييم آثار إستراتيجيات مكافحة المخدرات وخطط العمل القومية الأخرى.

على سبيل المثال، في المنطقتين المذكورتين أعلاه، تخدم البيانات التي يتم جمعها على المستوى الوطني في أغراض تقييم نتائج إستراتيجيات مكافحة المخدرات: ففي أوروبا تم الاستعانة بالبيانات في تقييم خطة عمل الاتحاد الأوروبي التي وضعتها المفوضية الأوروبية، وفي منظمة الدول الأمريكية، استعملت البيانات في تحديد نطاق وأهداف آلية التقييم المشتركة.

على المستوى العالمي، قدم المجتمع الدولي دعمًا إضافيًا لتعزيز وتطوير شبكات معلومات المخدرات لكي يمثل حجر الأساس لتقييم إستراتيجيات مكافحة المخدرات خلال مراجعة 10 سنوات للإعلان السياسي للجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول المخدرات عام 1998.

في الحقيقة، دعا قرار جديد "الدول الأعضاء إلى تعزيز جهودهم لمراجعة وتحسين أدوات جمع البيانات من أجل الحصول على تقييم موضوعي وعلمي ومتوازن وشفاف بشأن التقدم الذي تم إحرازه والعواقب التي تم مواجهتها في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل (...)" ([2]).

([2]) "تحسين جمع البيانات وإعداد تقارير لها وتحليلها لمراقبة تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو الإستراتيجية المتكاملة والمتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات في العالم" (القرار 52/12) — *السجلات الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي*، 2009، رقم الملحق 8 — لجنة المواد المخدرة، تقرير الجلسة الثانية والخمسون (14 مارس 2008 و20-11 مارس 2009)، صفحة 29.

الدور الرئيسي للمراصد الوطنية

إن ما يمكن أن نستنتجه من مجموعات العمل المختلفة ومناقشات العامة والخبراء التي حدثت في عام 2008 و 2009 والتي لا تزال مستمرة، أنه بكل بساطة:

- لا يمكن أن تقوم شبكات معلومات المخدرات الإقليمية والدولية بدورها إلا إذا تم تزويدها بمعلومات عالية الجودة وقابلة للمقارنة من الدول المشاركة المعنية؛
- يمكن أن تقوم المراصد الوطنية للمخدرات بإسهام رئيسي في جهود المجتمع الدولي بشأن جمع البيانات والتحليل والتفسير؛
- يعتبر المرصد الوطني للمخدرات آلية رئيسية لصنع السياسات — وهو ليس آلية سياسة. على الرغم من أن المسئولية السياسية لا تزال في يد صانعي القرار، إلا أن هناك إجماع متزايد على أنهم يحتاجون إلى معلومات موضوعية وحقيقية وموثوقة وقابلة للمقارنة من أجل اتخاذ قرارات مدروسة.

يتطرق هذا الكتيب إلى احتياجات ثلاث مجموعات، مع تحديد هدف خاص لكل منها:

- الدول المرشحة أو التي قد تصبح مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي ([3])، والدول المجاورة ([4]) التي ترغب و/أو تحتاج إلى إعداد نفسها للمشاركة في أعمال المرصد الأوروبي للمخدرات والإدمان؛
- الدولة التي تمثل جزءًا من أنظمة جمع البيانات الإقليمية الأخرى حول المخدرات، مثل مرصد الدول الأمريكية للمخدرات (CICAD–OAS) لتقييم الموقف بها وبناء إستراتيجيات لتحسين و/أو تعزيز المراصد الوطنية بها؛
- الدول غير الأعضاء بالاتحاد الأوروبي المضطلعة في التعاون، بشأن قضايا المخدرات، مع الاتحاد الأوروبي ومع المنظمات الدولية الأخرى، خاصة وكالات الأمم المتحدة ([5])، ومع الجهات المانحة العامة والخاصة في مجال المخدرات والتي تريد تقييم فعالية المنح التي تقدمها وأنشطتها.

يتعين علينا إعلام القارئ بالأمور التالية المتعلقة بهذا المنشور:

- يعتمد هذا الكتيب على تجربة إنشاء وتطوير شبكة أوروبية لجمع البيانات تتألف من نقاط التركيز الوطنية — شبكة Reitox. ورغم أن الكتيب يمثل إطار عمل مفاهيمي، إلا أنه استند إلى الممارسة العملية في إنشاء الشبكة منذ 15 عام، وفي توسيعها إلى أكثر من 15 دولة

([3]) التي تعرف أيضًا بالدول المرشحة (كرواتيا، جمهورية مقدونيا التابعة ليوغوسلافيا سابقاً، تركيا) أو الدول المرشحة المحتملة (ألبانيا، البوسنة والهرسك، كوسوفو بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1244، والجبل الأسود وصربيا). خلاف ذلك: الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تقدمت للعضوية في EMCDDA، مثل النرويج.

([4]) الدول التي تغطيها سياسة الجوار الأوروبي (ENP): الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، مصر، جورجيا، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، مولدوفا، المغرب، الأراضي الفلسطينية المحتلة، سوريا، تونس أوكرانيا.

([5]) مثل مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (UNODC) ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك حول مرض الإيدز (UNAIDS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

جديدة منذ ذلك الحين. لقد حاولنا تحديد المبادئ والوظائف الرئيسية التي أثبتت نجاحها على مر السنوات؛

- نحن لا نقدم نموذج واحد ليتم اتباعه، بل نعرض خطوات استراتيجية وعملية كما نحدد أنواع القرارات التي يتعين اتخاذها بناءً على تحليل هيكلي لكل سياق وطني. يعرض هذا الكتيب مخططًا لهذا التحليل الاستراتيجي والعملي؛
- لن يكون لأي مرصد وطني للمخدرات فائدة بدون البيانات والمعلومات التي تصدر عادة بواسطة جهات أخرى على مستويات مختلفة (وطنية، ومحلية)؛ ولذا فإن إنشاء مرصد وطني للمخدرات يسير جنبًا إلى جنب مع إنشاء/تعزيز شبكة المعلومات الوطنية الخاصة بالمخدرات؛
- يعتبر هذا الكتيب ثمرة شراكة استراتيجية بين مؤسستين إقليميتين، مركز EMCDDA في الاتحاد الأوروبي ولجنة CICAD-OAS في الأمريكتين، بهدف زيادة دعم قدرة المراقبة الوطنية في الدول الأعضاء بكلا المؤسستين.

ينقسم الكتاب إلى عدة أجزاء:

- ما المقصود بالمرصد الوطني للمخدرات (الفصل الثاني)؟
- تشغيل مرصد وطني للمخدرات:
  - جمع البيانات والمراقبة (الفصل الثالث)
  - التحليل والتفسير (الفصل الرابع)
  - إعداد التقارير والنشر (الفصل الخامس)
- ضمان النجاح: التشخيص الإستراتيجي (الفصل السادس)
- أسئلة أخري مهمة (الفصل السابع)
- الخاتمة

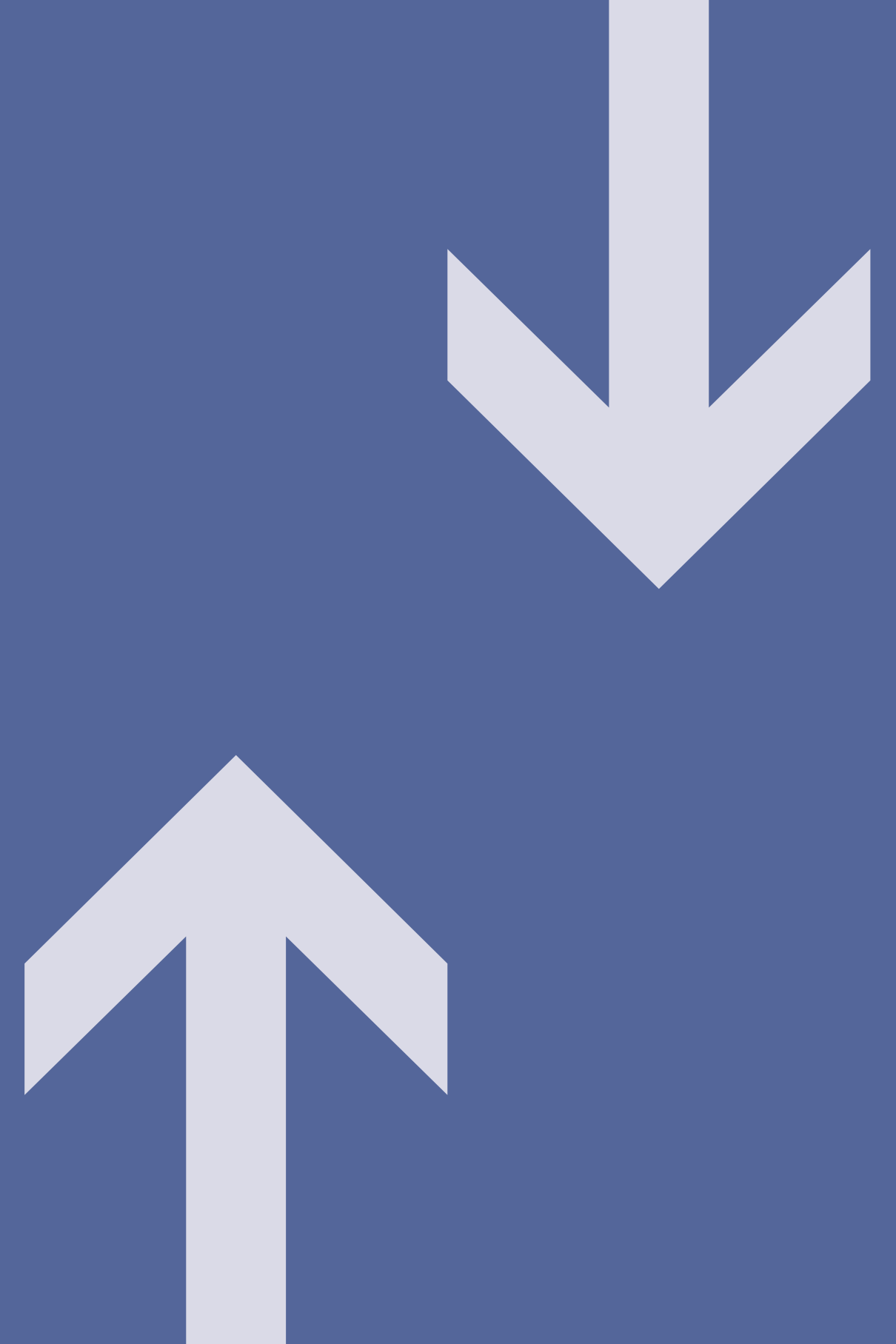

الفصل الثاني
ما المقصود بالمرصد الوطني للمخدرات؟

المرصد الوطني للمخدرات (NDO) عبارة عن منظمة توفر للدولة معلومات صحيحة وموضوعية وموثوقة وقابلة للمقارنة بشأن المخدرات والإدمان وعواقبهما.

وتتمثل أهداف المرصد الوطني للمخدرات فيما يلي:

- تقديم معلومات ضرورية للجمهور فيما يتعلق بصنع السياسات وتنظيم خدمات مرتبطة بالمخدرات وتوفير معلومات حول القضايا المتعلقة بالمخدرات التي تلقي اهتمامًا عاماً؛
- جمع وإصدار المعلومات اللازمة لتنفيذ الالتزامات المفروضة من قبل الدولة بشأن رفع التقارير إلى البرامج الإقليمية والدولية المعنية بالسيطرة على المخدرات.

ولكي يحقق المرصد الوطني للمخدرات أهدافه، يتعين عليه القيام بثلاث وظائف رئيسية، مستعينًا بموارده الخاصة أو بالتعاون مع المؤسسات الوطنية الأخرى والخبراء:

- جمع البيانات والمراقبة على المستوى الوطني؛
- تحليل وتفسير البيانات التي يتم جمعها؛
- رفع التقارير ونشر النتائج.

يعتبر المنشور الرئيسي الذي يصدره المرصد الوطني للمخدرات (NDO) بصفة سنوية هو التقرير الوطني لهذا المرصد أو على الأقل هو تحديث للموقف الوطني. وبجانب هذا التقرير، قد يتوقع من المرصد الوطني للمخدرات إصدار دراسات مخصصة وتقارير أخرى.

وخلال إنشاء أو تقييم وضع المرصد الوطني للمخدرات، يعد من الضروري أيضًا تقييم نجاحه واستدامته باستخدام ثلاثة عوامل إستراتيجية رئيسية:

- القيمة المضافة المتصورة؛
- توافر الموارد وتكاملها
- عمليات الإنتاج التعاونية.

التعريف والأهداف

المرصد الوطني للمخدرات (NDO) هو منظمة تهدف إلى أن توفر — للدولة — معلومات صحيحة وموضوعية وموثوقة وقابلة للمقارنة بشأن المخدرات والإدمان ([1]) وعواقبهما.

([1]) حسب الأولويات الوطنية، يمكن أن يركز نطاق عمل المرصد الوطني للمخدرات (NDO) على أية عقاقير غير مشروعة أو يمكن أيضًا أن يغطي الكحوليات والتبغ والعقاقير المشروعة الأخرى (مثل العقاقير الطبية). نحن نقتصر في عرضنا هنا على العقاقير غير المشروعة باعتبارها المخول الرئيسي لمركز EMCDDA ولجنة CICAD-OAS.

يعتبر المرصد الوطني للمخدرات (NDO) جزءًا من نظام شامل يتألف من:

- **آلية تنسيق** وطنية قائمة على التوزان وتضافر الجهود وتشرف على جهات العمل المختلفة المسئولة عن تنفيذ إستراتيجية المخدرات الوطنية؛
- شبكة **معلومات وطنية للمخدرات**، تعمل على إنشاء تكامل بين مصادر المعلومات المتخصصة والعامة إلى جانب الخبرات وبرامج الإشراف الروتينية والدراسات المخصصة على المجموعات المستهدفة.

يقوم المرصد الوطني للمخدرات (NDO) بجمع وإصدار معلومات لجهتين رئيسيتين: الجهة الوطنية والجهة الدولية أو فوق الوطنية.

الجهة الوطنية: يتطرق المرصد الوطني للمخدرات (NDO) للاحتياجات المعلوماتية لأربع مجموعات من العملاء التي تشكل جمهوره على المستوى الوطني: صانعي القرارات، المجتمع العلمي، المتخصصين العاملين في مجال المخدرات وعامة المواطنون.

الجهة الدولية أو فوق الوطنية: يمكن الاستعانة بأعمال المرصد الوطني للمخدرات على المستوى الدولي وذلك في إطار الجهود العامة لتقليل مشكلات المخدرات على المستوى الدولي (الأمم المتحدة) ومستوى الجهات فوق الوطنية (مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية).

الوظائف الرئيسية للمرصد الوطني للمخدرات

فيما يختص بأعمال المرصد الوطني للمخدرات (NDO)، نحن نستخدم مصطلح "core functions" "الوظائف الرئيسية" لوصف العمليات الأساسية المطلوب تطويرها وتنفيذها من جانب المرصد. من أجل عرض الوظائف الأساسية للمرصد الوطني للمخدرات (NDO)، قمنا بتبني مفهوم "سياق الأعمال".

ما المقصود "سياق الأعمال"؟

عرّف دافنبورت وشورت (1990) سياق الأعمال على أنها "مجموعة من المهام المرتبطة منطقيًا والتي يتم تنفيذها لتحقيق ثمرة أعمال محددة". والعملية هي "مجموعة هيكلية وقياسية من الأنشطة المصممة لإصدار نتيجة محددة لعميل أو سوق معين. وهي تتضمن التركيز الشديد على كيفية تنفيذ العمل داخل المنظمة" ([2]).

تتميز سياق الأعمال بأربع خصائص عامة:

اجتياز الحدود التنظيمية: يعتمد المرصد الوطني للمخدرات (NDO) على إطار عمل تعاوني بين شركاء متعددين، وممارسات عبر شبكة تتيح للمرصد اكتساب الخبرة والمعلومات

([2]) مالهوترا واي، "إعادة تصميم سياق الأعمال: نظرة عامة"، مراجعة الإدارة الهندسية لـ IEEE، الإصدار 26، العدد 3، خريف 1998.

الضرورية. وهذا يتضمن المراقبة الدائمة للبيئة الخاصة به والتعديلات المتكررة لأسلوب العمل الذي تم التفاوض عليه مع كافة الشركاء.

العملاء أو أصحاب المصالح: في المؤسسات التي تعتمد على القطاع العام، يلعب أصحاب المصالح دورًا حيويًا نظرًا لأنهم يجذبون الأموال مما يتيح تشغيل المرصد.

العملية: يكون التركيز على كيفية تنظيم الأنشطة وكيفية الحصول على النتائج. ويمكن هيكلة العمليات بطريقة مختلفة، تبعًا للسياق والموارد والقدرات، بشرط أن يتم تحدد النتائج المتوقعة وتحقيقها في الوقت المحدد.

المحصلة: يجب أن يتمخض عن كل وظيفة من الوظائف الرئيسية مخرجات، إما في شكل بيانات أولية أو معلومات مخصصة أو تقارير تحليلية أو منشورات مستهدفة أو تقارير قياسية.

وتتمثل الوظائف الرئيسية الثلاثة للمرصد الوطني للمخدرات في:

- جمع البيانات والمراقبة
- تحليل وتفسير البيانات التي تم جمعها
- رفع التقارير ونشر النتائج.

عادة ما يقوم المرصد بتنفيذ الوظائف الرئيسية بالتعاون مع المؤسسات الوطنية الأخرى والخبراء. وتبعًا للموارد والسلطة الممنوحة للمرصد، وبناءً على البيانات والخبرات المتاحة في الدولة، يمكن القيام بمجموعة من الإعدادات المحتملة، حسب ما ورد في الفصل السابع – أسئلة أخري مهمة).

إن ما يهم في هذا الأمر هو أن هذه الوظائف تبين أعلى مستوى من الجودة كما تلبي المقاييس العلمية، حيث أنها تقع في قلب سمعة أعمال المرصد الوطني للمخدرات (NDO) والقيمة المضافة المتصورة له.

يضطلع بهذا الدور، في الاتحاد الأوروبي، نقاط التركيز الوطنية التابعة لمركز EMCDDA، والتي تشكل معًا الشبكة الأوروبية لجمع بيانات حول المخدرات، وتسمى Reitox (*شبكة المعلومات الأوروبية للمخدرات والإدمان*).

جمع البيانات والمراقبة على المستوى الوطني؛

عادة ما يتم بالفعل إصدار أنواع مختلفة من المعلومات المتعلقة بالمخدرات بطريقة أو بأخرى بواسطة الوكالات على المستوى المحلي أو الوطني. في مثل هذه الحالات، يمكن أن يضطلع المرصد الوطني للمخدرات (NDO) بدور تجميع كافة المعلومات المتاحة في صورة وطنية. وللقيام بذلك، يتعين على المرصد أولا تحديد ما هي المعلومات المتاحة وإنشاء "خريطة معلومات"؟ تمثل هذه الخريطة مستندًا يحدد ويصنف موفري البيانات المحتملين المهتمين بمعلومات المخدرات والمنظمات الشريكة.

يشتمل جزء من عمل المرصد الوطني للمخدرات (NDO) على "فحص" المصادر الوطنية للمعلومات المتعلقة بالمخدرات لتحديد نقاط القوة والضعف.

وبناءً على الشركاء المحتملين وموفري البيانات المحددين في خريطة المعلومات، يتم إنشاء شبكة وطنية للمعلومات الخاصة بالمخدرات، لتمثل سبل المعرفة "في المجال"، والتي تعزز في النهاية جودة مخرجات المرصد. ومن أجل جمع وإصدار وتحليل ونشر المعلومات بطريقة منتظمة، يتعين على المرصد الوطني للمخدرات بناء شبكة مستدامة يمكنها أن تعمل باستمرار على الارتقاء بقدراتها.

من بين المهام الرئيسية للمرصد الوطني للمخدرات (NDO) هو إنشاء شبكة معلومات خاصة بالمخدرات مع الشركاء والموارد المحددة في خريطة المعلومات.

تتميز ظاهرة المخدرات وتأثيرها على المجتمع بالتغير المستمر. كما أن العلم، ومعرفتنا وفهمنا لظاهرة المخدرات، يتطور بشكل مستمر أيضًا. بالتالي يجب أن تكون الطلبات الخاصة بإنشاء شبكة معلومات للمخدرات مستجيبة للتغير. بعبارة أخرى، يعد تطوير شبكة معلومات المخدرات ومهام الشبكة المتعلقة، جزءاً من العملية المستمرة التي تمثل مبدأ المرصد الوطني للمخدرات والنشاط الذي يستغرق معظم الوقت.

تتمثل المهمة الرئيسية في إقامة علاقة مع المعلومات أو موفري البيانات، وتحفيزهم للمشاركة والإسهام في شبكة معلومات المخدرات الوطنية.

ومن بين الأوجه المستمرة الأخرى لتطوير الشبكة المذكورة أعلاه هو بذل الجهد المتواصل لتحسين قاعدة المعرفة. ويمكن تحقيق ذلك إما من خلال تحسين العمليات الموجودة ومعايير إعداد التقارير الوطنية، و/أو إنشاء مصادر معلومات جديدة. وتعتبر القدرة على زيادة الوعي والتمويل لتحسين شبكة جمع البيانات الوطنية أمرًا بالغ الأهمية في هذا السياق.

يحتاج المرصد الوطني للمخدرات (NDO) إلى فريق يتمتع بمهارات متميزة في التواصل والتفاوض وقدرة مؤكدة على التوصل إلى إجماع.

ولإدارة مصادر البيانات في كافة النواحي المتعلقة بالمخدرات، وللحفاظ على شبكة معلومات شاملة عن المخدرات، يكمن التحدي الرئيسي أمام موفري البيانات في كل من مجالي تقليل العرض والطلب في تعلم كيفية العمل معًا ومشاركة المعلومات مع المتخصصين في مجالات مختلفة على اختلاف أهدافهم وثقافاتهم المهنية وتقاليدهم.

يكمن التحدي الذي يواجه المرصد الوطني للمخدرات في التواصل البيني المستمر والمشترك لشبكات المعلومات المتعلقة بالعرض والطلب، بطريقة توفر قيمة مضافة لكافة الشركاء وفي نفس الوقت قابلة للتنفيذ من الناحية اللوجيستية.

لا يقتصر دور المرصد الوطني للمخدرات على جمع المعلومات والبيانات الموجودة: بل يضطلع بدور رئيسي في تتبع مجموعات البيانات والحث على تحسين جودتها بين الشركاء عامًا بعد

عام، سواء من خلال الدعم الفني أو المنهجي، أو من خلال التوفيق بين الخبراء الوطنيين الرئيسين من أجل تحسين الموثوقية وصلاحية البيانات من عام لعام.

يحتاج المرصد الوطني للمخدرات (NDO) إلى تنظيم ذاكرة للبيانات المتاحة والحفاظ عليها، يجانب تطوير آلية علمية ومنهجية لجمع البيانات وتحليل البيانات وضمان الجودة وتطوير القدرات سواء داخل المرصد أو من خلال الشبكة.

تحليل وتفسير البيانات التي يتم جمعها

تحتاج المعلومات التي يتم جمعها عن طريق شبكة معلومات المخدرات إلى معالجتها مرة أخرى لتكون قابلة للاستخدام العملي من جانب الجهات المستفيدة من المرصد الوطني للمخدرات. وهذا يتم في العادة من خلال الجمع بين القدرة التحليلية للعاملين في المرصد الوطني للمخدرات (NDO) والخبراء الوطنيين.

يقوم المرصد الوطني للمخدرات (NDO) تدريجيًا ببناء خبرته في تقديم تفسير وتحليل علمي دقيق وغير متحيز وغير تخيلي للبيانات بجانب وضعها في تقارير ومستندات ومنشورات منظمة أخرى. وبناءً على هذا يعمل المرصد الوطني للمخدرات كوسيط للمعرفة، يوضح البيانات لمن يريد فهمها.

يجب أن يركز تحليل وتفسير المعلومات التي يتم جمعها على:

- فحص الاتساق وقابلية المقارنة للبيانات التي تم جمعها؛
- تفحص المعلومات السياقية اللازمة من أجل تفسير البيانات بشكل صحيح؛
- تحليل وتفسير المعلومات، بالتشاور مع الجهات التي تقدمها؛
- العمل على تكامل المعلومات المستمدة من مصادر مختلفة، والتي تغطي مجموعة من المجالات، من أجل تقديم نظرة عامة شاملة وفهم لوضع المخدرات.

لتنفيذ هذه الأنشطة، يتعين على المرصد الوطني للمخدرات (NDO) العمل مع المؤسسات الوطنية والخبراء الآخرين من أجل ضمان ما يلي:

- بناء صورة عامة وشاملة بشكل تدريجي لوضع المخدرات في الدولة المعنية؛
- صلاحية ومدى موثوقية التحليلات والاستنتاجات؛
- الملكية المشتركة للنتائج بين كافة الشركاء المعنيين.

رفع التقارير ونشر النتائج

يجب اعتبار رفع التقارير ونشر النتائج أحد المهام الرئيسية للمرصد الوطني للمخدرات. بالتالي يتعين على المرصد وضع إستراتيجية للتواصل تساعد على تلبية الاحتياجات الموجودة، كما يمكنه أيضًا معالجة وتوقع الاحتياجات المستقبلية بطريقة استباقية بشكل يتناسب مع احتياجات الجهات المختلفة.

وفي النهاية، تساعد النتائج على تبرير أهمية وجود المرصد، كما أنها تعد أحد المبررات الرئيسية لتلقيه الأموال من السلطات الوطنية والمنظمات الدولية.

في معظم الحالات، سوف يكون المنشور الرئيسي الصادر عن المرصد الوطني للمخدرات بشكل سنوي بمثابة تقرير وطني أو ملخص تنفيذي لآخر التطورات في السياق الوطني. ومن المهم على وجه الخصوص أن يقدم المرصد نشرة محدثة عن وضع المخدرات بصفة سنوية، لكل من الأغراض الوطنية والدولية.

بالإضافة إلى التقرير الوطني، من المتوقع أيضًا أن يصدر المرصد تقارير حول دراسات مخصصة وتقديم بيانات وبراهين لتقييم الإستراتيجيات الوطنية وخطط العمل.

يمكن أيضًا أن تتضمن المنشورات الأخرى تقارير خاصة حول المشكلات ذات الاهتمام الوطني والمتعلقة بالمخدرات والمقالات العلمية في مجلات تتطلع إليها الجهات المناظرة، بالإضافة إلى منشورات خاصة دورية ومنشورات تصدر مرة واحدة، وإصدارات صحفية وأدوات للعلاقات الإعلامية ومنشورات معتمدة على الويب (مواقع الويب وقوائم البريد وغيره).

التطوير الإستراتيجي

لتقييم الوضع الإستراتيجي للمرصد الوطني للمخدرات، فإن أول نقطة يجب وضعها في الاعتبار هي المشكلات المؤسسية، أي دور المرصد ووضعه وسلطته. مع ذلك، على الرغم من أهمية هذه المشكلات، إلا أنه لا يمكن التنبؤ بالنجاح أو الفشل من خلالها وحدها.

إن ما يعد ضروريا لضمان استدامة المرصد الوطني للمخدرات — مشروع المرصد — هو القيام بتحليل متعمق يأخذ في الاعتبار ثلاث عوامل إستراتيجية رئيسية (راجع الفصل 6):

- القيمة المضافة المتصورة: بغض النظر عن الدافع وراء إنشاء مرصد للمخدرات (وطني أو إقليمي/دولي)، يبدو من الضروري التأكد من أن المرصد قادر على إثبات كفاءته وقادر على خدمة المساهمين الوطنيين والمحليين، نظرًا لأنهم يتمتعون بالسلطة الرئيسية لاتخاذ القرار حين يتعلق الأمر بإنشاء وتمويل المرصد وشبكة جمع البيانات الوطنية؛
- الموارد المشتركة: من الناحية العملية، يعتبر المرصد الناجح هو نتاج مجموعة من الموارد المحلية والوطنية والدولية، سواء كانت بشرية أو علمية و/أو مالية. بالتالي، يجب إيلاء اهتمام خاص بتحديد وبيان ودراسة هذه الموارد؛
- الإنتاج المشترك: لا يتم إصدار مخرجات المرصد الوطني للمخدرات في معزل، وهي عادة ما تأتي نتيجة لعملية إنتاج مشتركة ومعقدة تتضمن مشاركة مؤسسات وخبراء آخرين يمتلكون بيانات أو معرفة خاصة حول الموضوع المختار. تتعلق المشكلة الجوهرية لتطوير وتقوية المرصد الوطني للمخدرات بقدرته وبالعمليات الخاصة بإصدار تقارير ومنشورات أخرى بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والمحليين له.

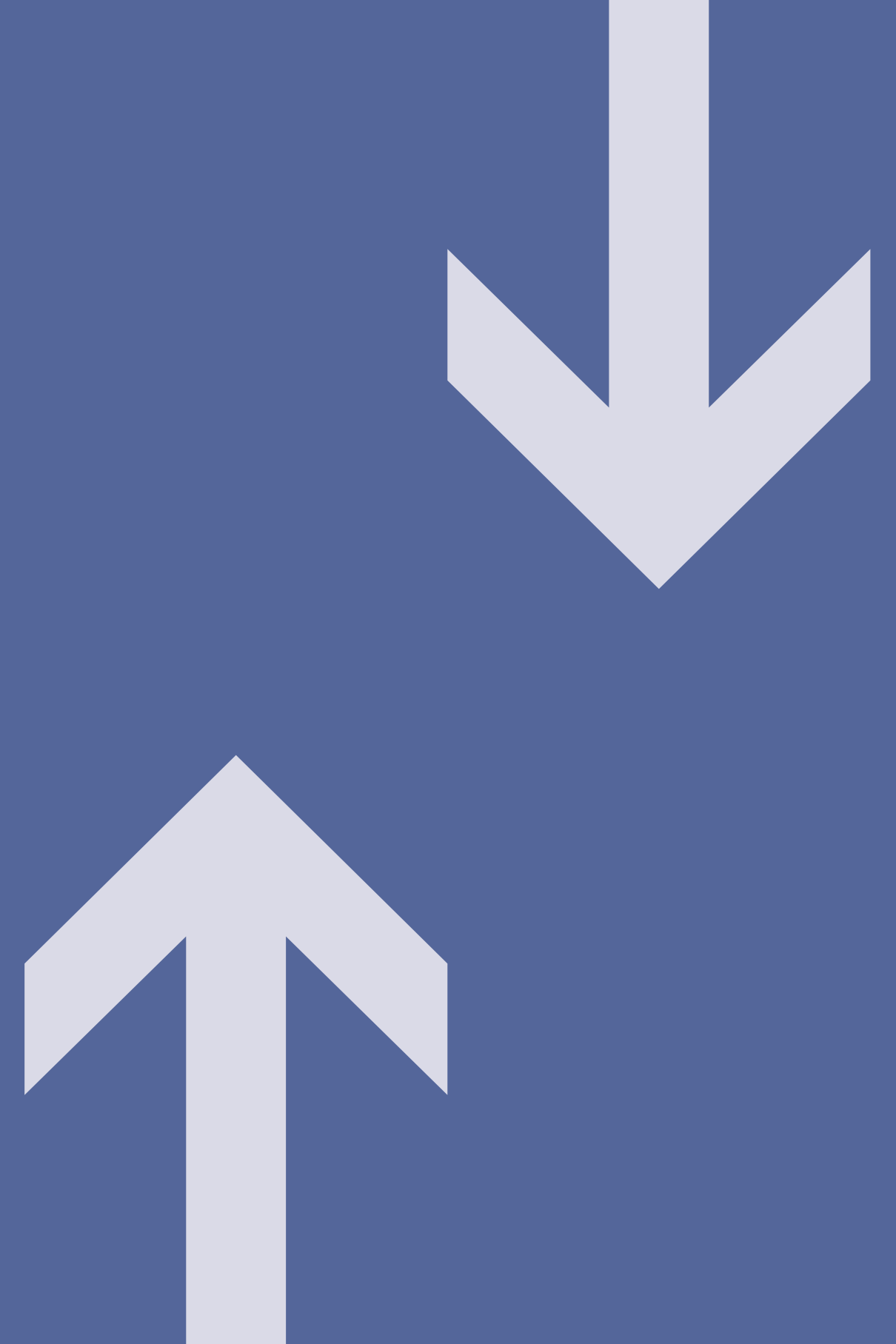

الفصل الثالث

تشغيل المرصد الوطني للمخدرات — جمع البيانات والمراقبة

الهدف والإستراتيجية

ما الذي نبحث عنه كيفية الوصول إليه؟

يتمثل الهدف الرئيسي للمرصد الوطني للمخدرات في جمع و/أو إنشاء المعلومات اللازمة لبناء صورة شاملة عن موقف المخدرات في دولة معينة، بحيث تغطي هذه المعلومات كل من العرض والطلب وكيفية مواجهتهما وهذا يشمل:

- تبني الأدوات المرجعية الدولية؛
- بناء أو تبني إطار عمل مرجعي لإعداد التقارير؛
- العثور على البيانات والخبراء لتفسيرها؛
- هيكلة مصادر المعلومات في نظام متماسك؛
- إنشاء وتطوير شبكة جمع البيانات بشكل تدريجي.

تبني الأدوات المرجعية الدولية

ما نوع البيانات/المعلومات اللازمة؟ هل هناك إطارات عمل مرجعية؟

بدأت أنشطة مراقبة وجمع البيانات المتعلقة بالمخدرات منذ ثلاث عقود في مناطق مختلفة من العالم، برعاية منظمات دولية وإقليمية متعددة.

في عام 2000، ساهم اجتماع للخبراء الدوليين في لشبونة في تبني إطار عمل مرجعي عام لجمع ورصد البيانات شارك فيه عدد من المنظمات الدولية والاقليمية، أطلق عليه اتفاق لشبونة الجماعي ([1]).

ضم الاجتماع، الذي قام بتمويله برنامج الأمم المتحدة للسيطرة على المخدرات (UNDCP) واستضافه مركز EMCDDA، مجموعة متنوعة من الخبراء والمندوبين من منظمات مثل مجموعة Pompidou التابعة للمجلس الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك حول الإيدز UNAIDS) ولجنة السيطرة على إدمان المخدرات في الدول الأمريكية التابعة لمنظمة الدول

([1]) يمكن العثور على المستند الكامل في موقع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (UNODC) على الرابط التالي:
http://www.unodc.org/pdf/drug_demand_gap_lisbon_consensus.pdf

الأمريكية (CICAD–OAS) والمعهد الوطني لإدمان المخدرات (NIDA) ومنظمة الصحة العالمية ومجموعة عمل الأوبئة الدولية وشبكة أبحاث الوقاية من مرض HIV الدولية.

حدد اتفاق لشبونة الجماعي 13 أمرًا مهمًا بالنسبة للسياسة/الإستراتيجية، والتي تم ذكرها باستخدام مجموعة من الأدوات والتنسيقات، من جانب كافة المنظمات الإقليمية والدولية.:

- تعاطي المخدرات بين عامة السكان (الانتشار ومعدل الحدوث)؛
- تعاطي المخدرات من جانب الشباب (الانتشار ومعدل الحدوث)؛
- تعاطي المخدرات من جانب مجموعات خاصة أو معرضة للخطر؛
- تعاطي المخدرات عالي الخطورة (مثل الحقن والإدمان على المخدرات، وغيره)؛
- استخدام الخدمات؛
- الأمراض المرتبطة بالمخدرات؛
- عدد زيارات غرف الطوارئ المتعلقة بالمخدرات؛
- الأمراض النفسية المرتبطة مباشرة بتعاطي المخدرات؛
- الوفيات المرتبطة بالمخدرات؛
- العزل الاجتماعي والأضرار المرتبطة به؛
- الجريمة المتعلقة بالمخدرات (مخالفات قوانين المخدرات؛ نسبة جرائم إتلاف الممتلكات المرتبطة بتعاطي المخدرات؛ نسبة جرائم العنف المرتبطة بتعاطي المخدرات)؛
- التكاليف الاقتصادية لتعاطي المخدرات؛
- معلومات حول توفر المخدرات وأسواق المخدرات.

تبعًا للقائمة، طورت كل شبكة مراقبة مخدرات إقليمية أو دولية النموذج الخاص آخذة في الاعتبار احتياجاتها الخاصة والبيئة المؤسسية لها، لكن بقيت البيانات الرئيسية كما هي.

نظرًا لأن هذا الكتيب هو منشور مشترك بين مركز المراقبة الأوروبي للمخدرات والإدمان (EMCDDA) ولجنة السيطرة على إدمان المخدرات داخل الحدود الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية (CICAD–OAS)، فسوف نقوم بتقديم إطارات العمل المرجعية لهاتين المؤسستين بإيجاز. وسوف يتم تقديم تعليقات إضافية في الفصل الخامس، تحت عنوان "إعداد التقارير إلى المنظمات الإقليمية والدولية ".

نظام المراقبة الأوروبي: المرصد الأوروبي للمخدرات والإدمان (EMCDDA)

في الاتحاد الأوروبي، طور مركز EMCDDA إطار عمل مرجعي لمراقبة ظاهرة المخدرات والذي تمت ترجمته إلى شبكة إقليمية فريدة لجمع البيانات، تقوم بإصدار حزم تقارير متسقة ومنسجمة وقياسية ووطنية تغطي 30 دولة كل عام وهذا العدد سوف يزداد إلى 36 دولة قريبًا.

يعتمد مركز EMCDDA على شبكة من نقاط التركيز الوطنية ومراصد المخدرات الوطنية — شبكة Reitox — والتي تكون مسئولة عن جمع البيانات على المستوى الوطني.

وأحد الأصول الرئيسية لنظام المراقبة هذا هو أنه إجباري على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كما أنه أحد آليات المنهج الأوروبي. ([2]) وبالتالي، أصبح واجبًا على أي دولة ترغب في الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي في المستقبل تبني هذا المرصد وتطبيقه على المستوى الوطني.

تم تنظيم شبكة المراقبة الأوروبية بواسطة مركز EMCDDA ([3]) من أجل تغطية ناحيتين رئيسيتين: "مراقبة الموقف" والذي يغطي الأوبئة والجريمة والأسواق، و"استجابات المراقبة"، والتي تغطي التدخلات والقوانين والسياسات.

مراقبة الموقف – الأوبئة والجريمة والأسواق

يرتكز العمل في هذا المجال حول ثلاثة مكونات رئيسية: المؤشرات الوبائية الرئيسية والجريمة والأسواق والإجراء المتبع بالنسبة للمخدرات الجديدة.

موقف المخدرات: الأوبئة والجريمة والأسواق	*المؤشرات الوبائية الرئيسية الخمسة:* الدراسات العامة للسكان ودراسات الشباب *التعاطي الإشكالي* للمخدرات مؤشر الطلب على العلاج الوفيات المرتبطة بالمخدرات الأمراض المعدية المرتبطة بالمخدرات
	الجريمة والأسواق: الجريمة المرتبطة بالمخدرات؛ توافر المخدرات غير المشروعة
	الإجراء المتبع بالنسبة للمخدرات الجديدة: نظام التحذير المبكر تقدير المخاطر إجراءات السيطرة

المؤشرات الوبائية الرئيسية ([4])

يستخدم مركز EMCDDA خمسة مؤشرات وبائية رئيسية تم تطويرها بواسطة المركز من خلال التعاون الوثيق مع شبكة Reitox والخبراء من كافة أنحاء أوروبا ومع المنظمات الدولية الأخرى ذات الكفاءة في مجال المخدرات والإدمان، مثل مجموعة Pompidou التابعة للمجلس الأوروبي.

([2]) راجع http://ec.europa.eu/justice_home/fsj/drugs/strategy/fsj_drugs_strategy_en.htm لمزيد من التفاصيل.

([3]) هذه نظرة عامة على أنشطة مركز EMCDDA. للحصول على مزيد من المعلومات التفصيلية، برجاء زيارة أقسام موقع EMCDDA حول "موقف المخدرات" و"الاستجابات": http://www.emcdda.europa.eu/

([4]) للحصول على معلومات تفصيلية حول المؤشرات الوبائية الرئيسية، راجع: http://www.emcdda.europa.eu/themes/key-indicators

تعزز هذه المؤشرات من قدرة مركز EMCDDA على إعداد تقارير حول التوجهات والتطورات في موقف المخدرات في الإتحاد الأوروبي. كما أنها تُستخدم أيضًا لتحليل تغطية الاستجابات أو تقدير أثر السياسات والإجراءات.

1. الدراسات المعنية بالسكان عامة وبالشباب

يتم قياس انتشار وأنماط استخدام المخدرات بين عامة السكان من خلال الدراسات الاحتمالية للبالغين وطلبة المدارس. توفر البيانات الصادرة من دراسات المخدرات المعنية بعامة السكان وطلبة المدارس معلومات أساسية للمساعدة في فهم أنماط التعاطي وتصور المخاطر والارتباطات الاجتماعية والصحية وعواقب تعاطي المخدرات غير المشروعة والمواد ذات التأثير النفسي.

2. التعاطي الإشكالي للمخدرات

يجمع هذا المؤشر الرئيسي بيانات حول معدل الانتشار ومعدل الحدوث للتعاطي الإشكالي للمخدرات (PDU) على المستوى الوطني والمحلي. يعرف التعاطي الإشكالي للمخدرات بأنه "تعاطي المخدرات عن طريق الحقن أو التعاطي لفترة طويلة/بانتظام للأفيونيات أو الكوكايين و/أو الأمفيتامينات". ونظرًا لأن هذه المجموعة من السكان تكون مخفية ويصعب الوصول إليها، يعتمد هذا المؤشر على عدد من الطرق الغير المباشرة التي تستخدم مجموعات مختلفة من البيانات الموجودة لاستقراء وإصدار تقرير بعدد هؤلاء المتعاطين للمخدرات. وتختلف مصادر البيانات المستخدمة لتقدير عدد هؤلاء المدمنين في كل دولة كما تعتمد على أنظمة المعلومات الروتينية المستخدمة في تلك الدولة.

3. مؤشر الطلب على العلاج

يُستخدم مؤشر الطلب على العلاج لوصف متعاطي المخدرات الذين يحصلون على العلاج كل عام وعدد الأفراد الذين يستمرون في العلاج من عام لعام تالي. ويتألف مؤشر الطلب على العلاج (TDI) من توصيات بشأن الأسلوب والتعريفات والعناصر المطلوب جمعها فيما يتعلق بالمتعاطين للمخدرات بشكل مزمن الذين يحضرون إلى مراكز العلاج من المخدرات. ويتم جمع هذه البيانات ومقارنتها ونشرها بصفة سنوية.

4. الوفيات المتعلقة بالمخدرات ومعدل الوفيات بين متعاطي المخدرات

يهدف هذا المؤشر إلى الحصول على إحصائيات حول عدد وخصائص الأشخاص الذين يلقون حتفهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لتعاطي المخدرات. يعتبر معدل الوفيات المرتبط بالمخدرات ظاهرة معقدة، حيث يفسر نسبة كبيرة من الوفيات بين الشباب في العديد من الدول. ويتألف هذا المؤشر الوبائي من مكونين: عدد الوفيات الناجمة مباشرة عن تناول المخدرات غير المشروعة (الوفيات الناجمة عن المخدرات) ومعدلات الوفيات بين المتعاطين للمخدرات بشكل مزمن.

يمكن أن يحقق هذان المكونين العديد من الأهداف المتعلقة بالصحة العامة والأهداف المنهجية، باعتبار أنها مؤشر على تأثير تعاطي المخدرات على الصحة العامة، وعناصر هذا التأثير، حيث تحدد أنماط التعاطي الخطرة بشكل خاص، وتحدد المخاطر الجديدة المحتملة.

5. الأمراض المعدية المرتبطة بالمخدرات (DRID)

يجمع هذا المؤشر بيانات حول مدى (الحدوث والانتشار) للأمراض المعدية المتعلقة بالمخدرات — خاصة مرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز (HIV)، والتهاب الكبدي الوبائي C والتهاب الكبد الوبائي B — خاصة بين الأفراد الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن (متعاطي المخدرات بالحقن IDU). ويتم جمع البيانات حول متعاطي المخدرات بالحقن (IDU) كل سنة من سنوات التقويم باستخدام طريقتين رئيسيتين. هاتان الطريقتين هما: (أ) الدراسات حول متعاطي المخدرات بالحقن (IDU) والتي تتضمن اختبارات الدم و(ب) مراقبة اختبارات التشخيص الروتينية للحالات الجديدة من مرض نقص المناعة المكتسبة (HIV) ومرض التهاب الكبد الوبائي C والتهاب الكبد الوبائي B بين متعاطي المخدرات بالحقن.

تبعًا للموقف خارج أوروبا، قد يكون من الضروري جمع بيانات حول الأمراض المعدية الأخرى التي ترتبط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتعاطي المخدرات أو متعاطي المخدرات، مثل مرض السل والأمراض القابلة للانتقال عن طريق الجنس.

الجريمة والأسواق

يتم جميع بيانات أخرى لاستكمال الصورة المتعلقة بوضع المخدرات من منظور تنفيذ القانون، والتي تستهدف الجريمة المرتبطة بالمخدرات وتوفر هذه المخدرات.

الجريمة المرتبطة بالمخدرات

وفقًا للمادة العلمية الدولية وممارسات التقييم، يشتمل تعريف الجريمة المرتبطة بالمخدرات على أربع فئات:

- جرائم ناتجة عن تناول العقاقير ذات التأثير النفسي: الجرائم التي ترتكب تحت تأثير مادة ذات تأثير نفسي، نتيجة استخدامها بشكل خطير أو مزمن.
- جرائم بدافع اقتصادي قهري: الجرائم التي ترتكب من أجل الحصول على أموال (أو مخدرات) لدعم تعاطي المخدرات.
- الجريمة المنظمة: الجرائم التي ترتكب ضمن عملية الإتجار بالمخدرات غير المشروعة، كجزء من أعمال توفير وتوزيع واستخدام المخدرات.
- انتهاكات قانون المخدرات: الجرائم التي ترتكب في انتهاك لتشريعات المخدرات (والتشريعات الأخرى).

توفر المخدرات غير المشروعة

يتحكم توفر المخدرات وأسواق المخدرات في نشاط تعاطي المخدرات كما يمثلان في الوقت ذاته النتائج المترتبة على النشاط ذاته، خاصة فيما يتعلق بمسألة أين وكيف تتفاعل هذه العوامل مع الطلب على المخدرات ومع الردود والحلول لمواجهة المشكلة على المستوى المحلي.

تعتبر أعمال مصادرة المخدرات مؤشر قوي على نشاط سلطة تنفيذ القانون فيما يتعلق بالحد من العرض من المخدرات كما أنها في الوقت ذاته تمثل مؤشر قوي على توفر المخدرات، لكن إذا تمت مقارنتها وتكملتها بمعلومات كيفية فهي قد تمثل تأكيداً على تدفق المخدرات.

ربما يؤثر سعر وقوة/نقاء المخدرات غير المشروعة على توفر هذه المخدرات كما تعكس عوامل العرض (التي تؤثر على الوصول للمخدرات). وبالتالي فهي تعتبر مؤشرات غير مباشرة على توفر المخدرات.

الإجراء المتبع بالنسبة للمخدرات الجديدة

يلعب مركز EMCDDA دورًا رئيسيًا في اكتشاف وتقييم المخدرات الاصطناعية الجديدة في الاتحاد الأوروبي من خلال آلية للتبادل السريع للمعلومات بشأن المواد الجديدة ذات التأثير النفسي.

تتألف الآلية من منهج يضم ثلاث خطوات ([5]):

- "نظام التحذير المبكر" لتحديد المخدرات الجديدة فور ظهورها في السوق الأوروبية؛
- آلية تقييم مخاطر هذه المخدرات؛
- عملية اتخاذ القرار (إجراءات السيطرة) التي من خلالها يتم وضع هذه المنتجات تحت السيطرة في دول الاتحاد الأوروبي.

آلية الإجراء المتبع بالنسبة للمخدرات الجديدة:

- تعتبر أداة فريدة تجمع بين مؤسسات الصحة العامة وتنفيذ القانون وتجميع المعلومات، بهدف عرض تقييم للمخاطر متعدد الجوانب المعرفية.
- تتم إدارتها بواسطة آلية خاصة تحت مظلة إطار العمل القانوني للاتحاد الأوروبي (قرار المجلس)، والتي تتيح تطبيق الإجراءات المعمول بها، في الدول الأعضاء للتحكم في المواد المخدرة والمواد ذات التأثير النفسي، على المواد الجديدة ذات التأثير النفسي أيضًا؛
- تعتبر إجراءات السيطرة التي يقررها المجلس إجبارية على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

متابعة الإجابات والردود – التدخلات والقوانين و السياسات

يرتكز العمل في هذا المجال حول أربعة مكونات رئيسية ([6]): بوابة أفضل الممارسات وتقليل الطلب والتدخلات في نظام العدالة الجنائية والإستراتيجية الوطنية وآليات التنسيق والتشريعات

([5]) http://www.emcdda.europa.eu/drug-situation/new-drugs

([6]) للحصول على معلومات تفصيلية حول مجموعات البيانات الرئيسية للاستجابات، راجع: http://www.emcdda.europa.eu/responses

الإجابات والردود – التدخلات والقوانين و السياسات	*بوابة أفضل الممارسات:* دليل الفعالية أدوات التقييم المعايير والمبادئ التوجيهية
	خفض الطلب: الوقاية خفض الأضرار الناجمة عن المخدرات علاج المخدرات إعادة الاندماج في المجتمع
	التدخلات في نظام العدالة الجنائية: موقف المتعاطين للمخدرات في السجون ومساعدتهم بدائل السجون الوقاية من الجرائم المرتبطة بالمخدرات
	السياسة والقانون: الإستراتيجيات الوطنية وآليات التنسيق والتشريعات والإنفاق العام

بوابة أفضل الممارسات

قام مركز EMCDDA بإنشاء موردًا على شبكة الإنترنت للمتخصصين وصانعي السياسات والباحثين في مجالات الوقاية من المخدرات والعلاج وخفض الأضرار وإعادة الدمج في المجتمع.

تركز البوابة على المخدرات غير المشروعة وتعاطي أكثر من مادة مخدرة كما تهتم بأوروبا بشكل واضح. ويتمثل الهدف الرئيسي للبوابة في توفير الأدوات والمعايير للارتقاء بجودة التدخلات وتسليط الضوء على نماذج لأفضل الممارسات في كافة أنحاء أوروبا.

خفض الطلب

الوقاية

منذ عام 1994، حل إطار عمل جديد لتصنيف الوقاية إلى تدخلات وقاية عامة واختيارية وموصى بها محل المفاهيم السابقة المتمثلة في التدخل الأولي والثانوي وفوق الثانوي. ويتمثل المبدأ الإرشادي لهذا التصنيف الجديد في الشريحة السكانية المستهدفة من خلال الافتراضات المتعلقة باحتمالية إدمان العقاقير، حيث لم يكن المبدأ الإرشادي هو الهدف العام أو محتوى التدخل الوقائي، كما كان هو الحال في السابق.

تقليل الأضرار الناجمة عن المخدرات

تعتبر إجراءات تقليل أضرار المخدرات وتقليل عدد الوفيات وتخفيف الإزعاجات الذي يعاني منها السكان من جراء انتشار المخدرات جزءاً لا يتجزأ من عدد كبير من الاستراتيجيات الوطنية المعنية بالمخدرات كما أنها أحد الأولويات السياسية الواضحة في غالبية الدول.

يهدف جمع البيانات في هذه الناحية إلى تحسين قاعدة المعلومات على مستوى تنفيذ إجراءات تقليل الأضرار المبنية علي براهين وحقائق علمية من خلال مراقبة الإستراتيجيات والاستجابات الوطنية، وتحليل المعلومات المتاحة وتوثيق المشروعات القائمة على البراهين العلمية لدعم نقل الخبرة في كافة أنحاء أوروبا.

علاج المخدرات

يمثل التأكد من توفر علاج مستهدف ومتنوع وتحسين جودة العلاج عاملين رئيسيين لتقليل الطلب على المخدرات.

يقوم مركز EMCDDA بجمع معلومات من خلال الأدوات العديدة لمراقبة العلاج التي تهدف إلى:

- تناول السياسات والتدخلات التي أرستها الدول الأعضاء لتوفير علاج للمخدرات قائم على براهين وحقائق علمية. وعلى وجه الخصوص، وضع أداة خاصة تهدف إلى جمع معلومات حول السياسات وإطار العمل التنظيمي لعلاج المخدرات بالإضافة إلى إتاحة العلاج وإمكانية الوصول إليه وتنوعه؛
- جمع البيانات التي من خلالها يمكن توثيق إجراءات ضمان الجودة التي اتخذتها الدول للوصول إلى خدمة علاج عالية الجودة والحفاظ عليها؛
- جمع بيانات كمية حول عدد الأشخاص الذين تلقوا العلاج في الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص عدد الذين يحصلون على علاج بديل/علاج مداومة.

إعادة الاندماج في المجتمع

قام مركز EMCDDA بتطوير أداة مراقبة تتناول السياسات والتدخلات التي وضعتها الدول الأعضاء لحماية مدمني المخدرات من زيادة الاستبعاد الاجتماعي وتحسين اندماجهم في المجتمع. وتهدف الأداة إلى جمع بيانات لإعطاء نظرة عامة حول إتاحة الخدمات وقابلية الوصول إليها وتنوعها مما يؤدي إلى تحسين الاندماج الاجتماعي وبالأخص توفير فرص عمل للأشخاص الذين يتلقون علاجًا من المخدرات.

التدخلات في نظام العدالة الجنائية

تغطي ناحية العمل هذه ثلاث قضايا:

- وضع المتعاطين للمخدرات في السجون ومساعدتهم؛

- تبني إجراءات أخرى لتنفيذ القانون بدلاً من سجن مدمني المخدرات؛
- تبني إجراءات قانونية تستهدف إدخال تعديلات قانونية خاصة بصغار مخالفي القانون تهدف إلي تأخير وقوعهم تحت طائلة القانون الجنائي. الإستراتيجيات الوطنية وآليات التنسيق والتشريعات

تمثل مراقبة إستراتيجيات المخدرات الوطنية والاجتماعية والسياسات وتأثيرها على موقف المخدرات أحد الأنشطة الرئيسية لمركز EMCDDA. يتضمن هذا النشاط ثلاث أهداف رئيسية:

- مراقبة ووصف السياسات وإطار عملها والسياق المتعلق بها؛
- المساهمة في تحليل السياسة؛
- المساهمة في تقييم السياسة.

وتتضمن الموضوعات الخاصة التي تتم تغطيتها ما يلي:

- إستراتيجية المخدرات في الاتحاد الأوروبي (12–2005) وخطة العمل (12–2009)؛
- التشريعات الخاصة بالمخدرات في الاتحاد الأوروبي؛
- خطط العمل/الإستراتيجيات الوطنية الخاصة بالمخدرات؛
- التشريعات الوطنية الخاصة بالمخدرات؛
- ترتيبات التنسيق في مجال المخدرات؛
- الإنفاق العام على المخدرات.

مرصد البلدان الأمريكية للمخدرات (OID)

يعتبر مرصد البلدان الأمريكية للمخدرات (OID) هو فرع لجنة السيطرة على إدمان المخدرات في البلدان الأمريكية (CICAD) الخاص بالأبحاث الإحصائية والمعلوماتية والعلمية.

يساعد المرصد الدول على الإرتقاء بجمع البيانات المتعلقة بالمخدرات وتحليلها: من خلال الترويج لإنشاء مراصد وطنية واستخدام الطرق المنهجية والبيانات القياسية؛ إلى جانب توفير التدريب العلمي والتقني، وتبادل الخبرات بين المختصين المعنيين بقضايا المخدرات.

علم الأوبئة الخاص بتعاطي المخدرات في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

يمثل نظام بيانات تعاطي المخدرات في الدول الأمريكية (Inter-American Drug Use Data System) ([7]) أول نظام أبحاث حول تعاطي المخدرات وضعه مرصد الدول الأمريكية للمخدرات، وهو عبارة عن نظام قائم يتضمن إجراء

([7]) http://www.cicad.oas.org/oid/Estadisticas/default.htm

مسوحات حول تعاطي المخدرات بين السكان. يطبق نظام SIDUC أساليب منهجية قياسية، من أجل إصدار بيانات خاصة بتعاطي المخدرات يمكن مقارنتها بين الدول.

يهدف النظام إلى الحصول على بيانات حديثة وموثوقة قابلة للمقارنة بين الدول. وهذا يتيح لمرصد الدول الأمريكية للمخدرات (OID) مراقبة مشكلة المخدرات في المنطقة استنادًا إلى مجموعة من المؤشرات:

- انتشار تعاطي مادة مخدرة غير مشروعة (طوال العمر، العام الماضي، الشهر الماضي) وأيضًا تناول الكحوليات والتبغ؛
- مدى تكرار تعاطي المادة (العام الماضي والشهر الماضي)؛
- فترة تعاطي المادة؛
- تعاطي المادة بصورة مفرطة بعبارة أخرى إدمان المادة والاعتماد عليها؛
- تصور المخاطر المرتبطة بتعاطي المخدرات.

من أجل تلبية هذا الهدف، طور مرصد البلدان الأمريكية للمخدرات مجموعة من الاستبيانات والأساليب المنهجية القياسية لتنفيذ دراسات تعاطي المخدرات على المجموعات التالية من السكان: طلبة المدارس الثانوية؛ طلبة الجامعات؛ وعامة السكان (أفراد الأسرة).

بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير بروتوكولات الأبحاث التالية لدراسة عواقب تعاطي المخدرات أو يجري تطويرها حاليًا: غرف الطوارئ؛ مراكز العلاج؛ الأمراض المرتبطة بتعاطي المخدرات.

في النهاية، تم توفير ثلاثة بروتوكولات قياسية لدراسة العلاقة بين تعاطي المخدرات والجريمة لدى السجناء البالغين والأحداث والمقبوض عليهم.

بالإضافة إلى البحث الكمي، أجرى مرصد البلدان الأمريكية للمخدرات (OID) دراسات بحثية كيفية حول أطفال الشوارع والعاملين بالجنس ومجموعات أخرى. كما قام بالتعاون الوثيق أيضًا مع العديد من الحكومات الوطنية في منطقة الكاريبي لإنشاء شبكات معلومات راسخة داخل البلاد. تقوم هذه الشبكات مثل تلك الموجودة بربادوس وترينداد وتوباجو بجمع المعلومات من العديد من القطاعات الاجتماعية التي تشارك وتسهم في الحرب على المخدرات.

برنامج الأبحاث والتطوير الخاص بمرصد البلدان الأمريكية للمخدرات (OID).

شكلت الأبحاث الوبائية أساس عمل مرصد البلدان الأمريكية للمخدرات (OID) في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، كما يشكل مرحلة لا غني عنها في أي نظام معلومات خاص بالمخدرات. ومن أجل تطوير شبكات معلومات سريعة حول المخدرات في المنطقة، كان التركيز الأولي لمرصد البلدان الأمريكية للمخدرات هو بناء شبكة قوية قائمة على علم الأوبئة في كل دولة، تسهم في تطوير بيانات اتجاهات تعاطي المخدرات في كافة أنحاء المنطقة.

ومن أجل تعزيز الأبحاث والتطوير، طور مرصد البلدان الأمريكية للمخدرات (OID) مجموعة عمل الأوبئة في أمريكا اللاتينية ([8]) (*Red Latinoamericana de Investigadores en Drogas* — REDLA). تعمل شبكة REDLA بمثابة شبكة مراقبة للمخدرات بالإضافة إلى التعاون مع مرصد البلدان الأمريكية للمخدرات في تحليل ونشر التقارير حول مشكلة المخدرات في المنطقة.

المعلومات الإحصائية

يمثل نظام المعلومات الإحصائية (CICDAT) الذي وضعه مرصد البلدان الأمريكية للمخدرات (OID) الأداة للحصول علي المعلومات المتعلقة بتنفيذ القانون. يضم هذا النظام مجموعة من بيانات السيطرة على العرض، والتي يتم استكمالها ببرنامج حديث يعتمد على الإنترنت لجمع إحصائيات حول عمليات مصادرة المخدرات والمواد الكيميائية والأسلحة والمعدات والمركبات والأموال والعقارات وحول مناطق الزراعة والإنتاج ومعامل المخدرات غير المشروعة التي يتم اكتشافها، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يتم إلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم واتهامهم بجرائم الإتجار وحيازة المخدرات وغسيل الأموال.

تعتبر كتيبات إحصائيات المخدرات التي تصدرها الدولة ([9]) أداة جديدة تعتمد على مصادر متعددة لتقديم معلومات حول العوامل الاجتماعية والسكانية والعرض والطلب علي المخدرات في الدول الأعضاء البالغ عددها 34 دولة.

الأبحاث المتعلقة بالأثر الاقتصادي لمشكلة المخدرات

يقوم برنامج مرصد البلدان الأمريكية للمخدرات (OID) بتقدير التكاليف البشرية والاجتماعية والاقتصادية للمخدرات في الدول الأمريكية (برنامج التكلفة ([10])). ويعتمد الأسلوب على "الإرشادات الدولية لتقدير تكاليف إدمان المخدرات" ([11])؛ التي نشرها المركز الكندي للإدمان ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، ويتألف من 17 مؤشر في أربع نواحي: الرعاية الصحية، والجريمة، وإنتاجية الأيدي العاملة، والتكاليف الأخرى.

حتى الآن، تم تنفيذ دراسات التكلفة في الأرجنتين وبربادوس وتشيلي وكوستاريكا والسلفادور والمكسيك وأورجواي. كما أجرت كولومبيا دراسة حول الجريمة الناجمة عن تعاطي المخدرات من خلال هذا البرنامج. تعد هذه الدراسات هي أول دراسات في المنطقة تهتم بحصر أثر مشكلة المخدرات من الناحية الاقتصادية في هذه الدول.

([8]) http://www.cicad.oas.org/oid/NEW/en/REDLA.asp

([9]) http://www.cicad.oas.org/oid/eng/statisticscountryprofile.asp

([10]) http://www.cicad.oas.org/oid/new/research/Costs/default.asp

([11]) نفس المرجع السابق الوحيد. (2001)، "الإرشادات الدولية لتقدير تكاليف إدمان المخدرات"، المركز الكندي للإدمان (CCSA).

تعزيز مراصد المخدرات في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

يدعم مرصد البلدان الأمريكية للمخدرات (OID) تطوير وإنشاء مراصد للمخدرات في المنطقة. ولمؤازرة هذا الجهد، شرع مرصد البلدان الأمريكية للمخدرات (OID) في تجربة تعاونية مع المرصد الأوروبي للمخدرات والإدمان لتطوير أداة منهجية لدعم تطوير وتعزيز المراصد الوطنية للمخدرات في كافة أنحاء المنطقة.

إنشاء إطار عمل مرجعي على المستوى الوطني

على الرغم من أن عملية جمع البيانات قد تكون موجودة على المستوى الوطني بالفعل، إلا أن عملية إنشاء مرصد وطني للمخدرات ترتبط في العادة بالحاجة إلى تقديم معلومات حول الموقف الوطني للمخدرات إلى المنظمات الإقليمية والدولية.

بالتالي، تكمن المهمة الأولى في تحويل إطار العمل المرجعي لمراقبة المخدرات إلى إطار وطني، ثم تلخيصه وتنظيم أدوات الدعم والأدوات المنهجية المختلفة التي يحتاجها: نظرة عامة على المعلومات اللازمة، وصف مختصر لكل ناحية أو موضوع مطلوب تغطيته يشمل ذلك قائمة بالمؤشرات، إلى جانب البروتوكولات المعنية بها. ويجب تدوين ذلك بطريقة واضحة ودقيقة من أجل دراستها من جانب صانعي السياسات.

يمكن أن تؤثر السلطة الوطنية للمرصد الوطني للمخدرات (NDO) على تعريف إطار العمل المرجعي، على سبيل المثال ما يتعلق باختصاص المرصد: العقاقير غير المشروعة فقط أم العقاقير غير المشروعة، والكحوليات والتبغ (راجع أيضًا الفصل السابع: أسئلة أخري مهمة). في معظم الحالات، يمكن صياغة ملخص تنفيذي باللغة المحلية لإشراك كافة المساهمين المحتملين.

في هذه المرحلة، يجب أن يكون هناك مستند ملخص يعطي نظرة عامة حول ما يمكن تحقيقه خلال مجموعة من السنوات

كيفية المتابعة؟

الإرشادات الدولية ومجموعات البيانات والمواصفات والبروتوكولات

تختلف العناصر السابقة حسب المنطقة الجغرافية:فبالنسبة للاتحاد الأوروبي، والدول المرشحة والمحتمل ترشحها للانضمام للاتحاد الأوروبي، تكون حزمة إعداد التقارير إجبارية؛ أما بالنسبة للدول الأعضاء في لجنة CICAD–OAS فهي تستخد إطار عمل مرجعي مختلف يعتمد على التفويض الممنوح بموجب قرارات الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية ([12])، أما الدول الأخرى فتقوم برفع التقارير إلى الأمم المتحدة.

([12]) خاصة القرار 2537 حول CICAD والقرار 2556 الخاص بالتصديق على المخدرات (النقطة 12). لمزيد من المعلومات، راجع http://www.oas.org/consejo/sp/AG/Documentos/AG05071S01.doc

الأدلة والكتيبات المرجعية

توجد هذه المراجع لبعض البروتوكولات الخاصة والأساليب
المنهجية ويمكنك العثور على بعض الأمثلة في صندوق الأدوات التالي على الإنترنت
http://www.emcdda.europa.eu/publications/joint/ndo-handbook

الشكل 1: إنشاء إطار عمل مرجعي على المستوى الوطني

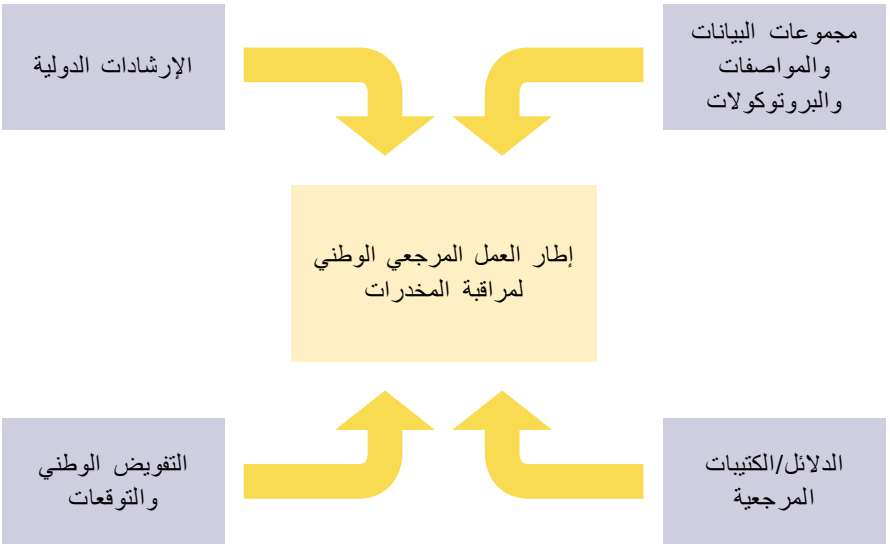

نصائح خاصة بإقامة المرصد الوطني للمخدرات

عند تبني إطار عمل مرجعي وطني لإعداد التقارير:

- احرص على تحويل إطار العمل المرجعي الدولي إلى إطار وطني، مع الأخذ في الاعتبار تفويض (صلاحيات) المرصد الوطني للمخدرات وترجمته إلى اللغة الوطنية
- قم بإعداد مستند توضيحي يمثل المرصد الوطني للمخدرات، والتفويض الممنوح له وأهدافه وأغراضه، والنتائج/المخرجات المتوقعة (في ثلاث صفحات)
- قم بإعداد ملخص تنفيذي لإطار العمل المرجعي الوطني مع وصف مختصر للمعلومات اللازمة، والتأكيد على الفوائد التي سوف يجلبها على المستوى الوطني.

تحديد مصادر البيانات والشركاء المحتملين: خريطة المعلومات

لماذا نضع خريطة؟

قبل إنشاء مرصد وطني للمخدرات (NDO)، تكون المعلومات المتعلقة بالمخدرات موجودة بطريقة أو بأخرى على المستوى الوطني. مع ذلك، تتمثل المشكلة التي تتم مصادفتها بصورة متكررة في أن هذه المعلومات لا يتم جمعها بطريقة منسقة ونظامية، وقد تصبح الأمور أكثر تعقيدا إذا ما كانت الأطراف المعنية لا تتعاون فيما بينها.

بالتالي يكون الهدف من خريطة المعلومات أمرين:

مصادر المعلومات/قواعد البيانات

يتعين على المرصد الوطني للمخدرات (NDO) أولا تحديد ما هي المعلومات المتاحة بالفعل من خلال تحديد وتصنيف مصادر المعلومات الموجودة، بحيث تتم تغطية كل من جانبي العرض والطلب. لا تعتبر "خريطة المعلومات" إجراء يتم تنفيذه مرة واحدة، لكنها وثيقة حية يتعين تحديثها باستمرار لتعكس احتياجات المعلومات الجديدة، أو مصادر البيانات الجديدة.

مصادر الخبرة المتاحة

لن يكون للمعلومات المتعلقة بظاهرة المخدرات المعقدة أي قيمة إذا لم يتم وضعها في سياق وتحليلها. ويعتبر تحديد الخبراء الوطنيين والمتخصصين الذين يمكنهم المساهمة في التوصل إلى فهم أفضل أو إعداد التقارير بشكل أفضل عن الموقف الوطني في غاية الأهمية.

بالتالي يسمح لك إجراء خريطة المعلومات القيام بما يلي:

- تصنيف البيانات والمعلومات المتاحة؛
- إنشاء أول اتصال بأعضاء الشبكة المحتملين؛
- تشجيع مشروع إنشاء مرصد وطني للمخدرات.

كيفية إعداد الخريطة؟

في البداية قد يصعب تحديد من يمكن الاتصال به وأين يتم العثور عليه. ولهذا يجب عمل قائمة مراجعة لتحديد النواحي والقطاعات والمؤسسات المطلوب الاتصال بها.

وفور تحديد مجموعة المؤسسات، يمكن البدء في إجراء بحث تفصيلي عن الأشخاص ومعلومات الاتصال بهم. يمكن الحصول على هذه المعلومات بسهولة، عن طريق الإنترنت أو الدلائل الحكومية. بعد ذلك يتم تضمين جهات الاتصال المحتملة هذه في نفس قائمة المراجعة من أجل تحديد الفجوات والبحث الإضافي المطلوب.

أثناء متابعة جهات الاتصال، تجد أن بعض المعلومات تكون في حاجة إلى التغيير على الأرجح (اسم خاطئ أو قسم خاطئ أو تفاصيل جديدة أو غيره)، لكن من المهم جدًا متابعة التغييرات، نظرًا لأنها تعد جزءً هامًا من ذاكرة خريطة المعلومات.

الشكل 2: مثال لقائمة مراجعة — الأمراض المعدية المتعلقة بالمخدرات

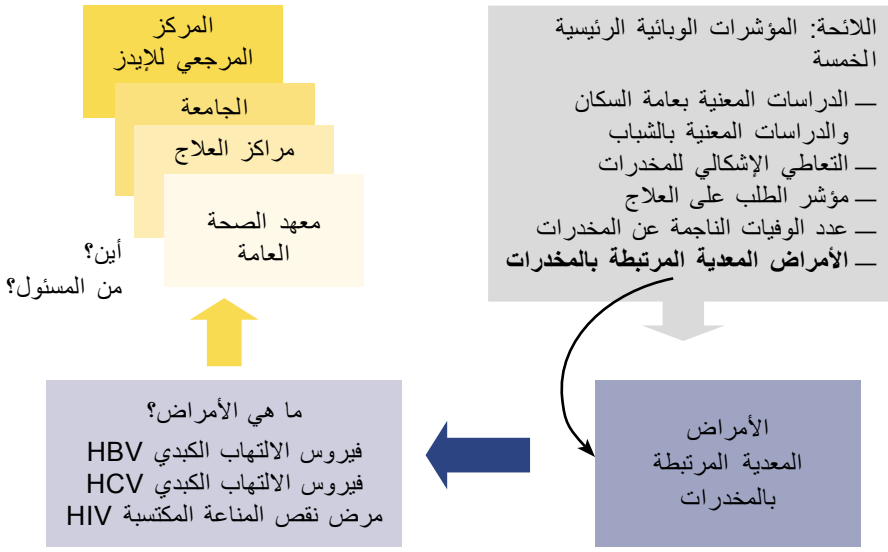

في هذه المرحلة، قبل الاتصال بالأشخاص، يوصى بإعداد مستند من صفحة واحدة يتضمن:

- نطاق المشروع (= إنشاء مرصد وطني للمخدرات)؛
- السلطة التي قررت أو التي تدعم هذه المبادرة (= أهمية النشاط)؛
- المؤسسة والشخص المسئول عن المشروع (= شرعية مؤسس المرصد الوطني للمخدرات)؛
- الغرض من الاجتماع الذي سوف يتم تنظيمه (= تحديد البيانات ومصادر الخبرة)؛
- النتيجة المتوقعة لهذا التصنيف (= خريطة معلومات ومجموعة عمل وطنية).

بمجرد تحديد جهات الاتصال المتعلقة، يجب إرسال هذا المستند الموجز إليهم، من أجل التحضير للاجتماع الأول.

يساعد هذا المستند الموجز الأشخاص والمؤسسات المعنية على: (1) فهم وتذكر الغرض من الاجتماع؛ (2) تحضير المعلومات التي قد تكون مفيدة لهذا الغرض؛ و(3) التوضيح للخبراء الآخرين بأنهم سوف يحددون ما هو الهدف من هذا المرصد وما هو سياق العمل الخاص به.

بالتالي من الضروري تحضير ثلاث أو أربع جمل يتم استخدامها كمقدمة سريعة خلال أول اتصال هاتفي أو شخصي (راجع المرجع الخاص "بالنظرة العامة الموجزة" في الفصل السادس).

في الواقع، مع بدء عملية خريطة المعلومات، يكون الهدف هو بدء الاتصال بالأشخاص المحددين قبل إرسال المستند التوضيحي. يعتبر هذا الأمر ضروريًا للتأكد من أن الشخص الذي يتم الاتصال به هو الشخص الصحيح والمناسب بالإضافة إلى إعلامه بالمشروع، وهذا بدوره يجعله أكثر تقبلا للمستند والمقترح الذي سيصل إليه لاحقا.

وتعتبر الأبحاث أو دراسات الجدوى أو الخطابات أو رسائل البريد الإلكتروني وسائل جيدة لإجراء تقييم سريع، لكن يعد الاتصال الشخصي ضروريًا لنجاح أي مشروع. يمكن للأفراد تسهيل العملية أو إبطاؤها، وهذا إما لأنهم قد يشعرون بالحماس تجاه الفكرة أو لأنهم يشعرون بالتهديد عند مشاركة بياناتهم واحتمال تعرضهم للمسائلة. وبناءً على ذلك يعد الاتصال الشخصي من أجل بناء الثقة والطمأنينة أمرًا بالغ الأهمية في هذه المرحلة من العملية.

وعلى نفس النسق ، يتعين على المسئولين في المرصد الالتقاء بجهات الاتصال بصورة متكررة، من أجل تحديد ومقابلة مصادر الخبرة المحتملة والشراكة المستقبلية (كما هو مأمول).

ما الذي يجب أن تتضمنه خريطة المعلومات؟

يجب أن تكون خريطة المعلومات المكتملة بمثابة ملخص للموقف فيما يتعلق بتوافر المعلومات المتعلقة بالمخدرات، ووصف كل من التفاصيل التقنية حول ملكية البيانات والمعالجة والبرامج والتخزين والتغطية وغيره، بالإضافة إلى نقاط القوة والضعف في البيانات المتعلقة بالمخدرات المتاحة.

نحن نقصد "بالمعلومات" أو "البيانات المتعلقة بالمخدرات" أية معلومات كمية أو كيفية يتم جمعها بشكل روتيني ومتكرر ومخصص، والتي ترتبط بجانب أو أكثر من جوانب ظاهرة المخدرات.

وبالنسبة لكل مصدر من مصادر المعلومات، يجب أن تتضمن خريطة المعلومات سجلاً بالأمور التالية (بالترتيب) ([13]):

- اسم و/أو وصف البيانات
- نوع البيانات
- الموفر: المؤسسة والعنوان
- جهة الاتصال (تفاصيل الاتصال الكاملة)
- الغرض من نظام جمع البيانات/قاعدة البيانات
- الوحدة الإحصائية (مثل الشخص، الاختبار، الجريمة) أو الموضوع الخاص الذي تتم تغطيته وتعريفه

([13]) راجع نموذج وإرشادات خريطة المعلومات في مربع الأدوات على الإنترنت
http://www.emcdda.europa.eu/publications/joint/ndo-handbook

- خصائص السكان الذين تتم تغطيتهم
- التغطية الجغرافية
- التغطية المؤسسية
- تكرار (دورية) الحدوث
- مصادر تمويل جمع البيانات.

بمجرد الانتهاء من الصياغة، يجب إرسال أول نسخة من خريطة المعلومات إلى كافة الأطراف المعنية والمساهمين، مصحوبة بجدول تلخيصي يحدد البيانات المتاحة وفجوات المعرفة، بالترتيب: طلب التعليق والفحص؛ الحصول على موافقة/تصديق جماعي على المستند؛ والحصول على مساعدة في تحديد مصادر المعلومات و/أو الخبرة التكميلية المحتملة. سوف يتم إرسال نسخة نهائية إلى كافة الشركاء بمجرد تصحيح أية أخطاء وسد أية فجوات.

في الأساس، يجب أن تتسم المعلومات التي يتم جمعها من الشركاء في هذه المرحلة بالدقة. قد يشعر بعض الشركاء بعدم الاهتمام أو التردد في التعاون. ويمكن التغلب على هذه النقطة عند إنشاء الشبكة.

في نهاية هذه المرحلة، سيحظى المرصد الوطني للمخدرات والأطراف المعنية بنظرة عامة أولية عن "أين وصلنا" فيما يتعلق بخريطة المعلومات، والتي يتعين مقارنتها بـ "إلى أين نرغب الوصول" كما هو محدد في إطار العمل المرجعي لمراقبة المخدرات.

الشكل 3: الارتباطات بين خريطة المعلومات وإطار العمل المرجعي

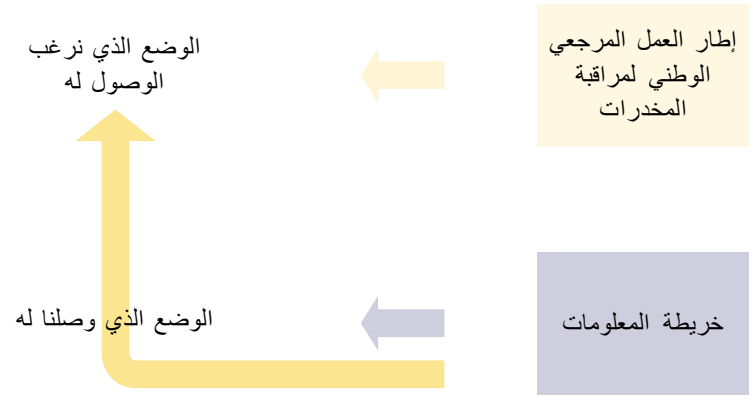

نصائح خاصة بإقامة المرصد الوطني للمخدرات

عند انطلاق أعمال خريطة المعلومات:

- (1) قم بتحديد الشركاء الرئيسيين (2) شارك أهدافك معهم (3) قم بتنظيم اجتماع لجمع المعلومات
- قم بإرسال مستند توضيحي بحيث يمكن لجهات الاتصال الخاصة بك ترتيب اجتماعات مع مصادر المعلومات المحتملة و/أو الخبراء
- قم بترتيب اجتماع مع العديد من الخبراء/ممثلي المؤسسات مرة واحدة: سوف يساعدك ذلك على تجميع مزيد من المعلومات كما يساعد على تعرف الأشخاص على بعضهم البعض
- إذا كان من المتعذر تنظيم اجتماع وجهًا لوجه (حجم الدولة، قيود مالية) استخدام تقنية مؤتمرات الفيديو أو حدث آخر (بعبارة أخرى مؤتمر) يحضره الخبراء/ رؤساء المؤسسات الذين ترغب في الالتقاء بهم
- أرسل لجهات الاتصال الخاصة بك النقاط الرئيسية من الاجتماع، للتعليق والفحص
- أرسل لهم النسخة النهائية من خريطة المعلومات
- أعلمهم بشأن المتابعة والنتائج.

إنشاء نظام معلومات وطني للمخدرات

لماذا نظام معلومات وطني للمخدرات؟

نعني هنا بمصطلح "نظام" أن تكون هيئة ذات هيكل تنظيمي تملك قاعدة متنوعة من مصادر المعلومات اللازمة لتكوين صورة شاملة ووافية حول وضع المخدرات.

ويقوم هذا النظام بتوصيف مصادر وتدفق المعلومات التي يطلبها الإطار المرجعي الوطني.

وعناصر هذا النظام غير مقيدة بالتسلسل الهرمي في العلاقات ولا يعتمد في تمويله على مصدر واحد.

وفي هذه المرحلة، فإنه يتعين علينا لفت النظر إلى ملاحظتين:

- على الرغم من عدم وجود هيكل شامل قبل إنشاء المرصد الوطني للمخدرات، إلا أنه عادة ما تتوافر بعض المعلومات في البلاد ويتعين إنشاء هذا النظام بالاشتراك مع مصادر المعلومات ومزودي البيانات الآخرين ممن تم تحديدهم في خريطة المعلومات التي تم إعدادها عبر إنشاء وتطوير شبكة معلومات وطنية للمخدرات؛

- يتعين توثيق ومراقبة عملية إنشاء الشبكة: وهذا هو دور خطة العمل الوطنية لمشروع نظام المعلومات الخاص بالمخدرات (NAPDIS – انظر صفحة 48).

الخطوة الأولى: صياغة مقترح خاص بنظام معلومات وطني للمخدرات

تعتبر خريطة المعلومات شرطاً أساسياً مسبقاً لإنشاء نظام معلومات وطني للمخدرات. وتتمثل الخطوة الثانية في وضع تصور ومقترح لهيكل جمع وتقديم البيانات والذي يحدد بالتفصيل المساهمة الممكنة من كل الجهات المعنية والفجوات في المعلومات المتاحة. وفي هذه المرحلة، ستكون عناصر الاستشارة والمعلومات ضرورية لضمان القبول والدعم.

وينبغي أن يضم المقترح تصوراً واضحاً لإجراءات سير العمل وقنوات الاتصال.

كما ينبغي أن يملك نظام المعلومات الوطني الشامل للمخدرات وحدتين رئيسيتين: شبكة وطنية لجمع البيانات ومرصد وطني للمخدرات:

- شبكة وطنية لجمع المعلومات: فعادة ما يتم جمع المعلومات على مستويات مختلفة (وطني، محلي، إقليمي، علي مستوي مدينة، وما إلى ذلك) ليغطي مناطق متنوعة (العرض أو الطلب) والعمل المبذول من قبل مؤسسات مختلفة، مثل الوزارات والجامعات والمراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني الغير حكومية؛
- المرصد الوطني للمخدرات: عادة لا يتكفل المرصد الوطني للمخدرات بتغطية تكلفة جمع البيانات إلا في بعض حالات عدم وجود البيانات وتمتع المرصد بتكليف وميزانية خاصة لجمعها.

ولذلك فإن تكاليف إنشاء الشبكة الوطنية للمخدرات والمحافظة عليها لا تتطلب ميزانية جديدة تمامًا. فما هو إلا وضع وجمع مصادر معلومات وتمويل مختلفة وذلك لتحديد موضع الفجوات المعلوماتية والبحث عن الحلول المتكاملة الممكنة.

الخطوة الثانية: المصادقة الرسمية على شبكة المعلومات الوطنية للمخدرات

بمجرد الانتهاء من مقترح شبكة المعلومات الوطنية للمخدرات، فإنه يتعين على السلطات الوطنية اعتمادها. وفي بعض الحالات، قد تستدعي الحاجة التوصل إلي بروتوكولات تعاون بين المؤسسات المختلفة والمرصد الوطني للمخدرات. وقد ينطبق هذا أيضاً في حالة مشاركة الخبراء من مؤسسات مختلفة في أنشطة المرصد الوطني للمخدرات، على سبيل المثال صياغة التقرير الوطني.

الخطوة الثالثة: خطة عمل وطنية لنظام المعلومات الخاص بالمخدرات (NAPDIS)

تتضمن الخطوة التالية من العملية إعداد خطة عمل وطنية لنظام المعلومات الخاص بالمخدرات (NAPDIS) يتم فيها جمع المعلومات لتحديد الأهداف والتدابير التي يتعين الاضطلاع بها.

وينبغي أن تقدم خطة العمل الوطنية لنظام المعلومات الخاص بالمخدرات المبادئ التوجيهية للعمل التي سيجري الاضطلاع بها على مدى السنوات المقبلة.

ووفقاً لنوعية البيانات التي تعذر الحصول عليها والأدوات اللازمة لجمعها (العمليات الاعتيادية لجمع البيانات أو الدراسات والاستبيانات الخاصة)، فقد تدعو الحاجة إلى تدخل مختلف العناصر الفاعلة كما قد تتغير الميزانيات تبعاً لذلك.

وبينما تحدد الأهداف ما قد يتم التوصل إليه في الظروف المثلى، فقد يحدث أن يتم إغفال بعض الوسائل والمصادر وقت صياغة خطة العمل الوطنية لنظام المعلومات الخاص بالمخدرات ولن يُضمن في هذه الحالة توافر موارد إضافية مرصودة في الميزانية على المدى المتوسط. ومن ثم، فإن ما يهمنا هنا هو تحديد وتقدير الإجراءات العملية الملموسة التي سيتم الشروع بها حال توافر موارد إضافية. عندئذ سيكون المرصد الوطني للمخدرات قادراً على البحث عن موارد في مرحلة لاحقة.

كما ينبغي أن تضم خطة العمل الوطنية لنظام المعلومات الخاص بالمخدرات ثلاث مهام تكمل بعضها وتدخل في نطاق مسؤولية المرصد الوطني للمخدرات وفقاً للمهمة المنوط بها وقيود التمويل:

- جمع البيانات: يقع على المرصد الوطني للمخدرات مسؤولية تحديد فجوة المعلومات القائمة والحاجة إلى بذل مزيد من العمل الإضافي لجمع المعلومات ونقلها إلى السلطات الوطنية. ووفقاً للوسائل المتاحة، فقد يحث على أو حتى يقوم بدراسات واستبيانات جديدة لربط هذه الفجوة المعرفية. يعتبر الهدف الرئيسي هو ضمان تلبية أي استقصاء جديد أو نشاط لجمع المعلومات بالمتطلبات والبروتوكولات الواردة في إطار العمل الوطني لمراقبة المخدرات؛
- ضمان الجودة: من المنتظر أن يقوم المرصد الوطني للمخدرات بتوثيق ومتابعة مجموعة البيانات التي تتضمنها خريطة المعلومات واقتراح التدابير والإجراءات التي يتعين القيام بها جنباً إلى جنب مع شركاء المرصد لتحسين جودة الأداء والتطبيق. على سبيل المثال، يمكن القيام بهذا في الاتحاد الأوروبي ضمن سياق مجموعات العمل الوطنية التي يتم إنشاؤها في الغالب لتنفيذ وتطوير كل مؤشر من المؤشرات الوبائية الرئيسية الخمس المرصد الأوروبي للمخدرات والإدمان؛
- تنمية القدرات: يتعين على المرصد الوطني للمخدرات أن يحلل مع شركائه الاحتياجات اللازمة للقيام بتدريب إضافي حول قضايا محددة مثل التحليل الإحصائي وأساليب أخذ العينات وتنفيذ البروتوكولات الموحدة وإجراءات مراقبة الجودة واكتشاف الحلول الممكنة لتلبية تلك الاحتياجات. كما قد يكون المرصد الوطني للمخدرات أداة مفيدة وفعالة في تحديد فرص تمويل إضافية من المنظمات الدولية.

فمن خلال خطة عمل وطنية لنظام المعلومات الخاص بالمخدرات، سيحدد المرصد الوطني للمخدرات وشركاؤه ما هي الاحتياجات التي يتعين القيام بها على المدى الطويل لتنفيذ إطار عمل مرجعي لمراقبة المخدرات، مستخدمين خريطة المعلومات كنقطة انطلاق. ومع ذلك فإنه

من المهم أن يوضع في الاعتبار أن معرفة "ما ينبغي عمله" لا يعني كل شيء يمكن عمله أو عمله في وقت واحد: فهي مجرد أهداف طويلة الأجل.

شكل رقم 4: العلاقة بين خريطة المعلومات وخطة العمل الوطنية لنظام المعلومات الخاص بالمخدرات وإطار العمل المرجعي الوطني لمراقبة المخدرات

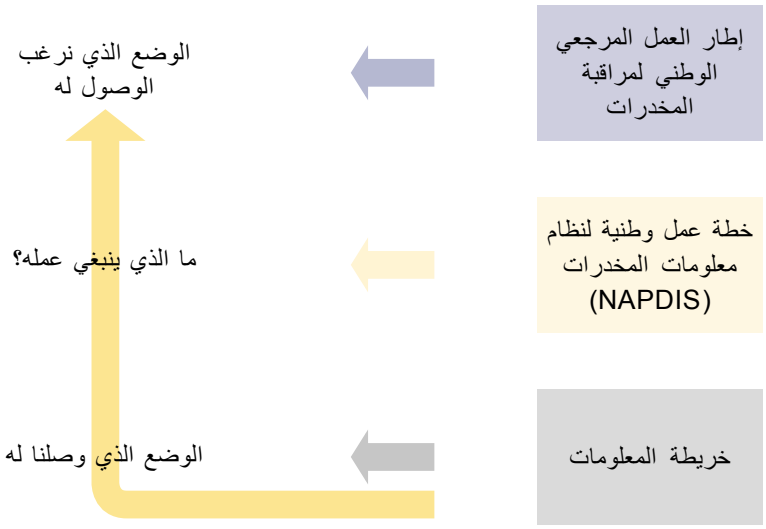

بمجرد تصديق الجهات المعنية الرئيسية على خطة العمل الوطنية لنظام معلومات خاص بالمخدرات، يستطيع المرصد الوطني للمخدرات إعداد برنامج عمل سنوي. في بعض الدول يتم دمج اثنين من الممارسات (خطة العمل الوطنية لنظام معلومات خاص بالمخدرات + خطة عمل سنوية) في وثيقة واحدة.

تقدم خطة العمل الوطنية لمشروع نظام معلومات المخدرات التوجيهات وتبين ما ينبغي القيام به لتطوير النظام الوطني لمراقبة المخدرات: ولا تقرر مقدماً ما سيتم القيام به من عدمه، والذي لا يقع في كثير من الحالات ضمن مسؤولية المرصد الوطني للمخدرات ([14]).

([14]) في النهاية لا يمكن أن يتحمل المرصد الوطني للمخدرات مسؤولية القرارات الخارجة عن نطاق اختصاصه، لكن يمكن أن يكون له أثراً مساعداً في القرارات ذات الصلة.

نصائح خاصة بإقامة المرصد الوطني للمخدرات

لإنشاء نظام معلومات وطني للمخدرات:

- (1) قم بإعداد مقترح خاص بنظام معلومات وطني للمخدرات، (2) احصل على اعتماد السلطات الوطنية لنظام المعلومات الوطني خاص بالمخدرات، (3) قم بإعداد خطة عمل وطنية (NAPDIS)
- فكر في النتائج الواقعية الملموسة ومدى ارتباطها
- قم ببناء نظام يتمتع بالشفافية
- التواصل والربط الشبكي هو كل ما يعنيه مفهوم الشراكة وليس التسلسل الهرمي ولا العملية المركزية — بيد أن المال والتفويض قد يُساعد!
- قد تكون هناك وسائل تمويلية أخرى: تمتع برؤية وفكرة واضحة عن الاحتياجات والتكاليف
- كن مستعداً لإعطاء إجابات واضحة وبسيطة ومحددة عن الأسئلة المتعلقة بنشاطك/مشروعك.

إقامة شبكة وطنية "National Network"

ما الحاجة إلى إنشاء شبكة وطنية؟

يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه مقدمي البيانات في كلاً من مجالي خفض العرض والطلب هو تعلم ثقافة العمل المشترك وتبادل المعلومات عبر التواصل مع مختصين في مجالات مختلفة - لديهم أهداف وتقاليد وثقافات مهنية مختلفة.

يخدم التواصل وإقامة الشراكة الأهداف الأربعة التالية:

- جمع مصادر المعلومات/البيانات؛
- حشد الكفاءات والقدرة على إعداد التحاليل والتقارير؛
- مشاركة الموارد المحدودة؛
- وضع أساس للارتقاء بتوفر البيانات ونوعيتها والقدرة على تحليلها.

تتمثل المبادئ الرئيسية التي يرتكز عليها هذا العمل فيما يلي:

المساواة بين الشركاء

تمتع جميع الشركاء بنفس الحقوق والواجبات ولا يتمتع أي منهم بأفضلية.

التواصل والربط الشبكي = قيادة + إدارة قائمة على المشاركة

لا تقوم العلاقة بين الشركاء على التسلسل الهرمي، لكن تقوم على التواصل الشبكي المحيط بالمشروع والذي يتم تنسيقه تحت قيادة المرصد الوطني للمخدرات. وهذا هو دور المرصد الوطني للمخدرات الذي يحافظ على بقاء سير المشروع في مساره الصحيح وقيادة العملية التعاونية نحو الهدف المشترك.

احترام الكفاءات وحقوق التأليف

ينبغي الاعتراف بدور مساهمات الشركاء، لاسيما في المنجزات التي قام بها المرصد الوطني للمخدرات كما ينبغي الاستفادة من الكفاءات المتاحة في الشبكة وتقديرها. يعد من المهم أن يدرك فريق العمل المكون للمرصد الوطني للمخدرات حدود قدراتهم والاستفادة من خبراتهم التكميلية. ينبغي أن ينسب الفضل في أي تقارير منشورة إلى كل من ألفها أو ساهم في تأليفها.

البحث عن المنفعة المتبادلة في التعاون

لا يمكن أن يكفل دور وتفويض المرصد الوطني للمخدرات مشاركة الخبراء المعنيين فقط، كما لا يضمن حصول المرصد الوطني للمخدرات على بيانات ذات جودة. فلا يمكن الالتزام بالحافز والمشاركة، إلا أنه يمكن الحصول عليهما من خلال التواصل القوي والمتين والمنفعة المتبادلة الواضحة. فبعض مقدمي البيانات الحاليين والمستقبلين يضمون أطباء ومهنيين من مجالات ليس الهدف الرئيسي منها هو العمل الإداري مثل ملئ وجمع الاستبيانات: فهم بحاجة إلى معرفة فائدة ما يقومون به وينبغي أن يلمسوا فائدة مباشرة أو غير مباشرة جراء جهدهم.

التواصل أمر حيوي

تواصل الشبكة تواجدها بسبب ما يحدث من تبادل للمعلومات بين أعضائها. لإنشاء شبكات بناءاً عل مبادرة أو طلب المرصد الوطني للمخدرات و/أو السلطات الوطنية، ينبغي أن يكون الدور ألتنسيقي للمرصد الوطني للمخدرات في اتجاه ثنائي. فلا يمكن أن يُكتب للشبكة النجاح والاستمرارية إذا كان هدفها فقط هو خدمة إرسال المعلومات إلى النقطة المركزية مرة أو مرتين في العام: وتكمن مسؤولية المرصد الوطني للمخدرات في إحياء الشبكة، لجعل الشركاء على دراية وعلم بما يُستجد من تطورات جارية وتقييم كيفية جعلها أكثر فائدة بالنسبة لهم (يتم إيضاح هذه النقطة باستفاضة أكثر في الفصل السادس، تحت عنوان التشخيص الاستراتيجي).

مثال لشبكة معلومات وطنية للمخدرات

في دولة x، يُمكن أن تجمع شبكة المعلومات الوطنية للمخدرات مؤسسات ومصادر مثل:

- وزارة الصحة (بيانات حول مستخدمي العقاقير المخدرة في العلاج، بيانات حول العقاقير المخدرة المرتبطة بالأمراض المعدية)
- وزارة الداخلية (بيانات حول المضبوطات، السعر، النوعية، الجريمة المرتبطة بالمخدرات)
- اللجنة الوزارية للمخدرات (تمويل فريق عمل المرصد الوطني للمخدرات الذي يقوم بتنسيق تقديم التقارير الوطنية ويعمل على ضمان الوفاء بالالتزامات الوطنية لتقديم التقارير)
- جامعتان، يمثلهما اثنان من طلاب درجة الدكتوراه يقومان بإجراء البحث — أحدهما يختص بدراسة انتشار الأمراض القابلة للانتقال بين المجموعات التي يصعب الوصول إليها (المستترين) والآخر يبحث حول مستخدمي المخدرات في السجون — باعتمادات إضافية من منظمة الصحة العالمية أو غيرها من المنظمات الدولية
- البنك الدولي أو غيره من الجهات المانحة (مسح سكاني عام ونظام إلكتروني لجمع البيانات حول مستخدمي العقاقير المخدرة في العلاج)
- المنظمات الوطنية الأخرى المعنية ببعض الدراسات الاستقصائية المخصصة و/أو الدراسات النوعية بين مستخدمي المخدرات
- المختبرات الخاصة بتحديد المخدرات الجديدة وعواقبها
- المرصد الوطني للمخدرات الذي يضطلع بدور تنسيق الشبكة بالكامل.

كيفية إنشاء شبكة؟

وعلى أساس الخبراء والمؤسسات المحددة خلال عمل خريطة المعلومات، يتم إنشاء مجموعة عمل وطنية متى أمكن ذلك لكل مجموعة من المؤشرات والبيانات الرئيسية ومن أجل تقديم التقارير الوطنية.

حيث يتم تشجيع ومساعدة هذه المجموعات لتحديد الأهداف القابلة للتنفيذ من خلال الموارد الحالية لضمان مراقبة أفضل لوضع المخدرات في البلاد.

تزويد كل مجموعات العمل الوطنية بمعلومات دورية حول أنشطة وإنجازات المجموعات الأخرى.

تنظيم اجتماع وطني كل عام أو عامين حيث يتم الاجتماع بهم ومناقشة التقارير والبيانات الوطنية المقدمة.

الوقوف معهم على الاحتياجات اللازمة من أجل التحسينات والآراء الخاصة بجمع البيانات بطريقة جديدة أو أفضل ، وأية دراسات أخرى مخصصة والعمل كوسيط للحصول على المعلومات في نطاق مصادر التمويل الممكنة.

يمكن أن تساعد المواثيق والاتفاقيات في إضفاء صبغة رسمية على التعاون لكن لا يمكنها أن تحل محل دافع المشاركة.

وهذه إحدى الأدوار الهامة للشبكة (انظر الشكل 5): حيث يمكن أن يساعدنا في الإجابة على السؤال "كيف يمكننا نيل ما نطمح إليه؟" تساعد الشبكة بصفة أساسية على تحديد خطة العمل الوطنية لنظام المعلومات الخاص بالمخدرات ثم ترجمته إلى حقيقة واقعة.

شكل رقم 5: الدور الحيوي لشبكة المعلومات الوطنية للمخدرات في خطة العمل الوطنية

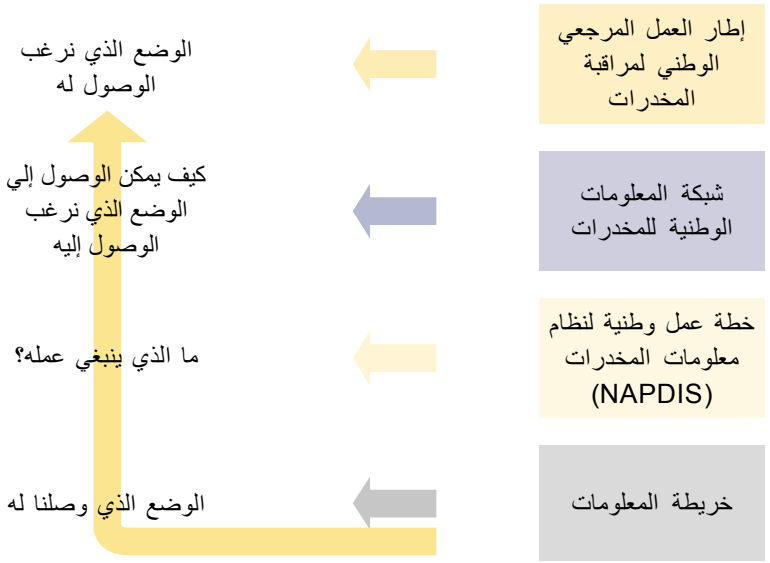

نصائح خاصة بإقامة المرصد الوطني للمخدرات

عند إنشاء شبكة معلومات وطنية للمخدرات:

- قم بعرض مهام المرصد الوطني للمخدرات وشبكة المعلومات الوطنية للمخدرات: الهدف الأساسي هو الوفاء بالتزامات تقديم التقارير الوطنية
- قم بإقامة مجموعة عمل خاصة بمجالات المعلومات الرئيسية ([1])
- احترم شركائك وألق الضوء على عملهم
- كن على يقين من قدرتك على الحفاظ على وعودك
- فكر في مصالحهم أو مجالات اهتمامهم
- تأكد من أن جميع المشاركين يلقون التقدير على عملهم
- سيستغرق الأمر كثير من الوقت لبناء الثقة... لكن يمكن فقدها للأبد بسرعة!
- استشر الشركاء، واطلب النصيحة واجعلهم يراجعون مطبوعات المرصد الوطني للمخدرات
- اجعلهم يشتركون في متابعة الأنشطة
- حافظ على إلمام الشبكة بالمعلومات وتأكد أن أعضاء الشبكة على دراية بنشاط المرصد الوطني للمخدرات
- حاول أن تكون عنصراً مفيداً بالنسبة لهم (مثل تقديم معلومات حول المصادر المستقبلية للتمويل والحصول علي مساعدات ومنح من المنظمات الدولية والمؤتمرات الدولية ذات الصلة بالتطبيقات)
- حاول الترتيب لعقد اجتماع كل 1–2 سنة مع شركائك لتبادل المعلومات ومناقشة نتائج التقارير وانعكاساتها على التوجهات الحالية.

([1]) في الاتحاد الأوروبي، تشير أفضل ممارسة إلى إقامة مجموعات عمل وطنية من أجل خمس مؤشرات وبائية أساسية واعداد وانتاج التقارير الوطنية ومؤشرات تطبيق القانون، متى أمكن ذلك.

جودة البيانات ([15])

ينبغي أن يكون ضمان الجودة جزءاً لا يتجزأ من خطة العمل الوطنية لشبكة معلومات المخدرات، طالما كانت واقعية وتضع في الاعتبار الموارد المتاحة.

يتحقق ضمان الجودة من خلال تحديد معني "الجودة" في السياق؛ وتحديد الأساليب التي بتواجدها يُمكن ضمان تحقيق الجودة وتحديد الوسائل التي تقاس بها لضمان توافقها. يُقصد بمراقبة الجودة التحقق من جودة البيانات مقابل مجموعة من المعايير أو المواصفات.

([15]) ضمان الجودة هو ضمان تقدمه المنظمة يقضي بأن المنتج أو الخدمة المقدمة تلبي معايير الجودة المقبولة. انظر وثيقة مجموعة العمل الخاصة بالمفوضية الأوروبية يوروستات "تقييم الجودة في الإحصاءات" كتيب الوثائق المنهجية كيفية إعداد تقرير ذات جودة، 2003.

يُمثل ضمان الجودة تحدياً كبيراً للمرصد الوطني للمخدرات وقد يتحقق ذلك من خلال تنظيم أو تيسير الأنشطة التدريبية لفريق عمل المرصد الوطني للمخدرات وشركائه ومن خلال تحديد عملية واضحة لضمان الجودة. ويلعب المرصد الوطني للمخدرات دورًا رئيسياً في رفع الوعي حول هذه المسألة مع الشركاء والتوصل إلى إجماع بشأن اتخاذ خطوات ملموسة من أجل الارتقاء بجودة البيانات.

كما قد تساعد استراتيجية المرصد الوطني للمخدرات على حث وتحفيز مقدمي البيانات علي تقديم بيانات ذات جودة وتناول قضية الجودة بشكل أكبر كجزء من عملية جمع البيانات.

كيف يمكن مراقبة وتحسين جودة البيانات؟

قد تتحقق عملية تحسين جودة المعلومات حول القضايا المرتبطة بالمخدرات بعد التحديد المبدئي للمشاكل المحتملة أو أوجه القصور من خلال إنشاء مصادر معلومات جديدة أو بناء قدرات.

قد يختار المرصد الوطني للمخدرات في هذه المهمة مواد منهجية متاحة من منظمات متخصصة، مثل المرصد الأوروبي للمخدرات والإدمان والإدمان ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيرها ([16]). وبعد هذه العملية، زود شركاءك بالتقرير النهائي، بموجز قوة وضعف جودة البيانات، بالإضافة إلى التوصيات للتغيير و/أو التحسينات.

([16]) انظر صندوق الأدوات على الإنترنت على:
http://www.emcdda.europa.eu/publications/joint/ndo-handbook

نصائح خاصة بإقامة المرصد الوطني للمخدرات ([1])

عند تطوير ضمان الجودة:

- شارك في مجموعات العمل وأنشطة التواصل الأخرى
- الاتصال بـ و/أو المشاركة في اجتماعات الخبراء الوطنية أو الإقليمية ذات الصلة والمشاريع الفرعية حول هذه القضية
- تنفيذ الرؤية الرسمية لجودة البيانات وتوافرها على المستوى الوطني من خلال فريق من الخبراء
- قارن النتائج مع المعايير والتوجيهات الدولية
- تعزيز التعاون من خلال مشروعات أصغر أقل طموحاً وذات فرص أكبر للنجاح
- ما الذي يمكن أن يفعله المرصد الوطني للمخدرات لتحسين جودة المعلومات؟
- التدقيق والمتابعة للمعلومات الغير واضحة
- تقديم توجيهات (قوائم مرجعية وأدوات دعم منهجي من المنظمات الدولية)
- إيصال معايير الجودة بوضوح
- عدم قبول معلومات منخفضة الجودة
- تقديم ملاحظات بالجودة النهائية وتنظيم أو دعم تدريب الشركاء.

تذكر أن إحراز أي تقدم في هذا المجال يعتمد على قدراتك في بناء توافق في الآراء!

([1]) مستمدة من كلمة الدكتور كولن تايلور، "تقييم جودة البيانات" دورة ريتوكس أكاديمي المتخصصة، سالونيك، يونيو 2004 (غير منشورة).

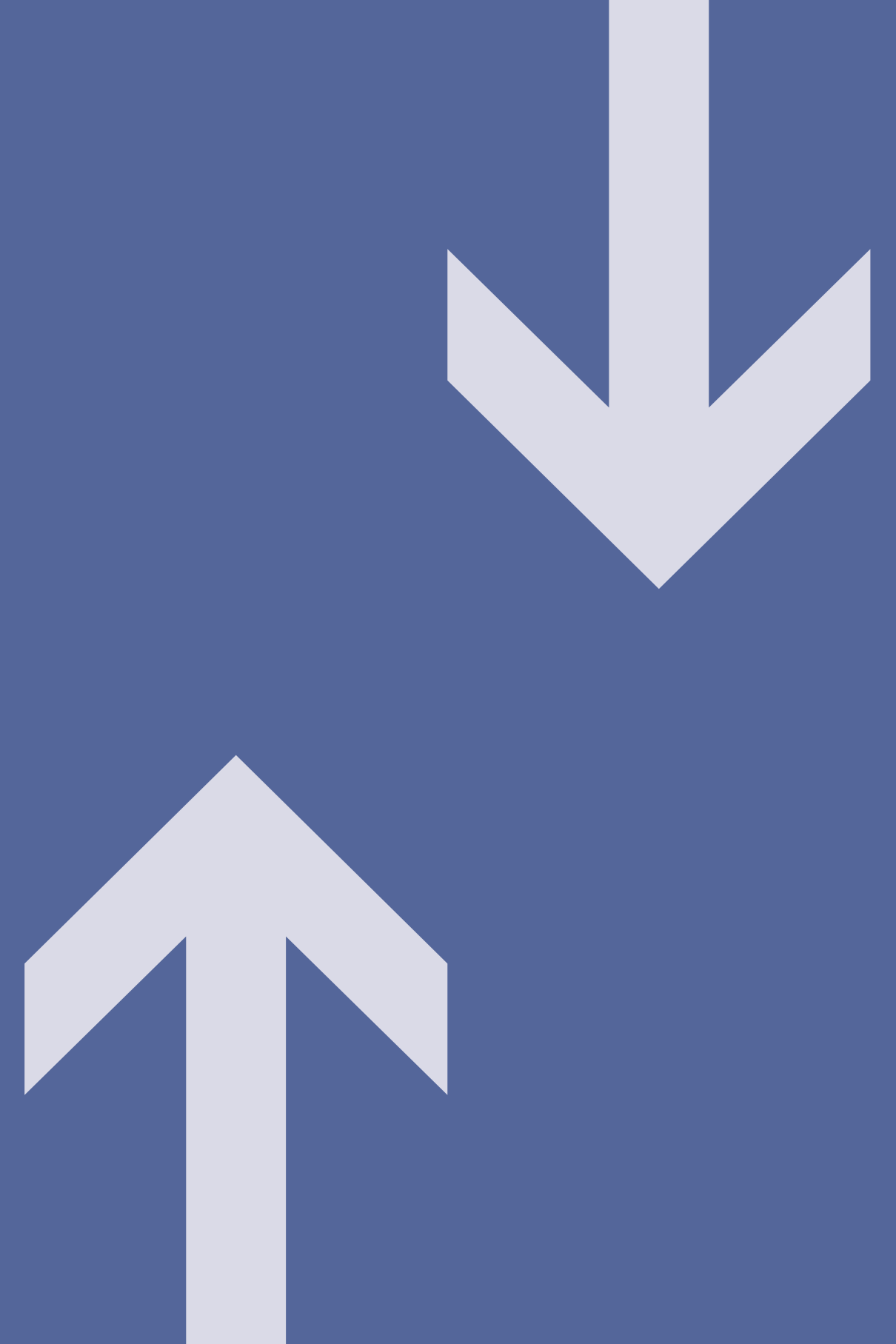

الفصل الرابع
تشغيل المرصد الوطني للمخدرات ـــ التحليل والتفسير

الهدف والاستراتيجية

كيفية تحليل المعلومات المجمعة؟

يتمثل الهدف من هذه الوظيفة الرئيسية في تفسير وتقديم بيانات مختلفة تجمع معلومات كيفية وكمية من أجل إعطاء صورة شاملة ووافية لوضع المخدرات.

ينبغي أن تنطوي هذه العملية الهامة على ما يلي:

- العمل مع البيانات الكمية؛
- تحليل المعلومات الكيفية؛
- تفنيد واحتواء جميع مصادر المعلومات.

تحليل البيانات الكمية

يعطي هذا الباب نظرة عامة على المعايير الرئيسية التي يتعين أخذها في الاعتبار عند فحص وتحليل البيانات الكمية المقدمة إلى المرصد الوطني للمخدرات، مقدماً أمثلة عملية عند الضرورة.

يمكن العثور على معلومات أكثر تفصيلاً حول المناهج الإحصائية والبروتوكولات الخاصة لجمع البيانات في صندوق أدوات الكتيب على الانترنت ([1]).

قبل تناول هذه القضية، يتعين علينا التأكيد أنه في كثير من الأحيان يلجأ المرصد الوطني للمخدرات للقيام بوظائف المراقبة وتقديم التقارير الخاصة به بالاستعانة "بمعلومات ثانوية"، بمعني أنها معلومات قامت مؤسسات و/أو منظمات بجمعها وتحليلها لأغراض أخرى.

وعلى الرغم من أن المرصد الوطني للمخدرات قد يشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في بعض أنشطة جمع البيانات كجهة مشرفة، إلا أن هذه "البيانات الثانوية" تعني أن المرصد الوطني للمخدرات يجب أن يكون قادراً على الاعتماد على فريق ذي خبرة كبيرة في مجال معالجة وتحليل البيانات والإحصاءات. كما أنه من المهم أن يحتفظ فريق العمل بسجل خاص بجميع المعلومات المرتبطة بالبيانات المستخدمة في أي تقرير.

([1]) انظر: http://www.emcdda.europa.eu/publications/joint/ndo-handbook

مصادر مشتركة للبيانات الكمية للمخدرات

السجلات والمحفوظات الحكومية

تحتوي السجلات الحكومية على أي نوع من البيانات الكمية التي يتم جمعها بشكل رسمي على مستوى الدولة، بدءاً من الصحة الوطنية والإحصاءات الاقتصادية حتى الإحصاءات الأكثر تخصصاً مثل تلك المرتبطة بالجريمة أو السجلات العلاجية. وفي أغلب الأحيان، يتم جمع هذه البيانات بشكل روتيني.

وغالباً ما تقدم مثل هذه البيانات والإحصاءات معلومات حول الحالات المسجلة في البلاد — على سبيل المثال حالات الطوارئ المميتة التي تحدث في فترة محددة — ومن ثم تعتبر هذه البيانات كإحصاء سكاني عام (بعكس عمليات المسح التي تقوم بدراسة عينة من السكان محل الدراسة).

وفي حالة مراقبة وضع المخدرات التي يتم تطبيقها في الاتحاد الأوربي من قبل المرصد الأوروبي للمخدرات والإدمان، ستحوي هذه السجلات على سبيل المثال البيانات الكمية المجمعة حول حالات الوفاة المرتبطة بالمخدرات (من خلال سجلات عامة للوفيات وسجلات خاصة بالوفيات المرتبطة بالمخدرات)، وسجلات حول مستخدمي العقاقير المخدرة في العلاج (من خلال توفير نظم تقريرية لعلاج المخدرات)، وسجلات حول الأمراض المعدية المرتبطة بالمخدرات (من خلال نظام مراقبة للأمراض المعدية). وينسحب هذا التعريف أيضاً على البيانات المجمعة بشكل منهجي ومنظم في مجال تطبيق القانون مثل عمليات الاعتقال والمضبوطات المرتبطة بالمخدرات أو سجل قرارات المحاكم (لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الثالث، باب "تبني الأدوات المرجعية الدولية").

دراسات استقصائية (مسحية)

وتأتي فئة أخرى هامة من البيانات التي تقوم المراصد الوطنية للمخدرات بتجميعها من الدراسات الاستقصائية التي تنظم بشكل دوري أو على حسب الحاجة.

ويمكن تنفيذ هذه الدراسات إما بدعم مالي من المؤسسات الحكومية أو الهيئات والمنظمات الدولية أو الجامعات أو المنظمات الخاصة أو يقوم بها المرصد الوطني للمخدرات بنفسه.

كما أنه من المهم تقييم ما إذا كانت مثل هذه الدراسات تستخدم بروتوكولات ومنهجيات ذات معايير دولية من عدمه.

بالنسبة للدراسات الاستقصائية المنظمة بشكل دوري، فإن أكثر الطرق شيوعاً لمراقبة وضع المخدرات هي عمليات المسح السكاني العامة والدراسات الاستقصائية حول تعاطي تلاميذ وطلبة المدارس للمخدرات (انظر الفصل الثالث، باب "تبني الأدوات المرجعية الدولية").

يمكن أن تعتبر الدراسات الخاصة من قبيل الدراسات الاستقصائية وسط مجموعات خاصة من السكان المعرضين لخطر كبير جراء تعاطي المخدرات (مثل المشردين والمسجونين) أو على

سبيل المثال الدراسات الاستقصائية حول الأمراض المعدية المرتبطة بالمخدرات. ويعتبر الغرض من إجراء هذا المسح الاستقصائي هو معرفة الوضع الموجود على مستوى السكان في فترة زمنية محددة. كما يمكن تضمين البيانات المجمعة في مجال "الاستجابات تجاه مشاكل المخدرات" في هذه الفئة.

وتمثل دراسات السلاسل الزمنية حالة خاصة ومصدر معلومات غاية في الأهمية. حيث يظهر أثرهما بشكل أساسي في مجالين:

- دراسات التعرض (الكوهورت) cohort (كوهورت المستفيدين من العلاج، كوهورت المواليد، كوهورتات خاصة)؛
- سلاسل الدراسات المتكررة مثل الدراسات الاستقصائية في المدارس.

الطرق الغير مباشرة لتقدير العدد

وبينما تتيح البيانات التي يتم جمعها من خلال الدراسات الاستقصائية أو من خلال السجلات الحكومية نوع ما من القياس الإحصائي، لكن هناك بعض المجالات أو بعض الجوانب من وضع المخدرات لا يمكن قياسها بشكل مباشر.

وبوجه خاص، في الحالة التي نحاول فيها معرفة عدد الذين يتعاطوا المخدرات الذين يواجهون مشاكل أو "الأكثر عرضة للخطر" في بلد ما : فمن بين المجموعات التي يصعب الوصول إليها (المستترون)، هناك عدد قليل منهم فقط هم من يتعاملون مع خدمات الدولة، في الغالب عبر نظامي الصحة والعدل.

ومن ثم، فلكي نكون صورة تقريبية حول الوضع، فإنه من الضروري تقديم تقديرات، والاعتماد على مجموعة من الطرق الغير مباشرة والتي تشير إلى بعض المجموعات الفرعية التي يتم تحديدها بسهولة من بين المجموعات المستهدفة (انظر الفصل الثالث، "تبني الأدوات المرجعية الدولية").

أهمية البيانات الفوقية الإحصائية

ما هي البيانات الفوقية؟

توفر البيانات الفوقية معلومات عن البيانات — وعن الطرق المستخدمة في استقاء البيانات وتوظيفها. فالبيانات الفوقية هي بيانات تلزم من أجل استقاء ملائم للبيانات المقدمة وتوظيفها [2]

تمنحنا البيانات الفوقية رؤية حول كيفية جمع البيانات، ما الذي تصفه أو تشير إليه ومدي موثوقية وقابلية مقارنة المعلومات المقدمة.

(2) "المبادىء التوجيهية لوضع نموذج للبيانات الإحصائية والبيانات الفوقية"، اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأوروبا، الأمم المتجدة، جنيف 1995.

تساعد المعلومات الفوقية في الإجابة على أسئلة مثل:

- ما نوع الدراسة التي نتحدث عنها: هل هي جزء من جمع البيانات الروتينية؟ هل هذه الدراسة جزء من عدد من الدراسات تعقد بينهم مقارنة، أم هي دراسة مستقلة؟
- إذا تم جمع البيانات بشكل روتيني، فما هي مصدرها وكيف يتم تنظيم جمع البيانات؟
- هل يتم استقاء البيانات من (أ) جهات حكومية معترف بها، أم من (ب) منظمات خاصة/ تطوعية أم من (ج) الجامعات والمراكز البحثية؟ إذا كانت الإجابة (ب)، فهل هناك نظام قائم في هذا البلد لاعتماد هذه الخدمات والإشراف عليها (على سبيل المثال هناك عدد من المنظمات الغير حكومية التي تقدم نوع من العلاج بدون ترخيص معتمد من السلطات الوطنية)؟
- هل تستخدم المصادر إجراءات وتدابير جمع بيانات منهجي وتوافق مع المعايير، أم أن البيانات المجمعة تخدم أهداف أخرى (مثل متابعة العلاج مقابل عمليات الشرطة)؟
- هل تملك المصادر نظام تقييمي رسمي لضمان جودة البيانات، هل تمت مراجعة الإجراءات والجودة حديثاً، وهل هناك مراجعة رسمية لجودة البيانات؟ هل هذه المراجعات الرسمية متاحة ومتوفرة على المستوى الوطني؟ ما هي مصادر البيانات التي تقوم عادة بتقييم جودتها وكيف ترى أرقام بياناتها؟ما هي الدراسات أو البيانات التي تم نشرها في صحيفة علمية أو صحيفة متخصصة؟

تعتبر البيانات الفوقية مهمة بقدر أهمية البيانات نفسها وينبغي أن يقوم المرصد الوطني للمخدرات بحفظها وتخزينها بشكل فيه تحديث ومواكبة، حيث يندرج تحتها أحياناُ ما يُسمى بـ "نظام إحصائي لما فوق البيانات "statistical metadata system"

كيفية تقييم البيانات الكمية

سنصف هنا بإيجاز أربع مجموعات من المعايير لتقييم المعلومات الكمية: التعريف، الطابع التمثيلي، المصداقية والموثوقية.

التعريفات

التعريف هو بيان دقيق ومقتضب لمعني كلمة أو سؤال أو إجراء أو تعبير. ولفهم الدراسة الفردية ولمعرفة كيفية مزج البيانات المجمعة أو المتلقاة، يحتاج المرصد الوطني للمخدرات أن يقيم ما إذا كان هناك تعريفات مشتركة واضحة وصالحة تم تبنيها وكيف يتم تنفيذها.

قد تقوم الأسئلة التالية بتوجيه المرصد الوطني للمخدرات في هذه المهمة:

- هل هناك تعريفات موحدة وهل يتم تطبيقها جغرافيا وزمنيا بنفس الطريقة علي مستوي الدولة؟

- هل هناك أية وثائق مرجعية تعرض وتشرح تعريفات الحالة وهل هناك أية تدريب أو متابعة مضمونة لضمان استخدامها على نحو واحد في أي مكان؟
- هل المقاييس المقررة واضحة ودقيقة (على سبيل المثال عدم "تعاطي القنب" فقط بل "تعاطي القنب أكثر من 40 مرة مدى الحياة)؟
- هل الفترة المستخدمة في وصف الانتشار متوافقة مع البروتوكولات الموحدة، وهل تعريف الفئات العمرية متماشياً مع المعايير الدولية؟

يلزم توثيق النتائج وتضمينها في سجل بيانات المرصد الوطني للمخدرات.

وعند تحديد المرصد الوطني للمخدرات للمشاكل المتعلقة بقابلية مقارنة التعريفات وتطبيقاتها مع المعايير والبروتوكولات الدولية، فينبغي استكشاف أسباب الاختلاف بمعية مقدمي البيانات ومحاولة إيجاد الحلول لذلك.

الطابع التمثيلي

الاعتبار الرئيسي للمرصد الوطني للمخدرات هو هل هذه البيانات المجمعة تمثل السكان المستهدفين أم لا. بالنسبة للسجلات والإحصاءات الحكومية، تتمثل القضية فيما إذا كانت السجلات تضم جميع السكان المستهدفين. فبينما يتم استخدام نظام العينة، يمكن أن يحدد أسلوب وطريقة أخذ العينة ما إذا كانت العينة تمثل المجموعة المستهدفة أو جزء قليل منها ([3]).

نعرض هنا بعض الأسئلة الرئيسية ([4]) التي قد تساعد المرصد الوطني للمخدرات ليتحرى أكثر من تمثيل البيانات المتلقاة. ولمزيد من التقييم بشكل أعمق، ينبغي على المرصد الوطني للمخدرات أن يكون لدية متخصصين في علم الإحصاء متفرغين لهذه المهمة أو يعتمد على خدمات العمل الإحصائي في الجامعات أو في مؤسسات الصحة العامة على سبيل المثال.

التغطية الجغرافية

هل التغطية الوطنية حقيقية أم أنها تغطي جميع المناطق إلى حد ما؟

هل هناك معلومات عن المناطق المحلية: حجم المدينة، مناطق التجمعات السكنية، مناطق غير مشمولة بالتغطية وهل يمكن تقسيم التغطية الجغرافية حسب المقاطعات أو المحافظات؟

هل الطابع التمثيلي لأخذ العينات على المستوى الوطني فقط أم يلبي معايير المناطق داخل البلد الواحد؟

([3]) جولدبيك "تقييم المصداقية الإحصائية للتقارير البحثية: دليل المدراء والمخططين والباحثين" وزارة الزراعة في الولايات المتحدة، محطة تجارب الغابات وتحديد المدى جنوب غرب جنوب الهادي، التقرير الفني العام PSW-87، مايو 1986.

([4]) مستمدة من كلمة الدكتور كولن تايلور، "تقييم جودة البيانات" دورة ريتوكس أكاديمي المتخصصة، سالونيك، يونيو 2004 (غير منشورة).

التغطية السكانية

هل تشمل البيانات كامل السكان أم جزءاً منهم فقط (على سبيل المثال الفئات العمرية، الأشخاص المُعالجين أو الأشخاص المحجوزين في المستشفى أو في السجن أو الموظفين أو من يقدرون على تحمل نفقات العلاج)؟

هل تؤخذ الخصائص الديموغرافية المميزة في اعتبار مصادر المعلومات (على سبيل المثال الأقليات)؟

هل هناك أية تفضيلات تقسيمية (على سبيل المثال لبعض الفئات العمرية أو للنوع)، هل هناك أخذ لعينات إضافية من مجموعات فرعية معينة من السكان لنتمكن من تحليل أوضاعهم بصورة أعمق؟

التغيرات في التغطية

هل هناك تغييرات في التغطية؟ لماذا؟

هل يرجع ذلك إلى حقيقة أن الوكالات والهيئات المشاركة تتوسع/تتغير، بسبب التغيرات في المتطلبات القانونية أم بسبب اتساع تعريفات الحالة (سجلات الوفيات، إجراءات فحص الجثة بعد الوفاة، التصنيف الدولي المتغير لممارسات الترميز الخاصة بالأمراض)؟

تعليقات إضافية عند أخذ العينة

إن الاختلاف الأكثر شيوعاً بين أساليب أخذ العينات يكمن في الاختلاف بين العينة الاحتمالية (أخذ عينة بسيطة عشوائية، أخذ عينة طبقية عشوائية... أو خليط من النوعين) وأساليب أخذ عينة غير احتمالية (أخذ عينة غرضية/هادفة، عينة كرة الثلج...).

ووفقاً لأساليب أخذ العينة الاحتمالية المتبعة يكون توافر إطار العينة المتماسك من عدمه، أو إدراج السكان المستهدفين في القائمة. أساليب احتمالية، يتم تنفيذها بشكل سليم، إمكانية التعميم على السكان المدرجين في قائمة إطار أخذ العينة مع بيانات معدل الخطأ في أخذ العينة في شكل حدود الثقة "confiance intervals". يتم استخدام أسلوب أخذ عينة غير احتمالية إذا أراد الباحث استكشاف تجربة أو التقصي عن ظاهرة أو وضع نظرية جديدة.

مثل هذا الأسلوب في أخذ العينات يكون مصحوباً بأخذ عينة كيفية ويهتم بالتشبع (حيث يصف التجربة أو الظاهرة كاملة) بدلاً من قابلية التعميم (التي تضمن أن النتائج تمثل السكان الذين أخذت منهم العينة).

فمن حيث المبدأ، يتعين تعميم نتائج الدراسة، حيث أنه من الضروري ضمان تمثيل العينة للفئة المستهدفة. وهذا يعني أنه من المهم للمرصد الوطني للمخدرات أن يصل ليس فقط للعدد المنتج للمعلومات بل أيضاً إلى المعلومات من خلال الطرق المستخدمة في أخذ العينات وتنفيذ عمليات المسح.

المصداقية

كيف يمكن تقييم مصداقية الدراسة؟

في حال قياس الدراسة ما استهدفت قياسه فهي في هذه الحالة تتسم بالمصداقية.

وقد تشير الأنظمة المختلفة إلى أنواع مختلفة من المصداقية، ومع ذلك فإن المهم خلال الدراسات الكيفية هو ضمان ما يلي:

- أداة القياس تتناسب مع السكان المشمولين بالمسح أو الدراسة ؛
- أداة القياس معروفة ومقبولة من الخبراء في هذا الموضوع؛
- تقييم سلوك السكان المشمولين بالاستقصاء يمكن أن يتنبأ أو يتفق مع المكونات الخارجية للسلوك؛
- الإجابات المرتبطة بهياكل أخرى ذات صلة وفق السلوك المتوقع.

يمكن الرجوع إلى النصوص المنهجية القياسية "Standard Methodology Texts" للحصول على التعريفات ([5]).

هناك أسئلة ذات أهمية خاصة للمرصد الوطني للمخدرات مثل هل هناك أية مراجع بيليوغرافية مرتبطة بمصداقية الأدوات المستخدمة للدراسة وإذا كانت الإجابة "بنعم" فهل تتوافق هذه البيليوغرافية مع استخدام الأدوات المعمول به في هذه الدراسة؟ هل هناك أية منشورات أو تقارير أو صحف أو مجلات علمية متخصصة يمكن أن تساعد في تقييم جودة النتائج وتفسيرها؟

وبينما يتم تقييم صحة ومصداقية الدراسات والمسوحات، يتعين توجيه الانتباه للعيوب "Bias" الممكنة أو الأخطاء المنهجية الغير عشوائية الداخلة في البيانات. قد تشتمل هذه العيوب أساليب أخذ العينة وصياغة الأسئلة وتقنيات إجراء المقابلات.

عيوب في جمع البيانات

المعايير المتعلقة بالمسائل الفنية التي قد تنشأ أو يكون لها تأثير على دراسة وتحيز النتائج. ولهذا السبب، يرجى التحقق مما يلي:

- ما الإجراء المتوقع في حالة عدم الإجابة علي سؤال ما: في حالة تجاهل التحيزات والافتراضات الممكنة
- ما هي التدقيقات التي تم إجراؤها على غير المستجيبين؟ هل هناك أي قرار تم اتخاذه من قبل القائم بالمقابلة من شأنها التأثير أو ترك أثر على أسلوب أخذ العينة؟

([5]) انظر على سبيل المثال كارمن اي جي وزيللي ار ايه "تقييمات المصداقية والموثوقية" الناشر Sage Publications (1979)، لندن.

طرق وأساليب تحليل البيانات

ينبغي إتاحة معلومات تكميلية تتعلق:

- بوصف التحليل إذا اقتضى الأمر؛
- بوصف البرامج الإحصائية والكيفية المستخدمة.

استبيانات

هل يستخدم واضعو الاستبيانات مقاييس معروفة ومعترف بها؟ كيف يتم تقييم مصداقيتها واتساقها؟

تقنيات إجراء المقابلة

كيف يتم تعيين القائمين بالمقابلة؟ ماهي العلاقة بين مجري المقابلة والمستجيب (شكلية، رسمية، صديق، طالب، بحث خاص مرتبط بالسوق)؟

من حضر المقابلة أو الاستبيان وما هو وضعه (أحد الوالدين أو مدرس بالمدرسة أو طبيب معالج أو مهني أو رجل شرطة)؟

مدة فترة المقابلة، استمارة الاستبيان تملئ بواسطة المجيب نفسه، وما هي إمكانية أن يشعر المجاوبين بمصداقية ذلك ؟

الموثوقية

غالباً ما تكون المؤشرات تقريبية وتعتبر مقاييس غير دقيقة لطبيعة ونطاق الأحداث والنتائج المرتبطة بتعاطي المخدرات. وتقتضي الحاجة إلى إجراء تدقيق منهجي ومنظم لجودة البيانات كشرط مسبق لإدخالها في النظام. كمية مصادر البيانات المستخدمة لا تمثل في حد ذاتها نظام أكثر مصداقية. حيث تعكس مصادر البيانات جوانب مختلفة للظاهرة.

نصائح خاصة بإقامة المرصد الوطني للمخدرات ([1])

عند تحليل التدقيق الخاص بمجموعة البيانات الكمية الروتينية:

- ما هو مصدر هذه البيانات؟
- هل هناك قائمة بالخدمات المرتبطة بالمخدرات؟
- هل يتم توظيف جميع الخدمات المرتبطة بالمخدرات؟
- ما مدي التغطية الجغرافية؟
- ما هو مستوى المشاركة بتقديم التقارير؟
- هل هناك معرف مميز للهوية؟
- ما تعريف (تعريفات) الحالة "case definition" ؟
- هل تم نشرها أو هل تملك بروتوكولات داخلية؟
- هل تتبع البروتوكولات الوطنية أية بروتوكولات دولية إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي؟
- هل هناك نظام تقييم معترف به؟
- هل تم مؤخراً إجراء أية تعديلات على البروتوكولات أو على عملية جمع البيانات؟
- هل تم فحص البيانات للكشف عن أي أخطاء منهجية ؟

عند قراءة وتصميم إحدى الدراسات الكمية، اسأل نفسك وإذا اقتضت الحاجة راجعها مع شركائك؛

- ما هو نوع الدراسة (نظام مراقبة، دراسة استقصائية عن الانتشار، دراسة مطولة "longitudinal study"، دراسة تعرض، سلاسل حالات، دراسة مراقبة الحالة، تجربة تقييم عشوائية)؟
- هل هذه الدراسة وطنية أو إقليمية أو محلية؟
- هل هذه الدراسة مستقلة بذاتها أم أنها جزءاً من سلسلة دراسات؟
- ماذا تقيس؟
- هل الدراسة الكمية هي الملائمة؟
- هل تصميم الدراسة ملائم؟
- من هي الفئة السكانية المستهدفة وما هي معايير القبول والاستبعاد؟
- ما هو حجم العينة وما هي طرق وأساليب أخذ العينة؟
- ما هو معدل الاستجابة؟
- هل الدراسة قابلة للتعميم على الفئة السكانية وكيف يتم قياس هذا؟
- هل المقاييس ذات مصداقية وموثوقية وقابلة للمقارنة؟ اطلب الحصول على نسخة من الاستبيان وتفاصيل الوسائل الأخرى للقياس.
- هل يعتبر التحليل الإحصائي ملائماً؟
- هل حصلت على الموافقة الأخلاقية؟
- في حالة الدراسة الاستقصائية عن الانتشار، هل رجحت كفة البيانات وهل تملك النسب حدود ثقة؟
- إذا كان الدراسة من نوع آخر، حدد ما إذا كان أسلوب التحليل ملائماً.
- ما هي حدود الدراسة؟
- من هو واضع الدراسة ومن يقوم بمراجعتها؟
- من ينشر الدراسة: صحيفة علمية متخصصة أم مؤسسة بحثية أم جهة أخرى؟
- إذا ما ساورك الشك، التمس مشورة خبير أو على سبيل المثال جامعة أو مؤسسة صحة عامة أو مؤسسة بحثية أو مقدم (مقدمي) البيانات الخاص بك

في حالة كانت الدراسة دراسة كيفية، انظر الصندوق الموجود في p. 72

([1]) مستمدة من كلمة الدكتور كولن تايلور، "تقييم جودة البيانات" دورة ريتوكس أكاديمي المتخصصة، سالونيك، يونيو 2004 (غير منشورة).

التحليل الإحصائي

كما ورد في السابق، تعتبر البيانات المقدمة إلى المرصد الوطني للمخدرات في العادة بيانات ثانوية. هذه البيانات المجمعة تجعل التحليل الإحصائي المباشر مستحيلاً. حيث يمكن بطبيعة الحال تقييد قدرة المرصد الوطني للمخدرات في إجراء مقارنة بين المجموعات والعينات المختلفة.

يتطلب تحليل وتفسير البيانات الكمية معرفة سليمة بالتحليل الإحصائي وبالبرمجيات الإحصائية الأكثر شيوعاً في الاستخدام.

من المتوقع أن يستخدم المرصد الوطني للمخدرات ما يملكه من معرفة إحصائية لتقييم نتائج التقارير والمسوحات التي حصل عليها و/أو المساهمة في إجراء تحليل إحصائي للبيانات الرئيسية.

عند عدم امتلاك المرصد الوطني للمخدرات متخصص في الإحصاءات ضمن فريق عمله الدائم يجب التوصل إلى اتفاقية تعاون مع إحدى الجامعات أو مؤسسات البحث العلمي (على سبيل المثال مؤسسة الصحة العامة أو المعهد الوطني للإحصاء).

ولأن إنتاج البيانات الكمية وجمعها يقع ضمن نطاق عمل المرصد الوطني للمخدرات وشبكة المعلومات الوطنية للمخدرات، فمن الضروري التأكد من أن البيانات المقدمة تلبي أعلى معايير الجودة الممكنة.

فالموضوعية والاستقلالية العلمية من الشروط الأساسية لشرعية ومصداقية عمل المرصد الوطني للمخدرات وشركائه — وأية حلول وسط من شأنها تقويض مصداقية النظام بأكمله.

تحليل البيانات الكيفية

البيانات الكيفية: وضع البيانات في سياقها الصحيح

كيفية تحليل المعلومات الكيفية؟ كيف تجري تفسيراً صحيحاً؟

عادة ما تستمد المعلومات التي يستخدمها المرصد الوطني للمخدرات من مصدرين مختلفين: المعلومات السياقية المستمدة من مصادر المعلومات الرئيسية والدراسات البحثية الكيفية الرسمية.

تشمل المعلومات السياقية حول وضع المخدرات والمستمدة من المصادر الرئيسية على سبيل المثال لا الحصر قضايا مثل الأنماط الحالية أو الجديدة لسلوكيات تعاطي المواد المخدرة وتوجيهات ومعايير العلاج وتطوير وتقييم برامج الوقاية والاستراتيجيات الوطنية وآليات التنسيق المتبعة.

وتتطلب مثل هذه المعلومات المتنوعة أدوات أكثر مرونة بالإضافة إلى جمع البيانات بشكل دوري أكثر من حالة البيانات الكمية. على سبيل المثال، يمكن جمع البيانات باستخدام استبيانات هيكلية أو شبه هيكلية. يمكن أن تأخذ شكل جمع بيانات من مجموعة من الخبراء العاملين في هذا المجال ويتمتعون بخبرة مباشرة بالموضوع محل الإهتمام.

يمنحنا البحث الكيفي الفرصة لمعرفة جدوى المعلومات الكمية من خلال المزيد من البحث والاستكشاف:

- السياق الاجتماعي؛
- المعني الاجتماعي للسلوك و؛
- السلوك كجزء من ديناميكية اجتماعية أوسع.

في مجال تعاطي المخدرات، ثبت أن البحث الكيفي أمراً ضرورياً من أجل:

- تفسير البيانات الإحصائية ووضعها في سياقها؛
- تقديم رؤية للمشاكل والاحتياجات المصاحبة لمجموعة واسعة من أنماط تعاطي المخدرات؛
- تقييم السياق الذي قد تكون فيه التدخلات أكثر فاعلية و
- المساعدة على تقييم تجربة التدخلات لدى متعاطي المخدرات؛
- فهم الظواهر الجديدة لتعاطي المخدرات؛
- تقديم رؤية متعمقة عن أسواق المخدرات.

يلعب المرصد الوطني للمخدرات دوراً هاماً في سرد مثل هذه النتائج البحثية في بلده بالإضافة إلى دمج هذه النتائج في التحليلات والتقارير التي يصدرها. كما يمكن للمرصد تحديد مناطق الحاجة إلى أبحاث كيفية إضافية، وتدشين مشروع مشترك مع شركائه في حال توافر الموارد.

كثيراً ما يعاني المرصد الوطني للمخدرات من محدودية المعلومات الكمية التي يتلقاها بحيث لا تكفي في حد *ذاتها* للخروج بنتيجة واضحة وصائبة. في مثل هذه الظروف، يمكن أن يؤدي الدمج بين كلاً من المعلومات الكيفية والكمية إلى المساعدة في بناء صورة أكثر دقة وشمولاً للوضع محل الاهتمام.

نصائح خاصة بإقامة المرصد الوطني للمخدرات ([1])

عند وضع البيانات في السياق، ابحث عن المعلومات التكميلية على سبيل المثال:

- محتوى وأهداف أنشطة خفض الطلب
- أنماط تعاطي المخدرات
- البرهان العلمي الخاص بمثل هذه الأنشطة
- الارتباط بالبيانات الكمية التي تصف الوضع المستهدف عبر هذه الأنشطة
- وضع أنشطة خفض الطلب ضمن إستراتيجية أوسع للصحة العامة
- تقييم وتقدير التقارير
- المعايير والتوجيهات المنهجية.

([1]) مستمدة من كلمة هيليبراند جي "تقييم جودة البيانات" دورة ريتوكس أكاديمي المتخصصة، سالونيك، يونيو 2004 (غير منشورة).

كيفية تقييم جودة الدراسات الكيفية

يتسم البحث الكيفي بمناهج وتقنيات لجمع المعلومات واسعة النطاق بالإضافة إلى تحديد كيفية الحكم على جودة دراسة كيفية اعتماداً على المناهج المتّبع. وقد بذلت جهود حثيثة لوضع معايير مقبولة خاصة بالبحث الكيفي يمكن اتخاذها كبدائل لما يطلق عليه الباحثين الكميين المصداقية والموثوقية.

وتكمن قوة البحث الكيفي في تناوله للعلاقة بين الباحث وموضوع البحث، مستبعداً فكرة الحقيقة المشتركة.

ومع ذلك، فإن هناك عدد من الجوانب المشتركة التي ينبغي أخذها في الاعتبار:

- هل قام المؤلفون بصياغة واضحة لأهداف البحث وما هي القضايا المحددة التي يتناولها؟
- هل كان المنهج الكيفي ملائمًا؟
- كيف يتم تحديد المجالات والأهداف؟ بصفة عامة، لا تهتم الدراسات الكيفية بالمعدل "المتوسط"— فهي تكتسب فهم خبرة مجموعات معينة أو أفراد. على سبيل المثال، تستخدم الدراسة الكيفية الخاصة بالمخدرات النساء من الأقليات العرقية اللاتي يلدن بالمستشفى بهدف إعداد توجيهات للمستشفيات ولذا قد تختار الدراسة النساء المتعاطين للمخدرات ممن لديهم تجارب إنجابية متنوعة. وعلى أية حال، فإننا نحتاج لفهم كيفية اختيار العينة حتى نفهم النتائج ونستخلص الاستنتاجات.

- ما هي الأساليب المتبعة وهل هي محددة بالتفصيل؟ تحديد ووصف الأساليب ليس بالمهمة السهلة في البحث الكيفي لكن ينبغي عليك أن تكون قادراً على تقييم ما إذا كانت الأساليب المتبعة كافية لتناول الموضوع محل البحث.
- ما هي الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات؟ هناك مجموعة واسعة من الأساليب الكيفية لكل منها منظورها المنهجي الخاص.
- هل يولي المراقبون الداخليون لقضية الموثوقية ومصداقية النتائج انتباهاً؟ على سبيل المثال، هل تلقي العاملون بالميدان (مندوبي الاتصال) مع المدمنين والقائمين بالمقابلات معهم تدريبا خاصا علي ذلك أو كتيبا يشرح كيفية إجراء هذه المقابلات؟
- هل تتمتع النتائج بالمصداقية؟ ما هي الاستنتاجات المستخلصة وهل هي مبررة بالنتائج؟ هل تلبي النتائج التوقعات أم تتضارب مع:

  — أجزاء أخرى من الدراسة؛

  — مع نتائج دراسات أخرى أجريت في نفس البيئة؟

حينما تعتمد المعلومات على مقدمي معلومات رئيسين Key Informants، فإن الأمور التالية تستحق عناية خاصة:

- ما هو منظور مقدم المعلومات الرئيسي؟ المعلومات المستمدة من مقدمي المعلومات الرئيسيين لا تخلو دائما من التحيز فهي نابعة من مواقفهم واهتماماتهم الشخصية أو السياسية أو الثقافية: ما هي دوافعهم؟
- هل تم اختيار أكثر من مقدم معلومات رئيسي (أي فريق من الخبراء)؟ كيف تم اختيارهم؟
- ينبغي تشجيع مقدمي المعلومات الرئيسين على التعبير عن مواقفهم الخاصة التي قد تؤثر على حيادهم.

نصائح خاصة بإقامة المرصد الوطني للمخدرات

إذا أخذنا الدراسة *الكيفية* بعين الاعتبار...

- ما هي أهداف الدراسة؟
- ما نوع الدراسة (تحليل موضوعي بسيط، بحث عملي، نظرية التجذر (grounded theory)، فلسفة الظواهر، الإثنوغرافيا /علم الأعراق البشرية او غيرها)؟
- هل تصميم الدراسة ملائم؟
- من هم السكان محل الاهتمام؟
- هل تسمح طريقة أخذ العينة بمشاركة المجموعات المناسبة؟
- هل تمت دعوة كل المجموعات السكانية محل الاهتمام إلى المشاركة؟
- هل تشارك كل المجموعات؟
- هل قدم وصفاً واضحاً للوضع الذي يتم فيه جمع البيانات؟
- كيف يتم تصميم الاستبيان العلني أو دليل الموضوع،وهل تم الإضافة إليه أم أنه موسع؟
- هل يستمر إجراء المقابلات إلى أن ينعدم ظهور تجارب جديدة؟
- هل تبدأ التجارب في إعادة نفسها؟
- هل تؤخذ ملاحظات ميدانية عقب كل مقابلة؟
- هل تسجل المقابلات على شريط فيديو؟
- هل تدون البيانات بشكل حرفي؟
- هل يتم تسجيل الملاحظات الميدانية عقب كل فترة من الملاحظة أو كل مقابلة؟
- كيف يتم تشكيل مجموعات الاختبار؟
- هل هناك وسيط يحضر المقابلة؟
- هل يشارك جميع أعضاء مجموعة الاختبار؟
- هل هناك مراجعة تظهر كيفية تكوين الترميزات والفئات والمواضيع؟
- كيفية ترميز وتصنيف البيانات؟
- هل يقوم الباحث الثاني بتدقيق الترميز؟
- هل تتم مراجعة النتائج مع أفراد الفئة السكانية المعنيين بالدراسة؟
- ما هي حدود الدراسة؟
- هل يقوم المؤلف (المؤلفين) بالكشف عن وجهة (وجهات) نظره ومناقشة كيف لوجهة نظره/ نظرها التأثير على الدراسة؟
- من هو واضع الدراسة ومن يقوم بمراجعتها؟
- من ينشر الدراسة؟ صحيفة علمية متخصصة أم مؤسسة بحثية أم جهة أخرى؟
- إذا ما ساورك الشك، التمس المشورة من خبير.

عند استخدام المعلومات المقدمة من مقدمي المعلومات الرئيسيين...

- ما هي وجهات نظر ودوافع مقدمي المعلومات الرئيسين؟
- كيف يتم اختيار مقدمي المعلومات الرئيسيين؟

تفسير البيانات: التحديات

تحليلات الاتجاهات ضمن سياق أوسع

"الاتجاه هو تغير بطيء على فترة زمنية أطول، عادة ما تكون عدة سنوات، ويكون بوجه عام مصحوباً بأسباب هيكلية تؤثر على الظاهرة التي يجري قياسها. إنه تغيير يبقى عقب إزالة تحليل سلاسل زمنية بشكل عرضي (غير منتظم أوعشوائي) ويوم العمل والتغير الموسمي من السلاسل الزمنية ([6]).

ويتمثل الخطر الأكثر شيوعاً في التقارير في استخدام مصطلح "الاتجاه" لتمييز الاختلاف بين البيانات المجمعة في فترتين مختلفتين من الزمن: وهو أمر غير مقبول من المنظور المنهجي وقد يؤدي إلى تفسير متحيز للوضع الفعلي.

يمكن استخدام السياق الاجتماعي أو الديموغرافي أو الاقتصادي أو السياسي لشرح مؤشر البيانات ذي الصلة و/أو الاتجاهات. بعض الأمثلة فيما بلي:

- الخصائص الاجتماعية-الديموغرافية (مثل معدل البطالة)؛
- التطورات الحادثة في الثقافة الموسيقية (زيادة شعبية الثقافة الموسيقية المرتبطة باستهلاك المخدرات)؛
- نفقات الصحة العامة والأولاويات (النفقات العامة أو التغيرات في عدد الوحدات العلاجية)؛
- الاستبعاد الاجتماعي/الفقر؛
- الهجرة/النعرة العرقية (مثل ظهور أنماط جديدة لتعاطي المخدرات بين المهاجرين مما قد يؤثر على العرض المحلي)؛
- السياحة (مثل ظهور أنواع جديدة من المخدرات في الأسواق المحلية نظراً للطلب بين السائحين).

مجدداً سيكون من المثالي البحث في التزامن بين المتغيرات ضمن دراسة بحثية خاصة تركز على قوة العلاقة بين المتغيرات في مجموعة بيانات محددة (مثل الدراسة التي تبحث في العلاقة بين التهميش الاقتصادي-الاجتماعي والاستفادة من الخدمات الصحية بين 120 عينة من متعاطي الهيروين يترددون على العيادة الخارجية بجنوب لندن). مثل هذه الدراسات يمكن أن تستخدم مصادر معلومات إضافية، مع مراعاة أن النتائج لا يمكن سحبها بسهولة على سكان منطقة أخرى.

عند عدم توافر دراسات رسمية تبحث في هذه العلاقة، فقد تعتبر نتائج الدراسات الكيفية ومصادر المعلومات مثل مقدمي المعلومات (مثل العاملين في المراكز العلاجية) مؤثرات محتملة ومهمة يمكن ذكرها في تحليل البيانات. ومع ذلك ينبغي تذكر أنه في حال غياب التحليل الإحصائي الوافي وبدون علاقة ذات دلالة إحصائية ثابتة، فلن يخرج سوى الافتراضات ومن المهم أن تكون هذه الافتراضات معقولة ومقنعة ويتم عرضها وتقديمها بشكل واضح على أنها افتراضات.

([6]) http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/index.php/Trend_cycle

تحليل الاتجاهات: الأخطاء، والتهديدات، والمخاطر

تقع تحديات الدقة والصلاحية لأنظمة رصد المخدر أو احتمالات الخطأ ضمن نطاقين كبيرين: على مستوى موارد الفرد وعلى النظام ككل. خطأ من النوع 1 يعني العثور على شيء ما غير موجود قد ينطوي على تحديد اتجاه غير موجود. خطأ من النوع 2 — عدم العثور على شيء موجود — قد ينطوي على عدم قدرة النظام على تحديد اتجاه جديد في مجال المخدرات. ([7]).

تعيين اتجاه غير موجود (خطأ من النوع 1 أو نتائج إيجابية غير صحيحة): يمكن أن ترتبط أخطاء النوع 1 بجمع البيانات، أو التحليل، أو تقرير الأخطاء. وقد ينتج هذا عن استخدام موارد بيانات قليلة جداً أو ذات جودة سيئة: اعتماد زائد على مصادر بيانات حساسة لم يتم التحقق من صلاحيتها بشكل كاف بواسطة البيانات الروتينية: عدم القدرة على الضبط بما يتوافق مع أنماط الاستهلاك الموسمي: التعميم الزائد للأدلة الضعيفة أو النتائج المستخلصة من عينات صغيرة على أعداد السكان أكبر؛ التسرع في الإبلاغ، بما يؤدي إلى تسمية غير صحيحة لنموذج أو ظاهرة ثانوية ، "اتجاه". المخاطرة الكبرى هنا تتمثل في استحداث اتجاه جديد غير موجود في الواقع.

عدم *القدرة على تحديد اتجاه (خطأ النوع من 2 أو نتائج سلبية غير صحيحة):* أخطاء النوع 2، أو عدم القدرة على تحديد اتجاه جديد والإبلاغ عنه قد تكون ناتجة عن ضعف خيار البيانات، أو ضعف تقنيات التحليل. فالاعتماد الزائد على طرق الإبلاغ البطيئة، على سبيل المثال، من المحتمل أن يؤدي إلى الإبلاغ المتأخر عن الاتجاه. هناك مخاطرة محددة تتمثل في أن الأنظمة ستجهل الاتجاهات الناشئة في مجال المخدرات بعدم توجيه أسئلة بحث مناسبة. قد يظهر ذلك في مجموعة من الأشكال، بدءاً من تقليل عدد المواد التي يتم رصدها، وربما التركيز الزائد على مجموعات معروفة من المستخدمين بدلاً من تركيز وظيفة المراقبة على نشئة الاتجاهات — كما كان الحال مع مستخدمي الاكستازي "ecstasy" في الثمانينات ([8]). الاتجاهات بطيئة النمو قابلة للنقد هنا — الزيادة أو النقصان المستمر في الاستهلاك وإن كان طفيفاً جداً، قد لا يؤدي مطلقاً إلى الوصول إلى عتبة التبليغ عنه، ولكنه علي المدى البعيد يشكل تغييراً واضحاً.

تحليل العلاقة بين المؤشرات المختلفة

الغرض من الإحالات المرجعية للبيانات الأخرى هو معرفة ما إذا كانت هذه البيانات مرتبطة أو مؤكدة بواسطة اتجاهات/ملاحظات رصدتها مؤشرات أخرى (مثال: زيادة عدد مستخدمي الكوكايين الراغبين في العلاج بالتزامن مع زيادة عدد حالات الاعتقال ذات الصلة بالكوكايين في نفس الفترة وفي نفس المنطقة الجغرافية). كما ورد من قبل، يعد تقييم جودة بيانات المؤشر أمر في غاية الأهمية.

([7]) مونتيني، جى.، فراي، سي.، ماكيجاني، إن. و هوجلاند إس. (2010)، "تحديات الصلاحية والمصداقية في تحديد ورصد اتجاهات المخدرات الناشئة"، استخدام وسوء استخدام المواد 45، الصفحات 266–287.

([8]) جريفيتهس، بي.، فينجو، إل.، هنت، إن.، مونتيني، جى. وهارتنول، آر. (2000)، نظم معلومات المخدرات، التحذير المبكر والاتجاهات الجديدة: هل يمكن أن تصبح أنظمة رصد المخدرات أكثر حساسية للاتجاهات الناشئة لاستهلاك المخدرات؟" استخدام وسوء استخدام المواد 35، الصفحات811–844

الغرض من الإحالات المرجعية الواردة في التقرير الوطني بيان العلاقات المحتملة بين المؤشرات مع الأخذ في الاعتبار بالتأثيرات والاتجاهات الأخرى. ومن الناحية المثالية، يجب أن تقوم النماذج الإحصائية باستكشاف هذه العلاقة بين المؤشرات. وعلى الرغم، فإن مثل هذه الدراسات عادة ما تكون غير متاحة بسبب نقص جودة المؤشرات المختلفة اللازمة للوصول إلى المستوى الكاف من المصداقية.

طرق مختلطة

سعى عدد من الأبحاث إلى بيان أفضلية استخدام طرق متباينة لرصد الاتجاهات في مجال المخدرات، وذلك باستخدام كلا الأسلوبين الكمي والنوعي في آن واحد ([9])

إذا تم التسليم بأن كل طريقة لها نقاط ضعف، فإن استخدام المنهج القائم على استخدام الطرق المختلطة يعطي صورة أكثر وضوحاً ومصداقية للظاهرة كما أنه من المرجح أن تسفر عن أحكام أكثر صحة.

يستند بحث الطرق المختلطة بمبدأ التثليث — القائم على تجنب الاعتماد الزائد على طريقة بحث واحدة ومن ثم تطبيق طرق متعددة بغرض التوصل إلى نتائج موثوقة بشكل أكبر.

ينطوي سحب العينات في الطرق المختلطة على اختيار وحدات لعمل دراسة بحثية باستخدام كل من عينات الاحتمال (لزيادة الصلاحية الخارجية) والعينة الغرضية (لتسهيل الإحالة).

يتطلب استخدام الطرق المختلطة وجود إجراءات تدقيق الاتجاه لكل طريقة.

يتحيز كتاب منهج الطريقة المختلطة لاستخدام إجراءات الصحة لكل من المراحل الكمية والمراحل النوعية من الدراسة؛ على سبيل المثال: التحقق من التهديدات المحتملة للصلاحية الداخلية للدراسات الاستقصائية والتحقق من دقة النتائج النوعية من خلال مراجعة بواسطة خبراء والوصف المفصل والتثليث ([10]).

([9]) هانترول آر (1997), "تقدير انتشار مشكلة تعاطي المخدرات في أوروبا, الدراسة العلمية رقم 1 لـ EMCDDA, المركز الأوروبي لرصد المخدرات وتعاطي المخدرات, ليسبون و جريفيتهس وآخرون, مرجع ورد آنفاً.

([10]) كريسويل, جى (2003), تصميم البحث: مناهج الطريقة المختلطة والكمية والنوعية, نشرات الحكيم, لندن.

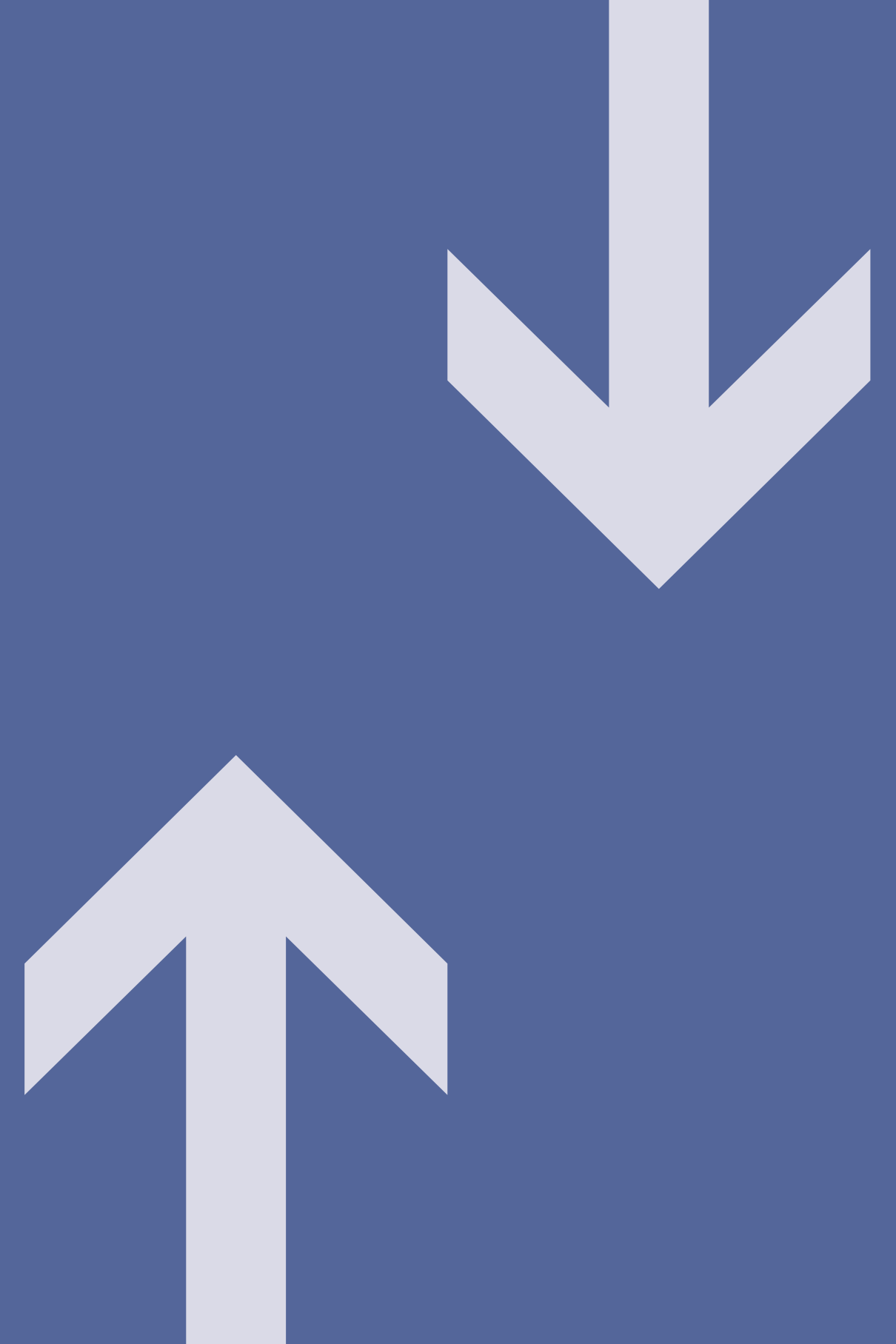

الفصل الخامس

تشغيل المرصد الوطني للمخدرات — إعداد التقارير والنشر

يجب النظر إلى إعداد التقارير وعمليات الاتصال على أنها وظيفة بالغة الأهمية للمرصد الوطني للمخدرات، حتى وإن كانت ناتجة عن معالجة طويلة. وفي نهاية المطاف، يدعم الوصول إلى النتائج ونشرها وجود المرصد الوطني للمخدرات NDO، حيث تؤكد نتائجه على تواجده على الصعيدين الوطني والدولي.

لضمان الاستدامة و"التأييد"، فمن الضروري أن يؤكد المرصد الوطني للمخدرات على تقديم قيمة مضافة عبر الجهات المعنية والجمهور — على كلا الصعيدين الوطني والدولي .

وعلى المدى الطويل، فإن عدم القدرة على بناء الرؤية وإدارة القيمة المضافة للمرصد الوطني للمخدرات سيؤدي تلقائياً إلى وجود آثار سلبية على مصداقيته.

بعبارة أخرى، يجب أن تظهر شبكة معلومات المخدرات أنه لم يتم إنشاؤها لأجل الشبكة نفسها (مما يؤدي إلى إثارة التساؤل "بغض النظر عن الملاحظة، ما الذي تفعل؟") ولكن بالنسبة للقيمة الجوهرية للبيانات التي تقدمها، وبالنسبة للقرارات والإجراءات التي يمكن أن تتخذ بواسطة عملائه على أساس المعلومات التي يقدمها.

الهدف والإستراتيجية

ما الذي يجب أن تشتمل عليه نتائج NDO ؟

الهدف هو استخدام نتائج تحليل البيانات والتفسير للإجابة على تساؤلات الأطراف المعنية. وهذا يعني أنه يجب تصميم التقارير من حيث المحتوى والتكوين بالشكل الذي يلبي احتياجات الأطراف المعنية بالمرصد الوطني للمخدرات أو "العملاء".

لتحقيق هذا الهدف، يحتاج المرصد الوطني للمخدرات إلى:

- يجعل القيمة المضافة لنتائجه أمراً ذي أولوية؛
- التعرف على أصحاب المصلحة المعنيين وتقييم احتياجاتهم؛
- الذهاب إلى ما هو أبعد من مجرد وصف الوضع الماضي أو الحاضر؛
- الالتزام بالإجراءات الدولية لإعداد التقارير؛
- تطوير إستراتيجية للاتصالات والنشر.

ضمان القيمة المضافة للمعلومات

ما هي طريقة إعداد تقرير وطني؟

يعد هذا أحد جوانب إعداد تقارير مرصد المخدرات الوطني التي يستهان بها في بعض الأحيان، على سبيل المثال عندما يتركز عمل المرصد أو مهمته على تلبية التزامات إعداد التقارير الوطنية للمنظمات الإقليمية أو الدولية.

حتى وإن كانت الأخيرة هي نقطة البدء لتأسيس المرصد الوطني للمخدرات، فهذا ليس كافياً لضمان المشاركة وتحفيز مزودي البيانات، ولا تأمين التمويل الوطني من قبل صانعي القرار على أساس طويل المدى.

يجب أن تكون عملية إعداد التقرير موجهة إلى "العملاء" أو الأطراف المعنية: محتوى وشكل التقرير أو النتائج، تنسيقه، لغته ومستوى التفاصيل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمن سيقرؤه.

وهذا يعني أنه من الناحية المثالية، يتعين على المرصد الوطني للمخدرات تحديد الهدف من أي نتيجة يتم التوصل إليها، وتحديد الفئة المستهدفة، وتحديد الشكل ذي الصلة. ولا يمكن أن تبدأ عملية الصياغة إلا بعد عملية التحليل المبدئي هذه.

ويتمثل التحدي الذي يواجهه المرصد الوطني للمخدرات في تقديم إجابات للمعلومات المطلوبة وضمان رضا العملاء. وهذه ليست مهمة سهلة. وقد تكون المعلومات إما تكميلية أو متباينة؛ فعلى سبيل المثال قد يكون هناك مفاضلة عند الموازنة بين الاحتياجات الوطنية والتزامات التقرير الدولية.

علاوة على ذلك، قد تكون احتياجات المعلومات غير واضحة أو غير معروفة. فعلى سبيل المثال، هناك صعوبة في *تقييم البحث المسبق* لاحتياجات المعلومات لدى عملاء الخدمات العامة. بدلاً من ذلك، يجب أن تكون هناك إمكانية لاستخدام التقنيات المشاركة مثل مجموعات التركيز مع مجموعات فرعية من المستخدمين النهائيين لعمل تقييم مفصّل لمدى ارتباط نتائج محددة.

وتكمن الخطورة بالنسبة للمرصد الوطني للمخدرات في اتخاذ قرار دون المشورة بشأن احتياجات الجمهور، فيما يتعلق بكل من الشكل والمضمون. ويتطلب الأمر سؤال المعنيين حول ما احتياجاتهم. بالإضافة إلي ذلك يجب أن يكون للمرصد الوطني للمخدرات دور لاقتراح نتائج وقضايا قد تكون موضع اهتمام المجتمع: ويتعين عليه أن يكون استباقياً.

وقد تنشأ اعتراضات بأن المرصد الوطني للمخدرات لا يقع ضمن صلاحياته وضع مثل هذه الافتراضات، ولا اتخاذ المبادرات. وتختلف الحقيقة عن ذلك اختلافاً طفيفاً: فرغم أن المرصد الوطني للمخدرات لا ينتظر منه تقديم التوصيات إلى السياسة الوطنية، إلا أنه من المناسب تماماً في إطار دوره الإعلامي أن يقدم للسلطات تحليلاً دقيقاً لآخر اتجاهات استخدام العقاقير المخدرة في الدولة، وأن يقوم بتحديد الآثار المترتبة على هذه النتائج.

نصائح خاصة بإقامة المرصد الوطني للمخدرات

عند إعداد النتائج وعمليات النشر، يجب أن يتم دمج عمل المرصد الوطني للمخدرات مع شركائه:

- تقييم احتياجات المعلومات لدى الأطراف المعنية على الصعيد الوطني، من خلال الحوار المنتظم مع "العملاء" المباشرين، عل سبيل المثال بالسؤال عن انطباعهم عن منتجاتهم
- المساهمة في بناء فهم مشترك لوضع المخدرات الوطني بين الخبراء والأطراف المعنية.

التعرف على المساهمين وتقييم احتياجاتهم

إلى من نرسل التقارير على الصعيد الوطني؟ ولماذا نكتبها؟ وما هو نوع التقارير؟

في هذا الكتيب، نعني "بالأطراف المعنية" شخص أو منظمة لديه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في مؤسسة حيث يمكن أن تؤثر أو تتأثر بإجراءات المنظمة وأهدافها وسياساتها. (...) ورغم أن التمتع بالمصلحة دائماً ما يكون ذاتي الشرعية (هؤلاء الذين يرون أنهم أطراف معنية هم في واقع الأمر كذلك)، إلا أن الأطراف المعنية ليست جميعها على قدم المساواة كما أن الأطراف المعنية المختلفة يكون لديها اعتبارات مختلفة ([1]).

الأطراف المعنية المحتملة للمرصد الوطني للمخدرات والعملاء المحتملون هم صانعو القرار والمهنيين الذين يعملون في مجال المخدرات والمجتمع العلمي والجمهور العام. ويجب اعتبارهم جميعاً عملاء لمخرجات المرصد الوطني للمخدرات.

وقد يمثل البعض منهم أيضاً سلطة صناعة القرار الخاص بالتمويل المالي للمرصد الوطني للمخدرات و/أو إدارته، ولذلك ربما يكونوا استثناءاً إضافياً (على سبيل المثال: قد تتوقع الوزارة التي تقوم بتمويل المرصد الوطني للمخدرات استلام تقرير موثق بشكل جيد عن الأنشطة التي تبرر التمويل).

بعد تحديد الأطراف المعنية، يلزم قيام المرصد الوطني للمخدرات بعمل تقييم أولي لاحتياجاته الممكنة، وكيف يمكن تلبيتها، وما هي الموارد/الشراكات المطلوبة.

ونقترح أن يقوم المرصد الوطني للمخدرات بتصنيف الأطراف المعنية على حسب الأهمية وفق الترتيب التالي ([2]):

([1]) انظر Businessdictionary.com
([2]) للمهنيين العاملين في وسائل الإعلام، انظر ص90

صانعو القرار

صانعو القرار، وبشكل أعم أولئك الذين يرعون المرصد الوطني للمخدرات بشكل مباشر أو غير مباشر؛ ممثلي الحكومة أو البرلمان؛ القائمين على عمليات التنسيق الخاصة بالمخدرات والموظفين المسؤولين عن تطبيق سياسة المخدرات؛ موظفي الحكومة الوطنية.

الأهمية

تؤثر قراراتهم على وجود المرصد الوطني للمخدرات وعلى الاستثمار في شبكة معلومات المخدرات الوطنية.

هم بحاجة إلى معلومات موضوعية ومختصرة حول وضع المخدرات الوطني في سياق دولي وحول القضايا المتعلقة بالمخدرات ذات الاهتمام الوطني. يجب أن تكون المعلومات الأكثر تفصيلاً متوفرة عند الطلب.

نوع النتائج المطلوبة

معلومات بسيطة وواضحة ومختصرة، دائماً ما تكون باللغة المحلية وأحياناً تقدم في صورة ملاحظات قصيرة.

المهنيون

المهنيون العاملون في مجال المخدرات: المراكز العلاجية؛ المتخصصون في التثقيف والوقاية؛ العاملون في مجال التوعية "Outreach"؛ وكذلك القائمون على تنفيذ القانون.

الأهمية

يعد هؤلاء هم الشركاء الأساسيين للمرصد كما أنهم هم مزودي البيانات؛ وهم بحاجة إلى التحفيز للحفاظ على مستوى دعمهم أو زيادته، ويتعين أن يحصلوا على بعض الفوائد مقابل الجهود التي يبذلونها.

نوع النتائج المطلوبة

تغطي احتياجاتهم المحتملة نطاقاً واسعاً من المعلومات: موارد خارجية للتمويل اللازم للتدريب وأدوات التدريب، والمنح، وخلافه؛ وضع المخدرات الوطني في سياق دولي؛ المعايير الدولية والأدوات المنهجية في مجال نشاطهم المعني. يجب أن تكون المعلومات واضحة، مع مستوى من التفصيل يمكن الاعتماد عليه في ممارساتهم الخاصة، وأن يتم تقديمه باللغة المحلية.

هناك مجموعتين إضافيتين يمكن إضافتهما إلى قائمة الأطراف المعنية برغم أنهما عادة لا يمثلان الهدف الرئيسي لإستراتيجية النشر والاتصال الخاصة بالمرصد الوطني للمخدرات. ومع ذلك، فقد يكون مفيدًا أن يقوم المرصد الوطني للمخدرات بالاستفادة من المعلومات أو البيانات التي تم إصدارها لأغراض أخرى لصالح هاتين المجموعتين؛

الباحثون

تضم هذه المجموعة الباحثين في مجال المخدرات: الباحثين الجامعيين والهيئات العلمية؛ معاهد البحث؛ والباحثين الميدانيين في المنظمات غير الحكومية.

الأهمية

يمثل عملهم جانباً هاماً من المعلومات التي يتم إصدارها على الصعيد الوطني، إما لعرض القضية أو لفهم الأسباب الكامنة خلف السلوكيات والمواقف. ويمكن أن يأخذ الدعم الذي يقدمه المرصد الوطني للمخدرات لعملهم شكل تزويدهم بالمعلومات أو مساعدتهم في نشر نتائج أبحاثهم.

نوع النتائج المطلوبة

تحتاج هذه المجموعة إلى معلومات شديدة التفاصيل، ما لم تكن البيانات الأساسية، بغرض تطوير العمل العلمي الذي يقومون به: التقارير والتحاليل العلمية، البيانات الإحصائية على الصعيدين الوطني والدولي؛ الكتابات العلمية حول الموضوعات الجديدة؛ وأحياناً الملخصات والنشرات العلمية. ويجب أن تكون المعلومات شاملة، ومفصلة بشكل كبير وسهلة الوصول.

عامة المواطنون

تشمل هذه المجموعة على وجه الخصوص الأفراد الذين يواجهون قضية المخدرات بشكل مباشر أو غير مباشر: الطلاب، الشباب، متعاطو المخدرات وأسرهم.

الأهمية

إن إتاحة المعلومات الواضحة والمفهومة لعامة المواطنين يمثل جزءاً من حقوقهم الأساسية: كما يمثل ذلك واجباً على المنظمات التي يتم إنشاؤها من المال العام. يحتاج المواطنون إلى إجابات عن الأسئلة الرئيسية مثل: ما الذي يتعين عليّ التفكير به حيال وضع المخدرات في بلدي وخطرها وماذا عليّ أن أفعل لتجنب هذه المشكلة أو التعامل معها؟ هل الأمر خطير؟ هل سيتأثر طفلي بالمشكلة؟ أين يمكنني الحصول على المساعدة؟

نوع النتائج المطلوبة

يجب أن تكون المعلومات واضحة، وموجزة ومقدمة بلغة بسيطة، وأن تتجنب الإثارة وتقدم حلول ملموسة للمواطنين للبحث عن المساعدة أو الاستشارة باللغة التي يتحدثونها.

يمكن استخدام المصفوفة التالية (الشكل 6) لعمل تقدير أولي لاحتياجات الأطراف المعنية، مع الإشارة إلى معيارين: الشكل — مستوى التفاصيل للمعلومات التي سيتم تقديمها، من الأقل (عدد قليل من الصفحات) إلى الأعلى (مقدم مع كافة مجموعات البيانات والأرقام الأساسية)؛ والمحتوى — معالجة قضايا محددة أو تقديم معلومات عامة حول الموقف.

الشكل 6: مصفوفة احتياجات المعلومات مع بيان الشكل والمحتوى

المحتوى		مستوى التفاصيل: منخفض	مستوى التفاصيل: مرتفع
	عام	عامة المواطنون	
	محدد	صانعو القرار	المهنيون الباحثون

بإتباع مثل هذا التحليل، يمكن للمرصد الوطني للمخدرات أن يقوم بعد ذلك بتقييم:

- شكل وطبيعة منتجات المرصد الوطني للمخدرات وما هو مطلوب منه تحقيقه على المستوى الوطني، و
- طريقة استخدام وتنسيق نتائج تحليل البيانات وعمليات التفسير اللازمة للتوافق مع احتياجات مختلف المستخدمين.

يمكن استخدام نفس المنهج في نهاية العملية، للتحقق من توافق المنتج النهائي مع شكل ومحتوى الاحتياجات المحددة في المصفوفة.

نصائح خاصة بإقامة المرصد الوطني للمخدرات

تعرف على المساهمين وقم بتقييم احتياجاتهم:

من؟	الاحتياجات
صانعو القرار	معلومات مختصرة حول قضايا وموضوعات محددة موضع اهتمام: مثل، البيانات السياسية الموجزة والملخص التنفيذي للتقارير الوطنية.
المهنيون العاملين في مجال المخدرات	معلومات تغطي نطاق واسع من القضايا التقنية والمنهجية، محتوى منظم وموثق بشكل جيد، وبشكل تفصيلي ولكن ليس بدرجة كبيرة (على سبيل المثال تحليل للمقالات العلمية المنشورة وتحليل مجموعة من الوثائق).
الباحثون	معلومات مفصلة بشكل كبير، شاملة البيانات الأساسية، الخاصة، بما يسمح لهم بعمل التحليلات والتفسيرات الخاصة بهم.
عامة المواطنون	معلومات موجزة حول الموضوعات الرئيسية ذات الاهتمام العام، بما يسمح للجمهور بالحصول بعض الرؤى حول التغييرات في وضع المخدرات وقبل كل هذا حول الاستجابات التي قد تكون ذات صلة باحتياجاتهم.

تحويل إعداد التقارير إلى تدريب إبداعي

لماذا التمييز بين التحليل وإعداد التقارير؟ أليس كل منهما يعد جزءاً من عملية واحدة؟

يحتاج المرصد الوطني للمخدرات، في نطاق صلاحياته، إلى البحث عن الطرق التي يمكنه من خلالها جعل عمله ومنتجاته أكثر نفعاً وأكثر صلة بالجمهور المحلي.

هناك طريقتين متكاملتين لتحقيق هذا — عبر الذهاب إلى ما هو أبعد من منهج إعداد التقرير الوصفي المبسط، وعبر تصميم المنتج بما يلبي احتياجات الجمهور.

يمكن إعداد التقرير الذي يذهب إلى ما هو أبعد من الوصف المبسط للموقف من خلال جعل التقرير استباقياً وباستخدام المعلومات المتاحة بطريقة تنطوي على مزيد من الإبداع:

- المنهج الاستباقي: استخدام المعلومات الخاصة بالوضع الحالي، ومحاولة التنبؤ بالتطورات المستقبلية والنتائج المحتملة، على سبيل المثال "بالاعتماد على تقييم وضع المخدرات، ما هي الاحتياجات الجديدة للعلاج أو للوقاية في السنوات القليلة القادمة، وما هي الطريقة التي يمكننا من خلالها إطلاع المهنيين وصانعي القرار بهذا؟"
- الاستخدام المبتكر للمعلومات المتاحة الذي ينطوي على فهم كيفية استخدام المعلومات المتاحة بطريقة مبتكرة، بالنسبة للأشخاص الذين لا يعلمون عن وجود المرصد الوطني للمخدرات وعمله، مثل "قمنا للمرة الأولى في هذا البلد بعمل دراسة شاملة عن تعاطي المخدرات بين

مجمل السكان بالتعاون مع منظمة دولية. كيف يمكننا تقديم النتائج للسلطات الوطنية بطريقة تروق لهم؟"

في الطريقة الأولى، يمكن أن تكون هناك حاجة إلى معلومات إضافية يحددها المرصد الوطني للمخدرات، التي تعني كيفية الحصول على المعلومات المفقودة أو إصدارها. سيصبح ذلك عندئذ مشروعاً جديداً للمرصد الوطني للمخدرات وشركائه.

يمكن استخدام منهج تكميلي لربط المعلومات الخاصة بالوضع الوطني مع الوضع على الصعيد الإقليمي والصعيد الدولي. وهنا أيضاً يمكن أن يكون البعد الدولي لعمل المرصد الوطني للمخدرات ذو أهمية، حيث يؤهل المرصد الوطني للمخدرات من تقديم المعلومات الهامة التي تم التوصل إليها في الدول الأخرى والتي تم التحقق من صحتها بواسطة المنظمات الدولية إلى الجهات الوطنية المعنية.

... ماذا بعد؟

عندما يقوم المرصد الوطني للمخدرات بإصدار التقارير والنتائج الأخرى، يجب أن يكون قادر دائماً على الإجابة عن السؤال "...وماذا بعد؟". غالباً لا يتم أخذ القارئ في الاعتبار عند كتابة التقرير: طويلة أكثر من اللازم، مفصلة أكثر من اللازم أو وصفية أكثر من اللازم، بدون نتيجة واضحة بما يمكن القارئ من تكوين رأيه الشخصي حول الوضع الذي يتم عرضه. وهذا يجعل القارئ يتساءل "وماذا بعد؟"

وعلى هذا من الضروري أثناء تحديد الاحتياجات (المدركة أو غير المدركة) الخاصة بالجمهور الوطني أن يوضع في الاعتبار أن العملاء أو الجهات المعنية يجب أن تكون قادرة على الاستخدام المباشر للمنتجات التي أنتجها لأجلهم.

في كل مرة تكون فيها الإجابة على السؤال "ماذا بعد؟" غير واضحة، فهذا يعني أن المنتج لم يحقق هدفه المنشود أو أنه غير معرف بشكل كامل.

نصائح خاصة بإقامة المرصد الوطني للمخدرات

جعل المعلومات ذات صلة بالجهات الوطنية المعنية:

- البحث عن المزيد من الطرق التي تجعل المعلومات التي تم جمعها مفيدة وواضحة
- التطلع للمستقبل: انطلاقاً من المعلومات المتاحة، حاول التعرف علي الصعوبات، التوقعات أو المخاطر الجديدة
- الإبداع: ما هي الأشياء الأخرى التي يمكنك القيام بها باستخدام البيانات التي تم جمعها؟

... وماذا بعد؟ لا تكتفي بالوصف — قدم استنتاجات.

إعداد تقارير إلى المؤسسات الإقليمية والدولية

إعداد التقارير لهذه المؤسسات أكثر سهولة إلى حد ما بقدر الشكل المتوقع والمحتويات المقدمة.

هناك، على الرغم، بعض الاختلافات الهامة بين نظم إعداد التقارير، تتعلق بالغرض من التجربة، المناهج المتبعة في جمع البيانات، والدور الذي تقوم به الجهات الفاعلة الرئيسية.

هذا ما سنعرضه بشكل مختصر، بدءً من نظام إعداد التقارير الخاص بالأمم المتحدة، المستخدم في جميع أنحاء العالم.

نظام إعداد تقارير الأمم المتحدة

تتم إدارة نظام إعداد تقارير الأمم المتحدة بواسطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

"بموجب المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات، يطلب رسمياً من الدول الأعضاء تقديم معلومات سنوية حول العمل الخاص بالمعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات. منذ أكثر من ثلاثة عقود كان يتم جمع هذه المعلومات سنويا خلال استبيان التقرير السنوي (ARQ) وكان يتم تقديمها على نحو منتظم إلى لجنة المخدرات (CND) (...)". ([3])

يعد استبيان التقرير السنوي ARQ، الذي يخضع حالياً للمراجعة، بمثابة حجر الزاوية لعملية جمع البيانات الدولية حول المخدرات ويسمح لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC بتحليل وضع المخدرات العالمي وإعداد التقارير.

لجنة المخدرات (CND): هي الجهة المركزية لصناعة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالأمور المتعلقة بالمخدرات. تمكن اللجنة الدول الأعضاء من تحليل الوضع العالمي للمخدرات، وتقدم متابعة للدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة حول مشكلة المخدرات العالمية، واتخاذ تدابير على مستوى عالمي في نطاق عملها. كما تقوم برصد تنفيذ الاتفاقيات الدولية الثلاثة المتعلقة بمكافحة المخدرات ومخولة بالنظر في كافة الأمور ذات الصلة بالهدف من هذه الاتفاقيات، بما في ذلك جدولة المواد بالشكل الذي يضعها تحت السيطرة الدولية.

نظام إعداد تقارير لجنة مكافحة المخدرات CICAD

يتم جمع البيانات في نظام لجنة الدول الأمريكية لمكافحة المخدرات CICAD–OAS ([4]) في إطار السياق العام لمرصد الدول الأمريكية المعني بمراقبة المخدرات (OID). يتم جمع البيانات عبر نظامين أساسين:

([3]) مراجعة عملية جمع البيانات والأنشطة التمهيدية لإعداد استبيان تقرير سنوي جديد مراجعة آلية جمع البيانات وإعداد التقارير اجتماع مجموعة الخبراء حول جمع البيانات، فيينا، 15-12 يناير 2010.

([4]) المصدر: آلية التقييم متعدد الجوانب (MEM): دليل الإجراءات.

- يضم نظام الدول الأمريكية الموحد لجمع البيانات حول استهلاك المخدرات (SIDUC) مجموعة من البروتوكولات الموحدة للقيام بعمل دراسات استقصائية حول استخدام المخدرات، وأبحاث عن النتائج المترتبة على استخدام المخدرات ودراسات عن العلاقة بين استخدام المخدرات والجريمة. جميع البروتوكولات موحدة بهدف التوصل إلى معلومات قابلة للمقارنة في جميع الدول.
- نظام CICDAT الموحد لجمع البيانات الإحصائية حول مكافحة العرض. ينطوي هذا النظام على نظام استجابة عبر الإنترنت حيث يمكن للدول أن تقوم بإدخال المعلومات الإحصائية الخاصة بعمليات ضبط المخدرات والمواد الكيماوية، وعمليات الاعتقال المتعلقة بتهريب المخدرات ومؤشرات العرض الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم CICAD بإجراء عملية تقييم كل ثلاث سنوات، تعرف باسم آلية التقييم متعدد الجوانب (MEM).آلية التقييم متعدد الجوانبMEM هي عملية مراجعة للنظراء، وبموجبها تقوم الدول الأعضاء بتقييم بعضها البعض بشأن التقدم المحرز في الإجراءات المتخذة لمكافحة المخدرات في النصف الغربي من الكرة الأرضية. يتم الحصول على المعلومات المستخدمة في التقييم من الاستجابة التي تقدمها الدول حول 50 مؤشر تشكل أداة MEM في شكل استبيان ([5]). بالإضافة إلى الالتزام بوثيقة MEM، تقوم كل دولة بإعداد مستند سردي تمهيدي لوضع المعلومات المقدمة ضمن الوثيقة في سياقها الخاص.

نظام إعداد تقارير EMCDDA

تضم حزمة إعداد تقارير EMCDDA الوطنية ثلاثة عناصر: تقرير وطني، وجداول إحصائية، واستبيان منظم.

تخدم البيانات التي يتم جمعها بواسطة EMCDDA غرضين مختلفين:

- حيث يتم استخدامها لتكوين صورة أوروبية، وتحليل الموقف، وتقييم الظاهرة وردود الأفعال؛
- تستخدم المعلومات التي يتم جمعها بواسطة EMCDDA لتقدم إلى المجلس الأوروبي والدول الأعضاء جانباً من المعلومات التي يحتاجون إليها لتقييم تطبيق الإستراتيجية الأوروبية للمخدرات وخطط الإجراءات المتعلقة بها.

نظم الرصد الدولية — تحديات عامة

عند التحليل الدقيق لمستندات العمل الخاصة بالمنظمات الثلاثة الدولية أو الإقليمية المقدمة باختصار أعلاه، بغض النظر عن نطاق وهدف وكفاءة كل منها، نجد أنها تشترك جميعاً في اثنين على الأقل من التحديات:

([5]) http://www.cicad.oas.org/MEM/ENG/Questionnaires/Fifth%20Round/index.asp

- تعتمد أنظمة الرصد هذه بشكل كبير على كمية ونوعية المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء بكل منظمة — تحتاج هذه المعلومات إلى الدقة والموثيقية وتقديمها في الموعد المناسب ؛
- بشكل عام يتم فصل التقييم عن جمع البيانات، ولكن جمع البيانات أمر أساسي في تغذية عملية التقييم، التي تقوم بدورها بتغذية عملية صناعة القرار.

وفي هذا يمكن أن تقوم المراصد الوطنية للمخدرات بدور مهم من خلال تقديمها لمعلومات موضوعية وواقعية وموثوقة وقابلة للمقارنة، اعتمادا على المعايير الدولية والبروتوكولات القائمة.

في هذه المرحلة، توجد مهمتان في غاية الأهمية:

1. التحديد الواضح لعملية إعداد التقرير (من الذي يقوم بإعداد التقرير ولمن وكيفية ذلك؟): في بعض أنظمة الرصد، لا يقوم المرصد الوطني للمخدرات بإبلاغ المنظمات الدولية بشكل مباشر (الأمم المتحدة UN، أو CICAD، أو غير ذلك)، ولكن المعلومات والتقارير التي يقوم بإعدادها تقوم بتغذية إعداد التقرير الوطني الرسمي. في مثل هذه الحالات قد يكون من المفيد إعداد مشروع اتفاق يحدد أدوار ومسئوليات الأطراف المعنية، فضلاً عن آلية للتشاور تكفل إمكانية تأصيل المعلومات المقدمة من المرصد الوطني للمخدرات بشكل صحيح في عملية إعداد التقرير الوطني.
2. وضع آلية للتحقق من صحة حزمة التقرير قبل إرسالها: ويمكن تحقيق ذلك من خلال مراجعات الجودة، ومشاورة النظراء قبل النشر/التسليم، والتشاور مع اللجنة العلمية أو الجهات المعنية من المؤسسات الرئيسية. المهم هنا هو التأكد من التصديق الرسمي للمعلومات من قبل الجهة التي تقوم بإدارة المرصد الوطني للمخدرات قبل إرسالها. قد تستغرق عملية تدقيق الصحة هذه بضعة أسابيع، ولكن المخاطرة التي ينطوي عليها نشر أو إرسال معلومات غير مدققة تعتبر كبيرة جداً بالنسبة للمستخدم النهائي (مخاطرة الحصول على معلومات مغالطة أو التفسير غير الصحيح) وبالنسبة للمرصد الوطني للمخدرات نفسه (مخاطرة على مصداقيته، ومن ثم على تواجده).

نصائح خاصة بإقامة المرصد الوطني للمخدرات

عند إعداد تقرير موجه إلى أو لصالح منظمة وطنية أو دولية:

- إيضاح عملية التسليم وتحديد المستفيد النهائي من تقريرك (المنظمة الدولية نفسها، أو الجهة الدولية المنسقة، أو الجهة الوطنية المنسقة، أو وزارة الصحة أو جهة التنسيق الوطني للمخدرات، الخ.)
- التعريف المسبق لعملية تدقيق علمية ومؤسسية (لجنة علمية، مراجعة نظراء، الخ.)
- تأكد من تقديم البيانات وحزمة التقرير الوطني الأخرى في الموعد المحدد
- كن حريصاً ومحايداً، ولا تتخطى دورك: تعتمد مصداقية المرصد الوطني للمخدرات على موضوعيته وليس علي الآراء السياسية للعاملين به
- تأكد من تدقيق صحة المعلومات قبل إرسالها.

تطوير إستراتيجية للتواصل

دمج عملية النشر في إستراتيجية اتصالات

كما ذكر سابقا، تحتاج عملية نشر المستندات والبيانات الصادرة عن المرصد الوطني للمخدرات إلى التنظيم لضمان: (1) وصول المنتج إلى المستخدم النهائي؛ (2) تلبيته لاحتياجاته؛ (3) الالتزام بالمعايير والمتطلبات الدولية.

بعد الانتهاء من تحليل الاحتياجات يأتي الدور على الخيارات، وفقاً لصلاحياته وموارده المتاحة. لهذا، يعد من المهم رسم إستراتيجية للأطراف المعنية تأخذ بعين الاعتبار موارد المرصد الوطني للمخدرات وتوفر البيانات وتحديد الأولويات.

ورغم ذلك، لا تنتهي مهمة المرصد الوطني للمخدرات بمجرد التأكد من التوزيع الصحيح لمنتجاته — يجب ألا تشمل إستراتيجية الاتصالات منتجاته وحسب، بل يجب أن تكون أكثر شمولية وتضم الخدمات التي يقدمها لعملائه والأنشطة التي يقوم بتطويرها لبناء الرؤية الخاصة به وتحقيق المصداقية بين عملائه.

في الواقع، يتمثل التحدي طويل المدى الذي يواجهه المرصد الوطني للمخدرات في تقديم إجابات للمعلومات المطلوبة وضمان رضا "عملاءه" المختلفين.

بناءً على تقييم الاحتياجات، يقوم المرصد الوطني للمخدرات بإعداد مشروع إستراتيجية للأطراف المعنية مع أخذ الموارد وتوفر المعلومات بعين الاعتبار: لكل مجموعة من الأطراف المعنية، يقوم بتحديد المنتجات التي تتوافق مع احتياجاتهم، ويقوم بتنظيم عمل المرصد الوطني للمخدرات بناءً على ذلك.

كيفية تنظيم الاتصال بوسائل الإعلام

فيما يتعلق بالاتصال والنشر، يجب أن يكون هناك اهتمام خاص بمجموعة محددة من العملاء: العاملين المتخصصين في وسائل الإعلام.

الخطوة التالية هي النظر فيما إذا كانت صلاحيات المرصد الوطني للمخدرات تسمح بالاتصال المباشر مع وسائل الإعلام أم لا. وعلى الرغم من ذلك، ففي القرن الواحد والعشرين لا يمكن أن يقتصر الاتصال على هذا الذي يحدث مع أو بدون وسائل الإعلام. السؤال الذي يفرض نفسه بشكل أكبر هو "كيف يمكننا دمج العمل مع المهنيين في وسائل الإعلام ضمن إستراتيجية اتصالات المرصد الوطني للمخدرات، ضمن حدود اختصاصه؟"

حتى وإن كانت الجهة المنسقة للمخدرات هي صاحبة الدور الرسمي للاتصالات الخاصة بوضع المخدرات في البلد، فإن المرصد الوطني للمخدرات يتحمل واجب الرد على طلبات المعلومات، بما في ذلك الطلبات المقدمة من العاملين في وسائل الإعلام.

ومن ثم فالأكثر أهمية هنا هو النظر في كيفية عمل الجهتين معاً في هذا المجال، بدلاً من التعارض بين الاختصاصات والمساهمات المعنية لكل منهما، مع التأكيد على معايير واضحة وآليات لضمان الاتصال الواضح والفعال مع وسائل الإعلام.

ولا يوجد نموذج منفرد لما ذكر أعلاه: على سبيل المثال، في دولة يدار فيها المرصد الوطني للمخدرات من قبل فريق عمل صغير في إطار مؤسسة أكبر، مثل المعهد الوطني للصحة العامة، يمكن تحديد سياسة الاتصال من خلال المؤسسة الرئيسية بمساهمة فريق عمل المرصد الوطني للمخدرات.

وهذا بدوره لا يمنع مدير المرصد الوطني للمخدرات من الإجابة على طلبات المعلومات المقدمة من الصحفيين، ولكن قد تنص الإجراءات الداخلية على التواصل مع مسئول العلاقات الصحفية بالمؤسسة المضيفة.

في الدول التي يتم فيها تأسيس المرصد الوطني للمخدرات ككيان مستقل، يمكن أن يكون الاتصال بوسائل الإعلام مسئولية مشتركة مع الجهة الوطنية المنسقة للمخدرات، كما هو مبين في المثال التالي (انظر الشكل 7):

1. عندما يكون المرصد الوطني للمخدرات على وشك إصدار منتج جديد، فإما أن يقوم بإرسال مذكرة تمهيدية سرية إلى الجهة الوطنية المنسقة للمخدرات (NDC) — إذا كان ذلك مناسباً — أو يقوم بنقل المعلومات عبر القنوات العادية. الاهتمام الرئيسي هنا هو ضمان إطلاع القوى السياسية مسبقاً عن أي موضوعات "ساخنة" جديدة أو قادمة.
2. عندما يتم تحليل المعلومات التي تم إصدارها حديثاً، وتجهيز التقرير (أو مجموعة التقارير والبيانات الإحصائية) ، يتم إرسالها للإحاطة إلى الجهة الوطنية المختصة بالتنسيق للمخدرات وقسم الاتصالات التابع للمرصد الوطني للمخدرات (إذا كان موجوداً)، الذي سيتولى مسؤولية الإعداد لنشر التقرير. تقوم NDC بتمرير التقرير إلى قسم الاتصالات التابع لها.

3. في هذه المرحلة، تعتمد إستراتيجية نقل المعلومات التي يحتويها التقرير على محتواها وما يتوقع حدوثه من نتائج مترتبة على التقرير نفسه: يمكن أن يكون هناك إصدار صحفي مشترك، فربما يقرر منسق المخدرات الوطني نشر تقرير صحفي معين لأغراض سياسية وقد يقوم المرصد بنشر تقريره الصحفي الخاص، مع التركيز على الجوانب العلمية للتقرير (على سبيل المثال في حالة نشر تقرير علمي حول انتشار تعاطي المخدرات بين عامة المواطنين).
4. المعلومات، والإصدار/الإصدارات الصحفية وحزم المعلومات المتعددة يتم رفعها بعد ذلك على الإنترنت والمواقع الإلكترونية للمؤسستين المعنيتين.
5. عند الاقتضاء، قد تقرر الهيئة الوطنية للتنسيق للمخدرات بضم المعلومات في حملة إعلانية وطنية.

الشكل 7: مثال على إستراتيجية اتصالات خاصة بالهيئة الوطنية للتنسيق للمخدرات في إحدى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

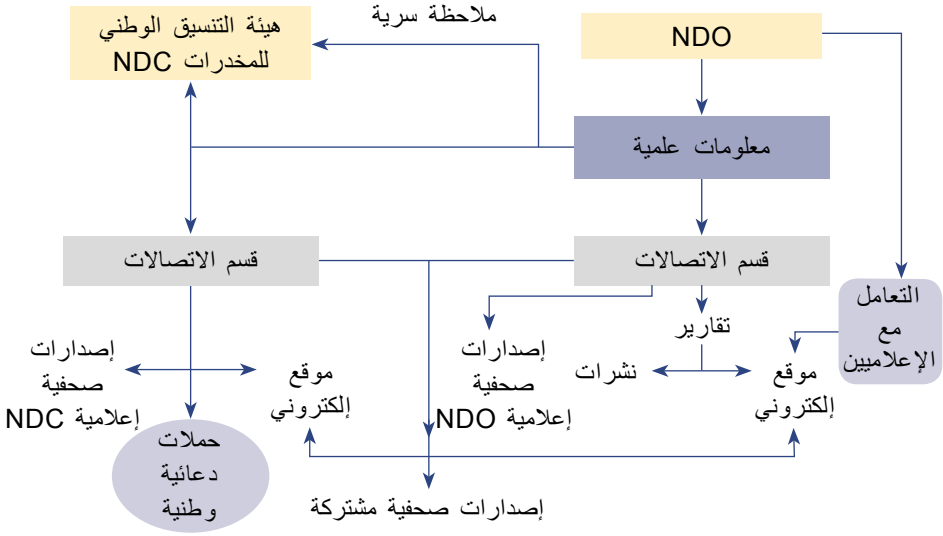

المصدر: أديس، جي إي، "الصعوبات العامة في تحقيق التغطية المسئولة لقضايا المخدرات". أكاديمية ريتوكس حول العلاقات مع وسائل الإعلام، بوخارست، 28-27 فبراير 2008.

التعامل مع الإعلاميين

يشمل الإعلاميون الفئات التالية: الصحفيون والمحررون ممن يعملون في وسائل الإعلام المختلفة (الصحافة المطبوعة والإذاعة والإنترنت) التي تتخذ سمات مختلفة، فمنها الوطنية والمحلية والمتخصصة والعامة وغير ذلك.

الأهمية

توفر معلومات صحيحة إلى صناع القرارات وجمهور الشعب تعتمد على المعلومات عالية الجودة التي تتولى وسائل الإعلام نشرها: ذلك أن نشر معلومات غير صحيحة أو وضع تفسير خاطئ لموقف محدد قد ينتج عنه عواقب خطيرة (سلبية).

إن المرصد الوطني للمخدرات يحتاج إلى توطيد سمعته باعتباره مركز تميز (بمعنى أنه يقدم أفضل البيانات القيمة ومعلومات مستقاة من مصادرها مباشرة) ويلجأ إليها الجميع (لكافة أنواع الطلبات)، ذلك أنه يتصرف بصورة استباقية وعملية في إبلاغ المعلومات والجمع بين مصادر المعلومات ومتلقيها. ([6]) ومن ثم، يُعد الإعلاميون من العملاء بالغي الأهمية مما يقتضي الأمر بذل عناية خاصة ومعرفة كيفية التواصل معهم.

نوع المخرجات المطلوبة

يحتاج الإعلاميون بصورة أساسية إلى نوعين من المعلومات، وهما: المعلومات المنتظمة والشاملة حول موقف المخدرات وأي مسألة ناشئة تتصل بالمخدرات، فضلاً عن إجابات عن أسئلة محددة تتصل بالنقاش العام حول المسائل المرتبطة بالمخدرات والحلول المطروحة لذلك في الدولة المعنية.

إن التواصل بشأن المخدرات يُعد أمراً صعباً، ذلك أن المشاعر والعواطف تغلب على الموضوع. وإلى جانب ذلك، يرزح عالم وسائل الإعلام تحت وطأة ضغط هائل: ذلك أنه يجب تقديم المعلومات بسرعة نظراً للتنافس القائم بين الصحف ووسائل الإعلام الأخرى، علاوة على الضغط الهائل لقياس نسبة الجمهور المتلقي للأخبار نظراً لتأثير ذلك على عوائد الإعلانات. ولا يُفضي أي مما ورد أعلاه إلى إعداد مقالات متوازنة وكاملة التطوير. ذلك أنه في غمرة البحث المحموم عن آخر الأنباء، تنشأ أخطاء كما هو موضح في المربع أدناه.

أكثر الأخطاء تكراراً في أنباء وسائل الإعلام حول المخدرات

- المبالغة
- المغالاة والتكرار
- سوء التفسير والخلط
- عدم توافر الوقت للتحقق من الأرقام والإشاعات
- ترويج دون وعي للمخدرات

المصدر: أديس، جي إي، "الصعوبات العامة في تحقيق التغطية المسئولة لقضايا المخدرات". أكاديمية ريتوكس حول العلاقات مع وسائل الإعلام، بوخارست، 28-27 فبراير 2008 (غير منشور).

تجنب المشاكل

يجب التعرف على الصحفيين وإقامة علاقات طويلة الأمد معهم، كما يجب التصرف ببساطة، والسعي لفهم القيود المفروضة عليهم وطريقة تفكيرهم لوضع المعلومات في قالب يُناسبهم.

([6]) ديكرذ د.، "المخدرات والإعلام :الاتصال حول المخدرات اليوم". أكاديمية ريتوكس حول العلاقات مع وسائل الإعلام، بوخارست، 28-27 فبراير 2008. (غير منشور).

يُمكنك الاستعانة بمبدأين عند إعداد أي مؤتمر صحفي:

BRAVO ([7]) (موجز، ووثيق الصلة بالموضوع، وجاذب للانتباه، والمساعدات البصرية، لك فقط)

و

KISS (كن مختصرا وبسيطا).

نصائح خاصة بإقامة المرصد الوطني للمخدرات

عند الاتصال بوسائل الإعلام ([1]):

- ضع المعلومات العلمية والرسائل السياسية في أجزاء منفصلة
- حدد "مسئول اتصال صحفي" لتحقيق الشفافية الداخلية
- يجب على أي شخص يتصل به صحافي إحالة الطلب إلى قسم الاتصالات في المرصد الوطني للمخدرات (أو إلى مسئول العلاقات العامة في حالة عدم وجود هذا القسم)
- يجب وضع سياسة تحدد الشخص المسموح له بمخاطبة وسائل الإعلام
- يجب التأكد من أن الأرقام المعلن عنها مناسبة للتصريح بها لعامة الشعب.

عند التعامل مع الصحفيين ([2]):

- تعرف على نظرائك
- قم ببناء علاقة قوامها الثقة مع الصحافيين المعنيين بالمخدرات
- يجب أن تتسم بالدقة ويجب عليك إذا كنت لا تعرف معلومة ما أن تعترف بعدم معرفتك
- تجنب ترديد الأكليشيهات (القوالب اللفظية الثابتة)
- عليك الالتزام بالمواعيد
- يجب الإصرار على الجودة العالية للمعلومات وتحقيق التعاون
- تُعد إستراتيجية الإعلام متعدد الوسائط ضرورة لا غنى عليها في الوقت الحالي:
  - الصحافة الحرة: شريك قوي جديد
  - الانترنت (النصوص، ملفات البودكاست وملفات الويبكاست)
  - الاستثمار طويل الأمد في الصحافة عالية الجودة.

([1]) آديس، جيه، إيه "الصعوبات الشائعة في تحقيق التغطية المسئولة لموضوعات المخدرات"، الشبكة الأوروبية للمعلومات المتعلقة بالعقاقير والإدمان عليها حول العلاقات مع وسائل الإعلام، بوخارست 28-27 فبراير 2008 (غير منشور).

([2]) لاليماند، إيه، "ثورة وسائل الإعلام"، الشبكة الأوروبية للمعلومات المتعلقة بالمخدرات والإدمان عليها حول العلاقات مع وسائل الإعلام، بوخارست 28-27 فبراير 2008 (غير منشور).

([7]) بول ناثانسون، الشبكة الأوروبية للمعلومات المتعلقة بالمخدرات والإدمان عليها حول العلاقات مع وسائل الإعلام، يونيو 2005 (غير منشور).

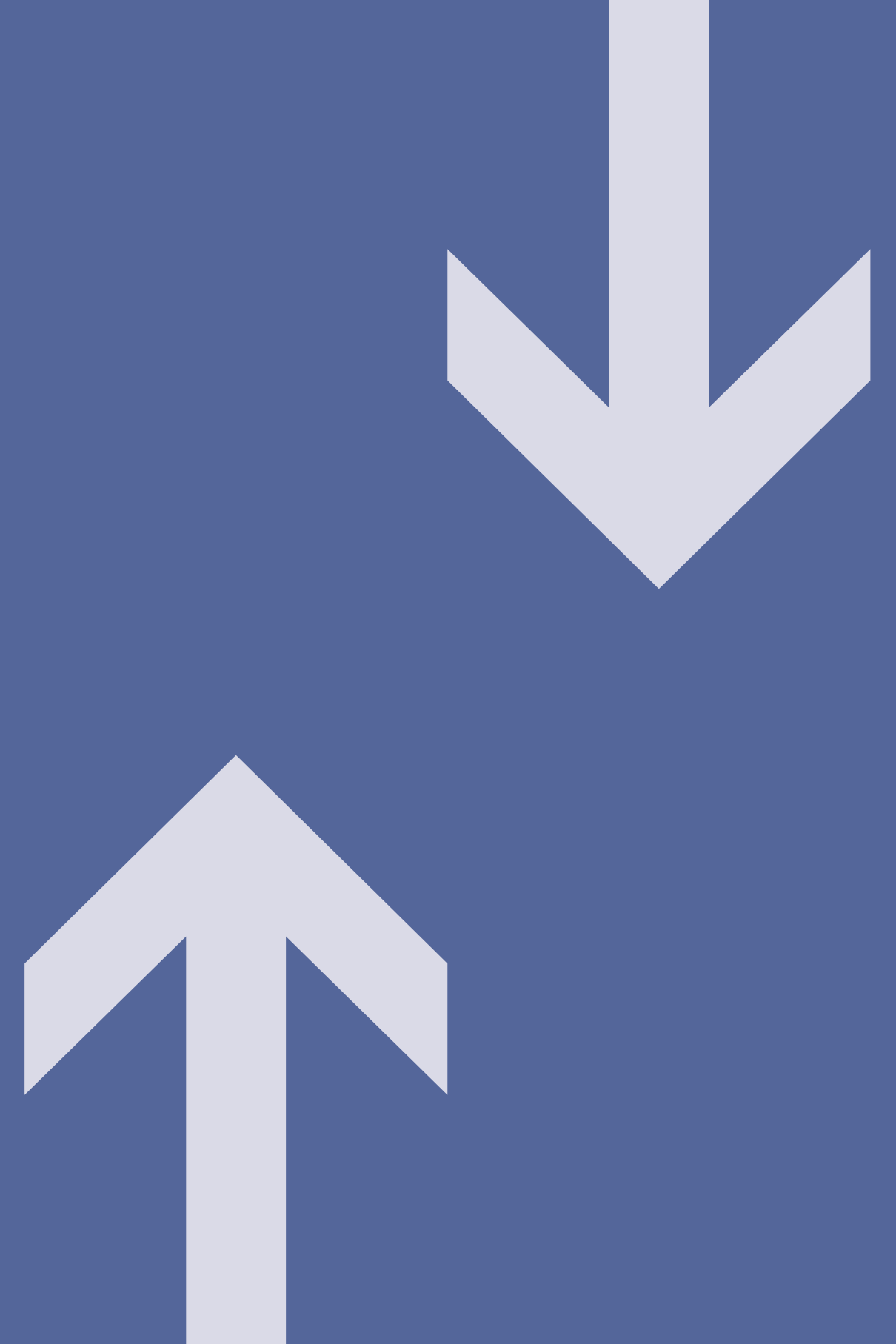

الفصل السادس

ضمان نجاح المرصد الوطني للمخدرات

التشخيص الاستراتيجي

نعرض في هذا الفصل بعض أدوات التشخيص الإستراتيجي للمرصد الوطني للمخدرات، كما نُشير إلى التحديات المؤسسية التي يواجهها، آخذين في الاعتبار أن كل موقف له خصائصه الفريدة. يُركز أسلوبنا على ثلاثة عوامل إستراتيجية رئيسية يجب دراستها لضمان استدامة المرصد الوطني للمخدرات.

تُعد المشاكل المؤسسية أحد التحديات التي يواجهها المرصد الوطني للمخدرات: الواقع أن العمليات الرئيسية هي التي تُظهر أهمية وشرعية أعمال المرصد الوطني للمخدرات. وقد تم تناول هذه العمليات بالتفصيل في الفصل السابق.

لإجراء تشخيص استراتيجي، يجب أن يتم تحليل موقف المرصد الوطني للمخدرات عن طريق بيان نقاط الضعف والقوة من ناحية كل من العوامل الإستراتيجية الرئيسية، على أن يتم ذلك باستخدام معايير محددة لتغطية مجموعة كبيرة من الموضوعات/ المسائل. يجب أن يستند التشخيص بصورة مثالية على الحقائق والأرقام.

العوامل الإستراتيجية الرئيسية (KSFs)

التعريف

يُحدد العامل الإستراتيجي الرئيسي إحدى الخصائص الهيكلية لمنظمة وبيئتها التي تُعد أساسية لتحقيق أهدافها وأغراضها ([1]):

"وجدير بالذكر أننا اخترعنا عبارة "العوامل الإستراتيجية" بحيث تغطي بنود لم يتم تعريفها مسبقاً بصورة مستقلة. وتُبين العوامل الإستراتيجية بضعة أشياء يجب على المنظمة أو وحدة العمل أن تضعها في نصابها الصحيح لتُصيب نجاحاً مع المساهمين الرئيسيين لديها" ([2]).

([1]) انظر: http://www.strategicfactors.com/

([2]) كيني جي "أصحاب المنفعة والإدارة الإستراتيجية، معروض في الأكاديمية الأمريكية لمؤتمر الإدارة، أتلانتا، 16-11 أغسطس 2006.

العوامل الإستراتيجية الرئيسية والخدمات العامة

يبدأ تحديد العوامل الإستراتيجية الرئيسية بملاحظة أنه ثمة فرضية تقضي بأن أي طلب تمويل عام يجب أن يضع تعريفاً واضحاً للنتائج المتوقعة (= تقارير) ويُحدد أسباب الحاجة إلى هذا الاستثمار عندما يتوجب الاختيار (= القيمة المضافة).

وحيث يتم إنشاء المراصد الوطنية للمخدرات في المعتاد داخل مؤسسات عامة أو باستخدام أموال عامة، ولأغراض تحليلنا، نعتزم استخدام أدوات ومفاهيم منهجية يتم تطويرها لدراسة الإدارة الإستراتيجية في الخدمات العامة.

ونُشير على وجه التحديد إلى دراسة نشرها آلفورد في عام 2001، يعرض فيها بضعة خصائص يُمكن أن تنطبق على المراصد الوطنية للمخدرات:

- "على نقيض ما يجري في القطاع الخاص، الذي تحدد فيه قيمة المنتج وفقاً لسوقه، يتم تقييم قيمة المنتجات في القطاع العام جزئياً من خلال مفهوم العملاء والمساهمين التي تجذب الحصول على إذن (المهمة الموكلة إليها) بإنتاجها (البيئة المفوضة).
- يلعب العملاء والمساهمون دوراً حاسماً في تخصيص الموارد الضرورية لتطوير المؤسسة من ناحية الموازنة والسلطة القانونية التي تخول للمنظمة "سلطة عامة" للإيفاء بالمهمة الموكلة إليها (= البيئة السياسية).
- الإمكانيات المؤسسية التي تنطوي عليها عملية الإنتاج لا تقتصر على مؤسسة واحدة إذ أنها تعتمد على مؤسسات وشركاء مختلفين (الإنتاج المشترك) ([3]).

فيما يعني موقف المرصد الوطني للمخدرات، نُلاحظ ما يلي:

- يعتمد إنتاج المرصد الوطني للمخدرات على تعاونه مع المصادر الوطنية الأخرى للمعلومات والخبرة، إذ أنه لا يستطيع في الغالب أن يعمل بمفرده (الإنتاج المشترك)
- يبني المرصد الوطني للمخدرات قدرته على أساس الشركاء والموارد المتنوعة على المستوى الوطني والمحلي والدولي (الموارد المشتركة)
- سعياً لضمان استدامة المرصد الوطني للمخدرات، يجب عليه أن يفي باحتياجات الجماهير المتباينة على مستويات مختلفة، ممن يلعب أو يستطيع أن يلعب دوراً في توفير موارد إضافية (القيمة الإضافية المُدركة).
- تُعد هذه العوامل الرئيسية متصلة ببعضها البعض وتعتمد على بعضها البعض.

استناداً إلى ما ورد أعلاه، نقترح اعتبار ما يلي على أنه من العوامل الإستراتيجية الرئيسية للتشخيص الإستراتيجي للمرصد الوطني للمخدرات: القيمة المُدركة والإنتاج المشترك والموارد المشتركة.

([3]) ألفورد جيه (2001)، المفاهيم الضمنية "للإعلان" لنظرية الإدارة الإستراتيجية في استكشاف الإستراتيجية العامة، جونسون، جي وسكوليس، كيه، بيرسون للتعليم *2001*، صفحة 16-1.

يجب تقييم وضع المرصد الوطني للمخدرات من ناحية هذه العوامل الإستراتيجية:

- عند إنشائها لتحديد الموارد والوسائل القائمة وكذلك توضيح المهمة الموكلة إليها والتي تم إنشاؤها من أجل تحقيقها.
- في أي وقت خلال وجود المرصد الوطني للمخدرات، لتقييم موقفه واتخاذ التدابير المناسبة لضمان استدامته.

العامل الإستراتيجي الرئيسي رقم 1 — القيمة المضافة المُدركة

يُعد هذا العامل أول العوامل التي يجب دراستها عند إنشاء مرصد وطني للمخدرات: قد تبدو أهمية هذا العامل غير واضحة تماماً لمروجي المشروع، غير أنه يجب مناقشة هذه الناحية لإقناع كل من صناع القرارات والشركاء المحتملين بها.

آخذين قيد الاعتبار موقف المرصد الوطني للمخدرات، يُمكننا تحديد ما يلي:

- يتسم تقييم قيمة عمله بقدر من التعقيد، ذلك أنه بمثابة استجابة لقرار سياسي يؤثر على الدولة بأكملها، بما في ذلك التزامات الإبلاغ.
- لا تتوافر دائماً إمكانية قياس قيمة أعمال المرصد الوطني للمخدرات — إذ أنه يعتمد على مفهوم الجهات المتلقية لمنتجاته ومخرجاته.
- يجب تقييم قيمة أعمال المرصد الوطني للمخدرات آخذين بعين الاعتبار أن كافة المؤسسات والأفراد لا يشتركوا في اعتباره حاجة وطنية بالضرورة.
- والأهم من ذلك، حتى إذا كان المرصد الوطني للمخدرات قد تم إنشاؤه للإيفاء ببعض الالتزامات الدولية، لن يستطع الإيفاء بالدور المنوط به إذا لم يُلبي الاحتياجات الوطنية.

عند هذه النقطة، حاول ألا تُقصر تفكيرك على بعد واحد. على سبيل المثال، إذا عرضت المشروع موضحاً أنه سوف تتوافر بيانات علمية جديدة مستمدة من دراسات وأبحاث تتصل بالمخدرات نظراً لأنك عالم، قد يكون لذلك قيمة علمية هائلة. ورغم ذلك، فهي لا تتجاوز كونها حجة ضعيفة إذا لم تمس احتياجات المساهمين الآخرين (على سبيل المثال صُناع القرارات المطلوب منهم توفير الأموال).

وخلاصة القول: حاول تعريف وتحديد القيمة المضافة المُدركة أو المحتملة للمرصد الوطني للمخدرات من وجهة نظر جمهوره/ المساهمين، عوضاً عن وجهة نظر مروجيه (أنظر المربع أدناه).

مثال على طريقة طرح السؤال: "ما هو المرصد الوطني للمخدرات؟ ما الذي تفعله؟" عند طرح هذا السؤال من قبل أحد صُناع القرارات:

ما يجب عمله أو قوله

- عليك أن تقدم تعريفاً ملموساً لماهية المرصد
- أوضح بصورة مختصرة مدى إفادته للشخص الذي يطرح السؤال
- عليك دائماً أن تُترجم ما تقوله بما يتفق مع احتياجات الطرف المعني (سواء الصريحة أو المفترضة)

(يُمكنك إعداد نفسك لهذا الموقف عن طريق أسلوب "النبذة الترويجية" الشهيرة، إذ يُعد طريقة جيدة في هذه المواقف، أو فكر في "وماذا في ذلك؟" التي تحدثنا عنها سابقاً)

ما لا يجب عمله أو قوله

- لا تستخدم مصطلحات إدارية أو علمية غامضة، على غرار

"هي مؤسسة تعمل على تجميع معلومات حول المخدرات وتُرسل تقرير وطني إلى ..."

"كل ثلاث أو أربع سنوات نقوم بنشر تقرير حول مسح وطني في المدارس"

"نتولى جمع معلومات واقعية وموضوعية وقابلة للمقارنة وموثوق بها حول موقف المخدرات...."

"لقد رسخنا أنفسنا في إطار الإعداد للانضمام للإتحاد الأوروبي، وبذلك أصبحنا جزءً من..."

"نُرسل كل عام تقرير إلى لشبونة (أو فيينا أو واشنطن أو...)"

ملحوظة: "النبذة الترويجية" أو (الخطاب الموجز) يُعد عرضاً لفكرة موضوع أو خدمة أو مشروع. ويعكس الاسم حقيقة أنه يُمكن عرض النبذة الترويجية في فترة الانتقال عبر المصعد (على سبيل المثال ثلاثين ثانية وعدد كلمات يتراوح بين 100-50) كلمة. المصدر: ويكيبيديا.

وسعياً لدعم القيمة المُدركة للمرصد الوطني للمخدرات، نعرض استخدام ثلاث فئات من المعايير لتحديد الإجراءات/التدابير الإضافية: القيمة المضافة لمنتجات المرصد الوطني للمخدرات والمصداقية والعلاقات مع مجموعات جماهيرها وأصحاب المنفعة فيها.

الرسم التوضيحي 8: العامل الإستراتيجي الرئيسي رقم 1 — القيمة المضافة المُدركة

المعايير	البيان (العناصر الرئيسية)
القيمة المضافة لمنتجات المرصد الوطني للمخدرات	
المصداقية	
العلاقات مع مجموعات الجماهير والمساهمين	

القيمة المُضافة لمنتجات المرصد الوطني للمخدرات:

المُخرجات: هل يُصدر المرصد الوطني للمخدرات تقريراً واحداً سنوياً؟ ما هو المحتوى والشكل؟ هل يُنشر هذا التقرير باللغة (اللغات) الوطنية وهل يتم نشره على المستوى الوطني؟ هل يُصدر المرصد الوطني للمخدرات قدراً أكبر من المنتجات المُستهدفة لمجموعات أو مجموعات فرعية معرفة جيداً من "العملاء"؟ هل تُنشر منتجات المرصد الوطني للمخدرات لغرض محدد فقط أم هل توجد منشورات متممة تستهدف مجموعات الجماهير غير المتخصصة؟

الجودة: هل تُعد تقارير المرصد الوطني للمخدرات جيدة الجودة؟ هل يرى صناع القرارات وعامة الشعب أن منتجات المرصد الوطني للمخدرات يسيرة الفهم؟ هل يغلب الطابع العلمي على الصورة العامة لمنشورات المرصد الوطني للمخدرات أم هل تُرى بأنها متأثرة باعتبارات سياسية أو فكرية؟

المصداقية

الوضوح: كيف يُمكنك تقييم وضوح المرصد الوطني للمخدرات؟ هل يعرف المساهمون القائمون الرئيسيون أو المحتملون شيئاً عن وجوده وهل يعرفون ما يستطيعون طلبه من المرصد الوطني للمخدرات؟ هل يُعد المرصد الوطني للمخدرات المرجع الرئيسي أو أحد المراجع الرئيسية للمعلومات المتصلة بالمخدرات في الدولة؟

الطلبات العامة والطلبات مخصصة الغرض: هل يطلب أي شخص من المرصد الوطني للمخدرات طلبات معيارية أو طلبات مخصصة الغرض؟ هل يروج المرصد الوطني للمخدرات لنفسه باعتباره منظمة مرجعية يمكنها تصميم معلومات وفقاً لاحتياجات عملائها؟

العلاقات مع مجموعة (مجموعات) الجماهير والمساهمين

الترويج: هل وطد المرصد الوطني للمخدرات علاقات رسمية/غير رسمية مع جمهوره/المساهمين؟ هل يُحاول المرصد الوطني للمخدرات مخاطبة احتياجات العملاء الوطنيين حتى إذا كان هدفه الرئيسي هو إصدار تقرير وطني لمنظمة دولية؟ هل توجد أي سياسة داخل المرصد الوطني للمخدرات تُحدد الاحتياجات الحالية أو المحتملة للمعلومات المتعلقة بالمخدرات بين مجموعات جمهورها والمساهمين؟

علاقات وسائل الإعلام: كيف تصف علاقات المرصد الوطني للمخدرات بوسائل الإعلام؟ هل وضع المرصد الوطني للمخدرات سياسة علاقات عامة وعين مسئول علاقات عامة؟ هل يستطيع المرصد الوطني للمخدرات الاتصال مباشرة بوسائل الإعلام؟ هل تعرف الصحف والصحفيون بوجود المرصد الوطني للمخدرات وهل يرجعون إلى تقاريره ومنشوراته؟ هل يتصلون بصورة تلقائية بالمرصد الوطني للمخدرات عندما يحتاجون إلى بعض المعلومات بشأن موضوع يتصل بالمخدرات في الدولة أو في الخارج؟

العامل الإستراتيجي الرئيسي رقم 2 — الإنتاج المشترك

ماذا يعني الإنتاج المشترك أو "الإنتاج التعاوني" بالنسبة إلى المرصد الوطني للمخدرات؟ يعني ذلك أن المرصد الوطني للمخدرات يعتمد بصورة اعتيادية على مصادر المعلومات الحالية والخبرة المتوافرة في الدولة لتحقيق نتائجه. وفي الواقع، تُمثل غالبية منتجات المرصد الوطني للمخدرات في العديد من الحالات ثمرة شراكات وتعاون، وقد توجد حاجة إلى خبرة خارجية للتحقق من صحة تحليلاتها وتقاريرها.

يُفضي الاشتراك الدائم تقريباً في عملية الإنتاج المشترك إلى نتائج بالغة الأهمية عند تنظيم أعمال المرصد الوطني للمخدرات. ويجب عليه:

- أن يُرسي شراكة مع مصادر المعلومات القائمة والخبراء الوطنيين لكل من أغراض جمع البيانات وأغراض تطوير قدرة إعداد التقارير.
- أن يكفل حصول شركائه على فائدة مشتركة من جمع البيانات ونظام إعداد التقارير: يُعد هاماً أن يتم تحفيز الشركاء لتوفير بيانات، إذ يخلف ذلك أثراً على جودة البيانات المجمعة.
- أن يدرك أن قدرة المراقبة الوطنية هي مزيج من مصادر مختلفة وليست هي نقطة تركيز هذه المصادر.
- أن يأخذ قيد الاعتبار حقيقة أنه يتم نقل الكفاءات والمسئوليات تدريجياً من المستوى المركزي إلى المستوى الإقليمي أو المحلي في العديد من الدول. يتسبب ذلك في خلق حاجة أكبر للتقارب بين نشاطات الإنتاج المشترك.

لدعم تقييم موقف المرصد الوطني للمخدرات من ناحية الإنتاج المشترك، نقترح دراسة ثلاث فئات من المعايير للتشخيص: إطار التشغيل وإجراءات إعداد التقارير والمخرجات.

الرسم التوضيحي 9: العامل الإستراتيجي الرئيسي رقم 2 — الإنتاج المشترك

المعايير	البيان (العناصر الرئيسية)
إطار التشغيل	
إجراءات إعداد التقارير	
المخرجات	

إطار العمل التشغيلي

خريطة المعلومات: هل يتم إعداد خريطة معلومات وتحديثها بصفة دائمة لتحديد أي مصدر خبرة ومعلومات متوافر في الدولة، وهل توجد أي سياسة اتصال موجهة نحو الشركاء الإستراتيجيين؟

الشراكات القائمة: توضيح إطار العمل التشغيلي للمرصد الوطني للمخدرات مع تحديد المصادر الرئيسية للخبرة والمعلومات في الدولة. هل توجد اتفاقية شراكة رسمية بين مقدمي البيانات الرئيسيين والمرصد الوطني للمخدرات؟

العلاقات مع مقدمي البيانات: هل يعقد المرصد الوطني للمخدرات اجتماعات منتظمة مع مقدمي البيانات؟ هل يتم إبلاغ مقدمي البيانات بالأحداث/القرارات/النشاطات التي ينظمها المرصد على المستوى الوطني أو الدولي؟ هل توجد أحكام خاصة بمشاركة نتائج التعاون؟

إجراءات إعداد التقارير

التقارير الوطنية: هل يقوم المرصد الوطني للمخدرات بصياغة تقريره أو تقاريره بمفرده أم بالتشاور أو التعاون مع خبراء وطنيين؟ هل يتم عرض التقارير على خبراء وطنيين ومقدمي بيانات وطنيين لضمان الحصول على النتائج ومقارنة نتائج تحليل البيانات مع خبرة الخبراء العاملين في المجال؟

مجموعات العمل الوطنية: هل يتم تكوين مجموعات عاملة وطنية من الخبراء للمجموعات بمؤشرات ذات صلة ولإعداد التقارير على المستوى الوطني؟ هل تعقد مجموعات العمل هذه

اجتماعات منتظمة وتحاول تحسين الأدوات ووضوح البيانات؟ هل يتم تقديم أي إفادة بالرأي إلى المؤسسات والخبراء القائمين بجمع المعلومات في المجال؟

المُخرجات

المحتوى: هل تعكس محتويات التقارير والمنشورات الأخرى الحاجة إلى وضع أسلوب متعدد النظم ومتعدد الأوجه فيما يتصل بظاهرة المخدرات، أو هل يتم التركيز في أغلب الأحوال على جزء من المشكلة؟ هل توفر مشروعات ومخرجات المرصد الوطني للمخدرات رؤية متوازنة لظاهرة المخدرات بحيث تتناول كل من مسائل العرض والطلب؟

ضمان الجودة: هل توجد مسئولية مشتركة لضمان الجودة والتحكم في الجودة؟ هل توجد أي إجراءات للتأكد من الجودة قبل نشر تقرير؟ هل يتولى المرصد الوطني للمخدرات ترويج إتباع أفضل ممارسات ضمان الجودة من خلال مشاركة ونشر الخبرات والمعارف مع الدول الأخرى و/أو المنظمات الإقليمية و الدولية؟

الفوائد المشتركة: هل المرصد منعزل تماماً؟ هل توجد مؤسسات تعترض أو تحتج على شرعيته؟ هل يُدرك المرصد الوطني للمخدرات قيمة وكفاءات المؤسسات الأخرى التي تعمل في المجال بالفعل؟ هل توفر الشراكات فائدة متبادلة للمؤسسات المعنية؟ هل يؤدي المرصد الوطني للمخدرات دوراً في استغلال وترويج المصادر القائمة على المستويين المحلي والوطني؟ هل نجح المرصد الوطني للمخدرات في تقديم فائدة لشركائه في مقابل البيانات أو الخبرة أو كليهما التي ساهموا بها؟

العامل الاستراتيجي الرئيسي رقم 3 — الموارد المشتركة

يتم تقديم الموارد البشرية والمالية كثيراً باعتبارها نقطة بداية أي مشروع.

وعلي الرغم من ذلك، نحن نعرض منهجاً مختلفاً يعتمد علي مبدأ يؤكد إمكانية الحصول علي الموارد بصورة أكثر نجاحاً إذا كانت نتيجة تكاتف الجهود المشتركة التي تهدف أيضاً إلي تحقيق العامل الاستراتيجي الرئيسي رقم 1 (القيمة المُدركة) والعامل الرئيسي رقم 2 (الإنتاج المشترك).

ومرة أخرى نقترح تقليل التركيز على الذات. ولا شك في أن الموارد المالية والبشرية تمثل الأولوية الرئيسية للمروج أو مسئول المرصد الوطني للمخدرات. مما يعني أنه سوف يميل إلى الترويج "للمؤسسة". ومع ذلك، تحتاج الجهات التي يتم الاتصال بها لتوفير الأموال إلى معرفة أسباب تقديم الأموال إلى مرصد وطني للمخدرات بدلا من أي مؤسسة أخرى. ويعني ذلك عرض "النتائج والفوائد المتوقعة" في أي عرض مكتوب أو شفهي.

وهناك أيضاً سبب آخر مبني على الملاحظة والاختبار يدعو إلى إتباع هذا المنهج. إذ لم يتم إنشاء المراصد الوطنية للمخدرات من فراغ. ذلك أنه يوجد بالفعل بعض المؤسسات وذوي الخبرة العاملين في المجال ممن لديهم معلومات و/أو بيانات و/أو خبرة حول ظاهرة المخدرات.

يجب أن تكون الخطوة الأولي لإعداد مشروع لإنشاء مرصد وطني للمخدرات هي تحديد هؤلاء الأطراف المعنية والاجتماع معهم لمعرفة ما هو متاح وما يُمكن عمله بالفعل باستخدام الموارد القائمة (انظر الفصل الذي يتناول خريطة المعلومات).

هناك ثلاثة مبادئ أساسية تدعم هذا المنهج:

- يُمكن دائماً إنجاز المزيد من الأعمال عند تجميع الموارد.
- عند الاجتماع بصناع القرارات كجزء من عملية جمع الأموال أو زيادة الوعي، من الضروري أن تكون قادراً علي عرض الأعمال المُنجزة حتى الآن، وما يلزم/يمكن إنجازه باستخدام الوسائل التي تم طلبها.
- علي المستوي التنفيذي، التعرف علي هوية بعض الشركاء المحتملين على الأقل والتعاون معهم في المرحلة التمهيدية يعتبر مؤشر إيجابي لإمكانية المرصد الوطني للمخدرات على تحفيز وإدارة عملية الإنتاج المشترك المتوقعة.

وينبغي أن نؤكد أننا نُفضل لهذا العامل الإستراتيجي الرئيسي، كما هو الحال بالنسبة للعاملين الآخرين – إتباع منهج نظامي متعدد الأوجه: الواقع أن التحدث عن الموارد يُعد ذو فائدة فقط إذا اشترك الجميع في الحاجة إلى أن يصيروا مورداً. ويستطيع المرصد الوطني للمخدرات تلقي موارد الشركاء الآخرين أو الانتفاع بها فقط إذا أصبح بدوره مورداً لهم.

ويتطلب وصف وبيان هذا العامل الإستراتيجي الرئيسي دراسة نطاق أوسع من الموضوعات دون الاقتصار على موازنة المرصد الوطني للمخدرات فقط. ولهذه الأسباب، نعرض ثلاث فئات، وهي: الدعم المؤسسي والقدرة التشغيلية والقدرة العلمية.

الرسم التوضيحي 10: العامل الاستراتيجي الرئيسي رقم 3 — الموارد المشتركة

المعايير	البيان (العناصر الرئيسية)
الدعم المؤسسي	
القدرة التشغيلية	
القدرة العلمية	

الدعم المؤسسي

مهمة ووضع المرصد الوطني للمخدرات: هل يُبدي السياسيون وصناع القرارات دعمهم التام لمشروع إنشاء مرصد وطني للمخدرات؟ هل يتمتع المرصد الوطني للمخدرات بوضع تنظيمي واضح، وهل ينظر إليه على أنه كيان محدد، وهل وضعت له مهمة واضحة تفوضه بمشاركة البيانات والمعلومات وطلب الحصول عليها من مؤسسات ومنظمات أخرى؟ هل يوجد أي قرار مُلزم من الهيئات الوطنية فيما يتعلق بها أو فيما يتصل بأي منظمة دولية تدعم إنشاء المؤسسة المرصد الوطني للمخدرات والشبكة الوطنية لجمع البيانات؟

إعداد التقارير ووضع منتجات المرصد الوطني للمخدرات: هل تم وضع تصور تقني لتقييم عمل المرصد الوطني للمخدرات ومخرجاته ؟ هل من المتوقع أن يوفر المرصد الوطني للمخدرات لصناع القرارات نظرة عامة عن وضع المخدرات بصفة سنوية. هل يُسهم عمل المرصد الوطني للمخدرات في التزامات إعداد التقارير الوطنية؟ هل يوجد دور محدد وواضح للمرصد الوطني للمخدرات في وثيقة الإستراتيجية الوطنية التي تهدف إلى توفير البيانات والبراهين الضرورية لمراقبة تنفيذ هذه الإستراتيجية الوطنية وتقييمها؟

القدرة التشغيلية

فريق العمل والميزانية: هل توجد ميزانية محددة على أساس سنوي أم هل يتم تحديد تمويل غير دوري مخصص لنشاطات محددة؟ هل تم وضع بيان لمهمة وأعمال المرصد الوطني للمخدرات في برنامج عمل سنوي في وجود فريق عمل متفرغ للقيام بمهام المرصد الوطني للمخدرات؟ هل تتفق المواصفات الوظيفية والرواتب المعروضة مع المؤهلات المطلوبة، وهل يتوافر لدى المرصد الوطني للمخدرات الأدوات الضرورية (أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات والاتصالات والوثائق) لأداء المهام المنوطة به؟ هل وضع المرصد الوطني للمخدرات إستراتيجية لإنشاء صلات مع الهيئات الوطنية للحفاظ على مستوى الاستثمار في نظام جمع البيانات المتصلة بالمخدرات أو رفع مستواه؟

تكوين شبكات وشراكات: هل تتوفر أي خبرة وطنية قادرة على إكمال الخبرة المتوافرة في المرصد الوطني للمخدرات، وإذا توافرت هذه الخبرة، هل توجد أي تقنية رسمية أو مشروع لتسهيل التعاون مع الخبراء المعنيين؟

ميزانية جمع البيانات بصفة روتينية أو لغرض مخصص: هل تتوافر ميزانيات في مؤسسات ووزارات أخرى لجمع البيانات بصفة روتينية؟ هل يوجد أي برنامج عام أو خاص على المستوى الدولي بحيث يتضمن مخصص لإعداد الاستبيانات أو الأبحاث أو الدراسات مخصصة الغرض التي يستطيع المرصد الوطني للمخدرات تقديم طلب للحصول عليها؟ هل تتعاون الدولة مع ـــ وتستطيع الوصول إلى ـــ التمويل من المنظمات الدولية على غرار الاتحاد الأوروبي أو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أو منظمة الصحة العالمية أو منظمة الدول الأمريكية أو مجموعة دول الكاريبي والسوق المشتركة أو الصندوق العالمي Global Fund؟

القدرة العلمية

البيانات والمعلومات: هل توجد أي بيانات تتعلق بالمخدرات التي تم جمعها بصفة روتينية علي المستوي الوطني أو المحلي؟ هل توجد خطط لإجراء عمليات روتينية جديدة لجمع البيانات التي قد تتفق مع المعايير الدولية بصورة كلية أو جزئية؟ ما هو مدى احتمال وترجيح إعداد وتقديم مشروعات جديدة لجمع البيانات الروتينية؟ ما هي العوائق وما هي الحلول (المالية، المنهجية،... وما إلي ذلك) المحتملة؟ هل تتوافر في الدولة المجموعات الأساسية من المؤشرات والمجموعات الأخرى من البيانات الأساسية؟ ما هي وجهات النظر الواقعية لتحسين الوضع؟ هل يوجد أي شيء من الممكن عمله بتكلفة معقولة لإعداد تنفيذها؟ هل يوجد أي بروتوكول معد وساري يمكن تقديمه في المنظمات الدولية (منظمة الصحة العالمية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، البنك الدولي، والصندوق العالمي، وما إلي ذلك) للحصول على مزيد من الدعم؟

الخبرة العلمية والمهنية: هل يوجد أي نشاطات لإجراء أبحاث تتعلق بالمخدرات في الدولة التي من المحتمل أن توفر بعض المعلومات عن وضع المخدرات أو التي قد تستفيد من الدعم والتعاون مع المرصد الوطني للمخدرات؟ هل توجد جامعات تهتم أو يُمكن أن تهتم بعقد شراكة، ويتراوح ذلك من توفير الخبرة العلمية أو إرسال طلاب للتدريب إلى المرصد الوطني للمخدرات ومشاركة البيانات المجمعة للسماح للجامعة بدعم أبحاث الدكتوراه؟ هل تتولى المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال القيام بدراسات متابعة لعملائهم أو تقييمات للاحتياجات أو تقييمات للبرامج/ المشروعات مما قد يُفيد في فهم الموقف؟

العوامل الإستراتيجية الرئيسية: نموذج متفاعل وديناميكي

على الرغم من أنه قد تم تناول العوامل الإستراتيجية الرئيسية على نحو منفصل، يجدر بنا الانتباه إلى كونها جزءً لا يتجزأ من نموذج متفاعل وديناميكي، وأنه يمكن استخدامها للوقوف على الفرص الإستراتيجية المتاحة لإنشاء وتعزيز أي مرصد وطني للمخدرات.

عند الاستعداد لإنشاء أو تقييم مرصد وطني للمخدرات، نحن نقترح استخدام هذه المعايير وتقسيم المعلومات التي تم جمعها إلى مجموعات في جدول مختصر، يصف الهدف والوضع الراهن والإجراءات التي يجب اتخاذها بالنسبة لكل معيار. وهو ما يعتبر أساس سليم ومنطقي لإعداد خطة إستراتيجية لتنمية المرصد الوطني للمخدرات.

تهدف الخطة الإستراتيجية إلى التأكد من أن المرصد الوطني للمخدرات سوف ينجح في دعم وضعه أو تحسينه مع تعزيز مركزه على صعيد العوامل الإستراتيجية الثلاثة الرئيسية، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

- ضمان تحقيق المزيد من القيمة المضافة الملموسة من خلال المساهمين على المستوى الوطني والمحلي.
- تحسين وتنويع مخطط الإنتاج المشترك حتى يتسنى تقديم منتجات عالية الجودة مصممة خصيصاً لتقابل احتياجات مجموعات العملاء المختلفة؛

- الجمع على نحو أفضل بين الموارد المتوفرة على المستويين الوطني والمحلي، على صعيد البيانات والخبرة، بحيث يتسنى الدمج بين عمليات الإنتاج المشترك وجودة المنشورات والمخرجات الأخرى.

يتميز إطار العمل التحليلي المقترح بالديناميكية والمرونة: فليس هناك نموذج أوحد للمرصد الوطني للمخدرات والذي يلزم تطبيقه دون أدنى تمييز في أي دولة وعلى أي موقف أيًا كان. أن أهم ما في الأمر هو إنشاء نظام في مقدوره إنتاج تقارير عالية الجودة بتكلفة معقولة وخلال فترة زمنية مناسبة، وبلغة ونتائج يسهل فهمها من قبل العملاء.

وفي ظل السياق الراهن من المصاعب الاجتماعية والاقتصادية العامة، يتعين على المرء تجنب إغراء تقديم أهداف مغالى فيها وطلبات تمويل مفرطة. فإن مثل هذه المغالاة لن يتم رفضها من قبل صانعي القرار فحسب، بل إنها ستؤدي إلى تشويه صورة المرصد الوطني للمخدرات ومؤيديه، وهو ما قد يضع استمرارية وبقاء المرصد في خطر.

عند عرض الفئات المتنوعة للمعايير التي تصف العوامل الإستراتيجية الرئيسية، قمنا بعرض الموقف (موضعنا الراهن) وما هي الأهداف التي قد نسعى إليها (الموضع الذي نرغب في الوصول إليه)، والإجراءات التي يلزم اتخاذها (ما علينا القيام به). ومع ذلك، عند إعداد الخطة الإستراتيجية، نحن نفضل قصر المعلومات التي يتم طرحها على الأهداف والإجراءات التي يلزم اتخاذها، والتي تمثل المعلومات الحيوية بالنسبة إلى الاختيارات التي يجب اتخاذها.

في واقع الأمر، يعد كلا من التشخيص الإستراتيجي والخطة الإستراتيجية بمثابة أدوات تدعم متخذي القرار على مستوى المرصد الوطني للمخدرات والمساهمين: فكلما كانت المعلومات المتوفرة أفضل، كانت عملية اتخاذ القرار أسهل. ومع ذلك، تستند تلك الأدوات على متطلبات أساسية، ألا وهي: فكر فيما يمكنك فعله بالفعل بما يتوفر لديك ولدى شركائك في الوقت الراهن، ولا تقل مطلقاً "ليس في وسعي القيام بشيء حتى أحصل على المزيد".

الشكل 11: الأهداف الرئيسية للمرصد الوطني للمخدرات وشبكات معلومات المخدرات الوطنية

التشخيص الإستراتيجي	الموقف، موضعنا الراهن	الهدف، الموضع الذي نرغب في الوصول إيه	إجراء، ما علينا القيام به
قيمة ملموسة: القيمة المضافة لمنتجات المرصد الوطني للمخدرات			
قيمة ملموسة: المصداقية			
قيمة ملموسة: العلاقات مع الجمهور والمساهمين			
الإنتاج المشترك: إطار العمل التشغيلي			
الإنتاج المشترك: إجراءات الإبلاغ			
الإنتاج المشترك: المخرجات			
المصادر المجمعة: الدعم المؤسسي			
المصادر المجمعة: القدرة التشغيلية			
المصادر المجمعة: القدرة العلمية			

يستعرض الجدول الوارد عاليه نبذة عامة حول المرصد الوطني للمخدرات والأهداف الرئيسية للشبكة الوطنية لمعلومات المخدرات التابعة له. يلزم الإعداد للمرصد على أساس من المعلومات الموضوعية والموثوق فيها، وعلى نحو يضمن معه تحقيق التوازن وتوفير روابط بين العوامل الإستراتيجية الرئيسية.

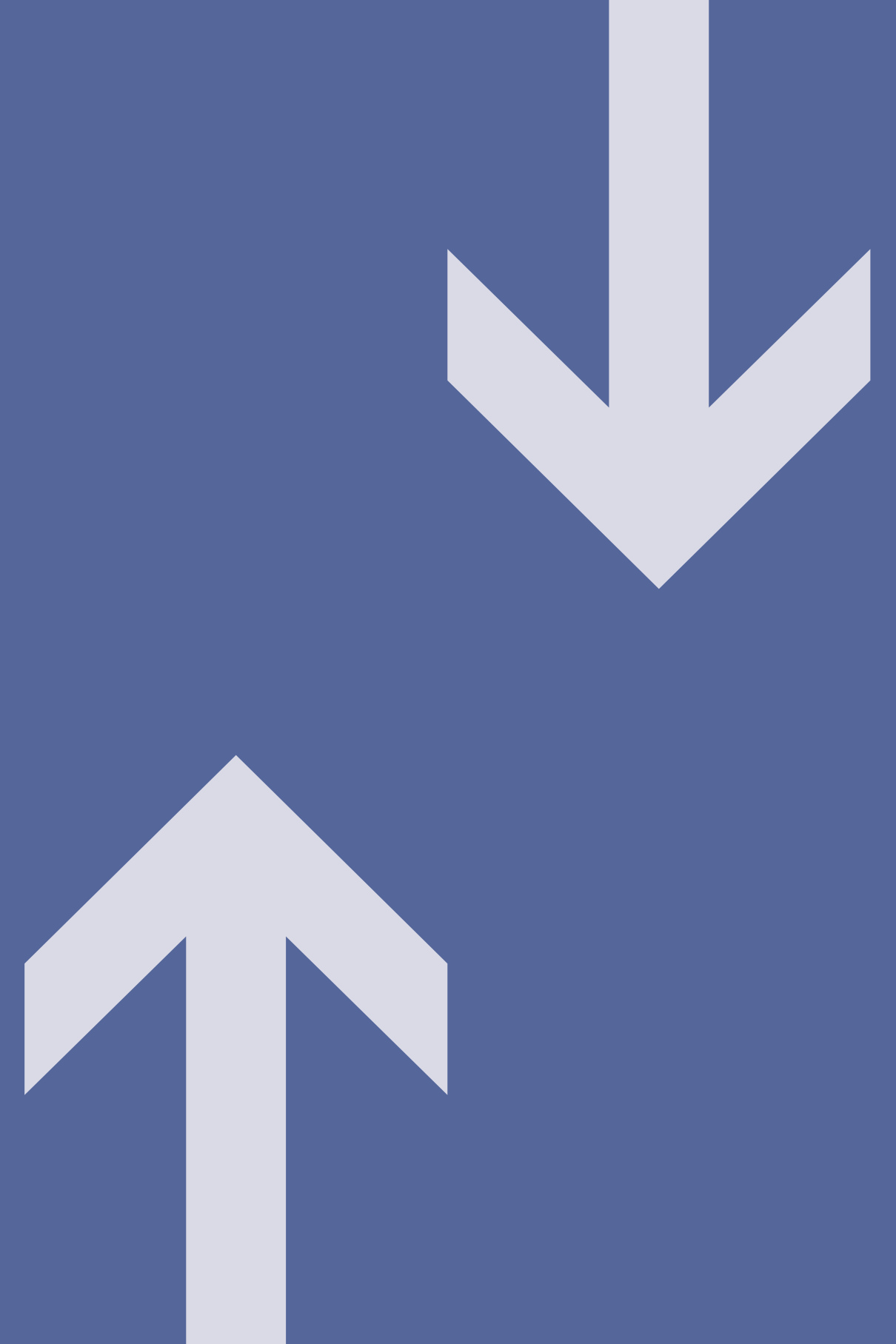

الفصل السابع
أسئلة أخري مهمة

في أي مكان يجب أن يتواجد المرصد الوطني للمخدرات؟ ما هي الأسس القانونية التي يجب أن يقوم عليها المرصد الوطني للمخدرات؟ ما هو نطاق التفويض الذي يجب منحه له؟

سوف نستعرض من خلال هذا الفصل بعض عناصر الإجابة على الأسئلة الشائعة التي تطرح حول مراصد المخدرات الوطنية، والتي عادة لا يكون لها إجابة واحدة. إذا كان لديك المزيد من الأسئلة، برجاء إرسالها عبر البريد الإلكتروني إلى المرصد الأوروبي للإدمان المخدرات (EMCDDA) ولجنة مراقبة إدمان المخدرات في البلدان الأمريكية على العنوان التالي: info@emcdda.europa.eu OID_CICAD@oas.org.

أين يتعين إنشاء مرصد وطني للمخدرات؟

خيارات يجب وضعها قيد الاعتبار

تعتمد إجابة هذا السؤال على كيفية تنظيم صانعي القرار في بلدك. فيما يلي بعض الأمثلة على المواقف الراهنة:

- داخل نطاق هيئات التنسيق المعنية بالمخدرات أو تحت إشراف الإدارات الحكومية؛
- تحت إطار وزارة الصحة أو تحت إطار المعهد الوطني للصحة العامة؛
- تحت إطار وزارة الداخلية أو الشئون الداخلية أو وزارة العدل أو الأمن الوطني؛
- تحت إطار جامعة أو منظمة غير حكومية.

نقاط القوة والضعف

حينما يتم وضع المرصد الوطني للمخدرات تحت سلطة الهيئة المعنية بتنسيق ما يتعلق بالمخدرات علي المستوي الوطني أو أي إدارة حكومية أخرى، فإن هذا من شأنه تحسين فرص لتجميع المعلومات التي تغطي نطاق البيانات المطلوبة بالكامل من جميع المؤسسات، والتي تغطي العرض والطلب. ومع ذلك، إذا كان المرصد الوطني للمخدرات شديد القرب بالسلطات السياسية، فإن هذا قد يمثل تهديداً لمصداقيته وموضوعيته، بل وحتى إلى استقراره على المدى البعيد.

إذا تم إنشاء المرصد الوطني للمخدرات داخل أو تحت سلطة وزارة الصحة، فإن هذا عادة ما يعود بفوائد جمة عند تجميع البيانات حول القضايا الصحية والاجتماعية، إلا إنه خيار أقل فاعلية

على صعيد العرض وبيانات خفض العرض. أن القدرة على إجراء تحليل شامل لوضع المخدرات (= متجاوزاً بعض قضايا الصحة العامة) ليس بالأمر المضمون دوماً، لذا من الضروري التأكد من توافر آليات التعاون لسد الفجوة بين مصادر البيانات والخبرة من جانب العرض.

إذا تم إنشاء المرصد الوطني للمخدرات ضمن أو تحت إطار وزارة الداخلية أو الشئون الداخلية أو وزارة العدل أو الأمن الوطني، فإن هذا يوفر المزيد من الفرص للحصول على بيانات حول عرض المخدرات وتطبيق القانون، بينما تنخفض فرص جمع البيانات حول القضايا الاجتماعية والصحية من الجهة الأخرى. أن القدرة على إجراء تحليل شامل لوضع المخدرات (= متجاوزاً اختصاصا تطبيق القانون) ليس بالأمر المضمون دوماً. لذا من الضروري التأكد من توافر آليات التعاون لرأب الصدع بين مصادر البيانات والخبرة من جانب الطلب.

أن إنشاء مرصد وطني للمخدات داخل جامعة أو منظمة غير حكومية يمكن أن يكون خياراً جيداً على صعيد العمل العلمي، حيث أن ذلك من شأنه ضمان حيادية وموضوعية المعلومات التي يتم جمعها، ويمكن له إتاحة مجموعة من المداخلات الإضافية المفيدة متعددة المجالات. ومع ذلك، أحياناً ما يظل المرصد الوطني للمخدرات بعيداً كل البعد عن صانعي القرار كما يفتقر إلى الرؤية والدعم المؤسسي لدوره على المستوى الوطني.

تحذير

حينما يكون هناك مصاعب ونقص في التعاون بين مؤسسات القطاع الصحي والمؤسسات المعنية بتنفيذ القانون، تشير الخبرة السابقة أن الحل الذي يعمل على تعزيز وتحسين التعاون ما بين المؤسسات يعد أكثر فعالية واستدامةعلى المدى البعيد مقارنة بالحل الذي ينطوي على تقسيم المرصد الوطني للمخدرات إلى "مرصد صحي" و"مرصد لتنفيذ القانون".

ما هي الأسس القانونية التي يجب أن يقوم عليها المرصد الوطني للمخدرات؟

خيارات يجب وضعها قيد الاعتبار

تشترك معظم مراصد المخدرات الوطنية في الخصائص التالية:

- يتم تأسيسها بناءً على قرار وزاري (على الأقل) والذي يقوم بتحديدها كمرصد وطني (لأغراض قومية)أو المراسل الوطني أو نقطة التركيز الوطنية المتعاونة مع المنظمات الدولية أو الإقليمية،
- هذا العمل يتم تعريفه بعدة مصطلحات مرجعية، إما كهيئة مستقلة أو كوحدة/قسم داخل مؤسسة كبيرة.

هناك تنوع كبير في الوضع القانوني الخاصة بالمراصد الوطنية للمخدرات والتي تختلف من مجرد توسيع بسيط لمهام إلى صدور قرار نشر في الجريدة الرسمية بإنشاء مؤسسة جديدة — وبالتالي هيئة قانونية جديدة لها هويتها المستقلة.

ومن الجدير بالذكر هنا أن هناك أيضا خيارات مختلفة فيما يخص طبيعة المنظمة التي تستضيف أو تصبح مرصداً وطنياً للمخدرات فقد تكون هيئة عامة، أو شبه عامة أو في بعض الأحيان منظمة غير حكومية.

نقاط القوة والضعف

عند تأسيس المرصد الوطني للمخدرات بقرار وزاري دون أي وضع قانوني محدد فإن القرار يكون ضعيفا جداً بما لا يسمح للمرصد الوطني للمخدرات بتنفيذ التزاماته والتعاون مع المؤسسات الأخرى خاصة الوزارات والمنظمات العاملة في مجال مختلف آخر (عادة مجال الصحة والشئون الاجتماعية في مقابل تطبيق القانون).

في حالة ما تم وضع المرصد الوطني للمخدرات علي مستوى تنظيمي وتسلسلي منخفض داخل إحدى المؤسسات القائمة فإنه يعاني من العيوب ذاتها . هذا بالإضافة إلي انه لا هو ولا أي من منتجاته يتمتع بالقدر الكافي من الظهور علي المستوي الوطني مما يجعل من الصعب للمرصد الوطني أن يفي بالتزاماته ويفي باحتياجات المساهمين على المستوى الوطني.

في حالة ما كان تأسيس المرصد الوطني للمخدرات رسميا من خلال عقد يحدد إطار العمل لعدة سنوات (بين ثلاثة وخمسة أعوام) فإنه يتمتع بميزة مزدوجة تتمثل في تعزيز وضع المرصد الوطني للمخدرات لفترة طويلة كافية لتشجيع التعاون بجانب الحد من المنافسة من المؤسسات الأخرى على الرغم من تحديد مهمة المرصد الوطني للمخدرات والنتائج المتوقعة بشكل واضح. وقد يؤدي ذلك إلى تشكيل أساس لتقييم الأداء في نهاية الفترة.

إذا كان تأسيس المرصد الوطني للمخدرات غير رسمي أو تم اعتباره غير محدود فقد يعرض ذلك المرصد الوطني للمخدرات وعملائه إلى خطر انعدام الاستقرار الدائم — مثل عند حدوث تغيير سياسي بالدولة — أو إلى خطر الافتقار إلى التنمية طويلة الأمد بسبب نقص المحفزات. وقد نلاحظ الوضع الأخير في حالات تبدو فيها اهتمام بعض الممتهنين يميل بشكل أكبر إلى الوضع المؤسسي أكثر من الأداء.

إن الوضع القانوني الواضح يمثل شرطًا ضروريا لتطوير عمل المرصد الوطني للمخدرات غير أن ذلك غير كافي لضمان المشاركة والتعاون مع الشركاء المحتملين: لعل الذي يصنع الفارق هو أهلية المرصد الوطني للمخدرات لتحفيز وجمع الشركاء في عملية تعاونية من خلال شبكة عمل (بعبارة أخرى: لا يمكن تحقيق التعاون من خلال قرار أو مرسوم ما). ويعتبر الوضع القانوني مفيد للغاية في تحقيق التعاون بين المؤسسات والهيئات بالشكل الذي يجبر الأطراف الأخرى على احترام وتقدير دور المرصد الوطني للمخدرات.

ما نطاق التفويض الذي يجب منحه للمرصد القومي للمخدرات؟

خيارات يجب وضعها قيد الاعتبار

يجب وضع الخيارين التاليين قيد الاعتبار:

- تحديد نطاق عمل المرصد الوطني للمخدرات على المخدرات غير المشروعة، على سبيل المثال أن يظل متسقا مع نطاق عمل المنظمات الدولية مثل المرصد الأوروبي للمخدرات والإدمان والإدمان (EMCDDA)ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)؛
- توسيع نطاق العمل ليتناول أي نوع من المخدرات المشروعة وغير المشروعة (المخدرات غير المشروعة والكحول والتبغ والعقاقير المشروعة) وهي مسئولية الدولة التي لديها خطة قومية شاملة للتعامل مع تلك المشكلات بشكل مشترك وتتسق مع عمل المنظمات الدولية مثل لجنة مراقبة إدمان المخدرات في البلدان الأمريكية (CICAD–OAS) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) وعدد من الجماعات البحثية التي تقوم بعمل استبيانات دولية مثل (ESPAD).

نقاط القوة والضعف

إذا تم مد نطاق عمل المرصد الوطني ليشمل المواد السابق ذكرها فإن ذلك يمثل فرصة ممتازة لبناء صورة شاملة للسلوكيات الاجتماعية والفردية المعقدة المرتبطة بالإدمان والمخدرات. كما أن ذلك الوضع يوفر الفرصة لرصد وتحليل العلاقات المحتملة بين اتجاهات تعاطي المخدرات. ومع ذلك فإن ذلك يزيد من تعقيد عمل المرصد الوطني للمخدرات من المنظور العملي والتنظيمي.

إن كانت الأهداف والنتائج المتوقعة واقعية ومحددة على نحو واضح بغض النظر عن نطاق تفويض المرصد الوطني للمخدرات، فيجب أن يكون العمل مُنتجا وذو صلة. في كل الأحوال يجب أن تكون الموارد المخصصة للمرصد الوطني للمخدرات لمساعدته على القيام بمهامه متسقة مع نطاق التفويض.

من كم شخص يتكون فريق العمل في المرصد الوطني للمخدرات، وما هي الخلفية التي يجب أن يتمتع بها هؤلاء الأشخاص؟

خيارات يجب وضعها في الاعتبار

لتحديد ذلك الأمر، يجب وضع ما يلي قيد الاعتبار:

- يجب أن تعكس الكفاءة التقنية للمرصد الوطني للمخدرات بشكل نموذجي كل مجالات العمل التي يقوم بها بموجب التفويض الممنوح له؛

- يجب أن يكون تطوير القدرات العلمية والتقنية للمرصد الوطني للمخدرات وشركائه جزء من صيرورة تطوير دائمة لطاقته ولكفائته العلمية؛
- الخلفية العلمية: يجب أن يتمتع فريق عمل المرصد الوطني للمخدرات بالمهارات المطلوبة للتعامل مع كافة أشكال المراقبة والإبلاغ. يجب أن يتكون الفريق من متخصصين في علوم الأوبئة، الاجتماع ، النفس، السموم، الإحصاء، الجريمة وكذلك تحليل السياسات؛
- مهارات التواصل والمهارات الإدارية: الإدارة العامة والتواصل والعمل الجماعي والتحرير والنشر إلى جانب الدعم الإداري المطلوب؛
- يجب أن يتمتع نصف فريق العمل، على الأقل، بدرجة محددة من الخبرة المهنية والمؤهلات العلمية المطلوبة والواضحة. بالإضافة إلى ذلك فإنه في الاتحاد الأوروبي، يجب أن يتمتع فريق العمل بطلاقة التحدث باللغة الإنجليزية كلغة عمل (خاصة بالنسبة للمعايير الدولية والبروتوكولات الدولية والتغيرات العلمية بطريقة العمل وتبادل الخبرة بين دول ومناطق مختلفة في العالم)؛
- يحتاج لمرصد الوطني للمخدرات إلى جذب أفراد الفريق من الكفاءات والمحافظة عليه كما أنه في حاجة إلى الاستقرار لضمان الكفاءة العلمية وجودة العمليات والأداء؛
- يجب على كل دولة خلق البنية التنظيمية والمنظمة التي تتوافق بأفضل شكل مع مهام الإبلاغ الدولية والوطنية ؛
- قد تضطر بعض الدول ذات الموارد المحدودة للغاية إلى قبول خيار بدء العمل بشخص واحد. وفي هذه الحالات يمكن للمرصد أن يمارس مهامه إن كانت بعض أو جزء من الوظائف الأساسية يتم تنفيذه من خلال شركاء رئيسيين خارجيين (مثل الجامعة) على أن يتولى المرصد تنسيق تنفيذ تلك المهام التي أسندها إلي جهات أخري.

نقاط القوة والضعف

إذا كان المرصد الوطني للمخدرات وحدة صغيرة نسبياً، يلزم تعويض ذلك عن طريق اتفاقيات رسمية لانتداب الكفائات العلمية المفتقدة. ومع ذلك، تظهر الخبرة أنه عندما يقل عدد العاملين عن 3 متفرغين أو منتدبين للعمل في المرصد ([1])، لا يتمكن المرصد الوطني للمخدرات من القيام بمهامه.

إذ تم تأسيس المرصد الوطني للمخدرات كوحدة صغيرة، فغالباً ما يميل إلى الاعتماد بشكل كبير على الخبرة الخارجية وأحياناً إلى الاعتماد على شبكات وطنية تعاني أحيانا من سوء التنظيم. ومع صغر فريق العمل البالغ، تصبح أنشطة الإدارة والتواصل ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمرصد أمورًا تفرض تحدياً حقيقياً.

إذا تم منح المرصد الوطني للمخدرات سلطة وطنية هامة باعتباره جهة رصد، فهذا يعني أن الكفاءات المطلوبة بحاجة إلى تغطية كافة مجالات الوظائف الرئيسية كما هو منصوص عليه في

([1]) هذا يعني أنهم قد يعملون لصالح مؤسسات مختلفة ويتم انتدابهم إلى المرصد الوطني للمخدرات.

الفصلين الثالث والخامس. وفي تلك الحالة، يلزم توجيه عناية خاصة إلى العلاقات المؤسسية والتعاون والاتصالات والعلاقات العامة.

كم تبلغ تكلفة إنشاء مرصد وطني للمخدرات؟

خيارات يجب وضعها في الاعتبار

حتى يتسنى تزويد صناع السياسات بصورة كاملة بالملابسات المالية والمتعلقة بالميزانية المرتبطة بإنشاء المرصد الوطني للمخدرات، يلزم وضع المرصد الوطني للمخدرات والشبكة الوطنية لمعلومات المخدرات في الاعتبار معاً.

يلزم تحديد التكلفة المقدرة استناداً على تقييم المعايير التالية:

- التكاليف الجارية للمرصد الوطني للمخدرات على صعيد العاملين والعمليات، بما يتضمن الاجتماعات مع الشركاء الوطنيين والدوليين؛
- التكاليف الخاصة المرتبطة بمهمة المرصد الوطني للمخدرات والواجبات الموكل بها، والموزعة على ثلاث عمليات تشغيلية رئيسية؛ جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها والتقارير والمنشورات؛
- في بعض الحالات قد يكون مناسباً التمييز بين التكاليف الخاصة بالالتزامات الوطنية والدولية؛
- قد يكون لزاماً وضع خطط مالية مبدئية تحدد التكاليف السنوية الجارية. ومع ذلك، في مطلع الأمر، لن يكون في الإمكان معرفة التكلفة المقدرة للشبكة الوطنية لمعلومات المخدرات، ولن يبدأ المرصد الوطني للمخدرات عادة بتجميع البيانات من خلال دراسات مسحية علي المستوي الوطني. وهو ما يعني أن الميزانية قد تكون قليلة أو محدودة خلال العام الأول من بدء نشاط المرصد. ومع ذلك، يلزم وضع في الاعتبار الأنشطة المرتبطة بالميزانية للعامين الثاني والثالث، على الأقل من خلال منظور معقول ([2])؛
- لا تنتهي قضية التمويل بالحصول علي التمويل المنشود ـــ فهو أمر مرتبط ارتباط وثيق بقدرة المرصد الوطني للمخدرات على تقديم نتائج وأن يكون مسئولاً عن استخدام تلك الأموال. وهو ما يعني أنه يلزم تواجد شخصاً ما داخل المرصد الوطني للمخدرات أو في المؤسسة التي تستضيفه يتمتع بمهارات إدارية ومالية عالية المستوى؛
- ثمة كذلك بعض المعايير والمتطلبات المحددة المقبولة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والمرتبطة بنظام التمويل المشترك Reitox.

نقاط القوة والضعف

أن أي تغيير طارئ أو فقد للتوازن في ميزانية المرصد الوطني للمخدرات أثناء العام التشغيلي يعد أمراً بالغ الضرر لكل من المرصد الوطني للمخدرات والشبكة الخاصة به. وقد يؤثر ذلك

([2]) عند تأسيس المرصد الوطني للمخدرات ضمن هيئة عامة، عادة ما يتعذر تجاوز توقعات والتزامات الميزانية لعام واحد.

أيضاً على تقديم التقارير المنتظرة إلى المنظمات الدولية، وهو ما يترتب عليه بدوره عواقب سلبية على سمعة الدولة.

إذا كانت الميزانية المتوفرة محدودة لكنها معروفة ومستقرة، قد يساعد هذا المرصد الوطني للمخدرات على إعداد إستراتيجية لطلب أموال تكميلية من الممولين الوطنيين والدوليين: على سبيل المثال، بعض الدول عندما كانت مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تمكنت من الحصول على مصادر تكميلية من الصندوق العالمي لتمويل جمع البيانات المطلوبة.

إذا تمكن المرصد الوطني للمخدرات من وضع خطة عمل وطنية لتأسيس شبكة وطنية لمعلومات المخدرات وتمكن من بيان بوضوح النتائج المتوقعة لتقديرات التكلفة الدقيقة، ستتاح له فرصة أفضل لأخذه على محمل الجد.

أحياناً تقدم المنظمات الدولية على تقديم أموال لتشغيل المرصد الوطني للمخدرات وجمع البيانات ولكن هذا لن يؤدي إلي الوصول إلي الناتج المنشود إلا إذا قدمت السلطات الوطنية للمرصد تدعيم هيكلي مماثل.

كيف يمكن ضمان الاستقلالية العلمية للمرصد الوطني للمخدرات؟

خيارات يجب وضعها قيد الاعتبار

عند طرح هذا الأمر للمناقشة، يلزم تجنب الالتباس بين "الجودة العلمية" و"الاستقلال المؤسسي"، واللذان يعدان أمراً مختلفان.

- تعد الجودة في غاية الأهمية لضمان عرض البيانات وتفسيرها على نحو صحيح، وإنها حقيقية وجديرة بالثقة وإنها مستوفية للمعايير الدولية. ويمكن ضمان كافة تلك المعايير من خلال تأسيس لجنة علمية ترتبط بالمرصد الوطني للمخدرات، أو عن طريق وضع إجراء استشاري/تدقيقي فيما بين الجهات المعنية، والذين يلزم عليهم مراجعة النتائج قبل نشرها. يتمثل الهدف من هذه المراجعة في ضمان عدم احتواء البيانات على أخطاء أو مغالطات والتحقق من صحة المادة المنشورة. ويعمل هذا بدوره على إضفاء المزيد من الشرعية على المرصد الوطني للمخدرات. هذا ويجب عدم وجود أي تهاون بشأن جودة نتائج المرصد الوطني للمخدرات.
- يشير مصطلح الاستقلال المؤسسي إلى شيء مختلف تماماً: يلزم حماية المرصد الوطني للمخدرات من المحاولات الخارجية الرامية إلى تحوير البيانات وتقديم معلومات خاطئة وتشجيع الدعاية الإعلامية أو قول "ما هو مقبول سياسيا". أن دور المرصد الوطني للمخدرات يعد تشغيلي في المقام الأول في مجال المعلومات ولا علاقة له بالعمل السياسي. وفي الوقت ذاته، يتعين على المرصد الوطني للمخدرات أن يحفظ لنفسه موضعاً بالنسبة إلى المؤسسات الأخرى أو الجهات الفاعلة الرئيسية في الدولة.

نقاط القوة والضعف

لا يقبل على الإطلاق المساس على أي نحو بالجودة العلمية لعمل المرصد الوطني للمخدرات. وعلى الرغم من المحاولات الممكنة لتمويه التدخل، إلا إنه عادة ما تتمكن المنظمات الدولية من الكشف عن مثل هذه المحاولات. وهو ما يضر بسمعة الدولة المعنية.

أن المرصد الوطني للمخدرات الذي يعمل دون أي منهج أو إجراء محدد لمراقبة جودة منشوراته يضع نفسه في موقف حرج: فقد حدث أن تعرضت بعض المراصد الوطنية للمخدرات إلى مواقف عسيرة نتيجة لعرضها لمعلومات لم تخضع للتحقيق والتدقيق من قبل الجهات المعنية الرئيسية المسئولة عنها.

إذا كان المرصد الوطني للمخدرات شديد الاقتراب من السلطات الوطنية أو السياسيين، فقد يؤدي هذا إلى الإخلال باستقلاله وسمعته ومصداقيته واستقراره (فكلما كان هناك تغيير سياسي، قد يتم عزل فريق العمل وفقدان الخبرة التي يقدمونها).

أما إذا كان المرصد الوطني للمخدرات شديد الاستقلال على نحوٍ مبالغ فيه أو يحاول أن يكون كذلك، فقد ينتهي به الأمر إلى موقف يجد نفسه فيه معزول تماماً ويعجز عن تلقي أي دعم مؤسسي أو مالي الذي هو أحوج ما يكون إليه للاضطلاع بمهامه. وكما سبق وذكرنا، يحتاج المرصد الوطني للمخدرات إلى توجيه عناية خاصة نحو تجنب تجاوز الحدود المؤسسية والاختصاصية.

هل يجب إشراك المرصد الوطني للمخدرات في تقييم سياسات المخدرات الوطنية؟

خيارات يجب وضعها قيد الاعتبار

قد تسهم المراصد الوطنية للمخدرات في تقييم السياسات الوطنية للمخدرات أو تقييم بعض العناصر المحددة من الإستراتيجيات الوطنية، بناء على طلب السلطات الوطنية المعنية.

ومع ذلك، حتى يتسنى تحقيق ذلك، يجب الالتزام ببعض المبادئ:

- يجب توافر طلب رسمي موجه للمرصد الوطني للمخدرات من قبل السلطة الوطنية المعنية، مبيناً نطاق وأهداف التقييم؛
- يجب أن يكون المرصد الوطني للمخدرات قادراً على تحديد آلية بعينها، تتوافق مع أفضل الممارسات المطبقة في هذا المجال، لتعريف المعلومات المطلوبة وتقييم ما إذا كانت هذه المعلومات متوافرة في الوقت الراهن لديه (مقدراً التكاليف في حالة غياب بعض المعلومات). يسري نفس المبدأ على الخبرة المطلوبة لإجراء التقييم؛
- يتعين على المرصد الوطني للمخدرات أن يحتفظ بحقه في قبول ـــ أو تقديم تعديل تقني حتى يقبل ـــإجراء التقييم؛

- يجب أن يقدم المرصد الوطني للمخدرات إسهامه في التقييم على أسس علمية (واقعية، محايدة، موضوعية، يمكن الاعتماد عليها) وعليه كذلك أن يتجنب تقديم استنتاجات سياسية لأن هذه الاستنتاجات تدخل في إطار صلاحيات السلطات الوطنية؛
- يتعين على المرصد الوطني للمخدرات توضيح ماهية أسئلة التقييم التي لا يوجد براهين وبيانات علمية بشأنها.

نقاط القوة والضعف

حينما يكون نطاق العمل المضطلع به المرصد الوطني للمخدرات تحت إطار التقييم محدود على نحو واضح، فإن ذلك يوفر المزيد من الفرص لقبول النتائج دون الإضرار بالمرصد الوطني للمخدرات. وعلى الرغم مما سبق، كانت هناك بعض المواقف التي، على الرغم من اتخاذ كل هذه الإجراءات الاحتياطية، قام خلالها بعض الناشطين السياسيين باتهام المرصد الوطني للمخدرات بافتقاره إلى الموضوعية وبأنه "موجّه سياسياً" ـــ وإن لم يكن - فهو يقدم بيانات "زائفة". وهذا هو السبب وراء ضرورة أن تكون كافة أعمال المرصد الوطني للمخدرات المرتبطة بأي تقييم سليمة وموثقة على نحو جيد. أما على صعيد المساعدات الدولية، والتي تقدم أثناء التقييم، على سبيل المثال تحت إطار لجنة توجيه علمية، أو إلى مراجعة أحد الجهات النظيرة، يمكن لها كذلك أن تساعد على مواجهة تلك التفاعلات السلبية المحتملة.

إذا كان نطاق عمل وتفويض المرصد الوطني للمخدرات محدد جيداً بالتعاون الوثيق ومشاركة كل من الهيئة الوطنية القائمة بالتنسيق في مجال المخدرات والجهات المعنية الرئيسية فإن هذا من شأنه تحقيق قيمة مضافة ملموسة للدولة وقد يساعد على دعم عملية صناعة القرار وتخطيط الخدمات. كما إنه عادة ما يساعد على تحديد الأهداف على نحو أفضل وتحديد البيانات المتوافرة والجديدة اللازمة لتقييم الأداء أو قياس تأثير بعض التدابير والتدخلات.

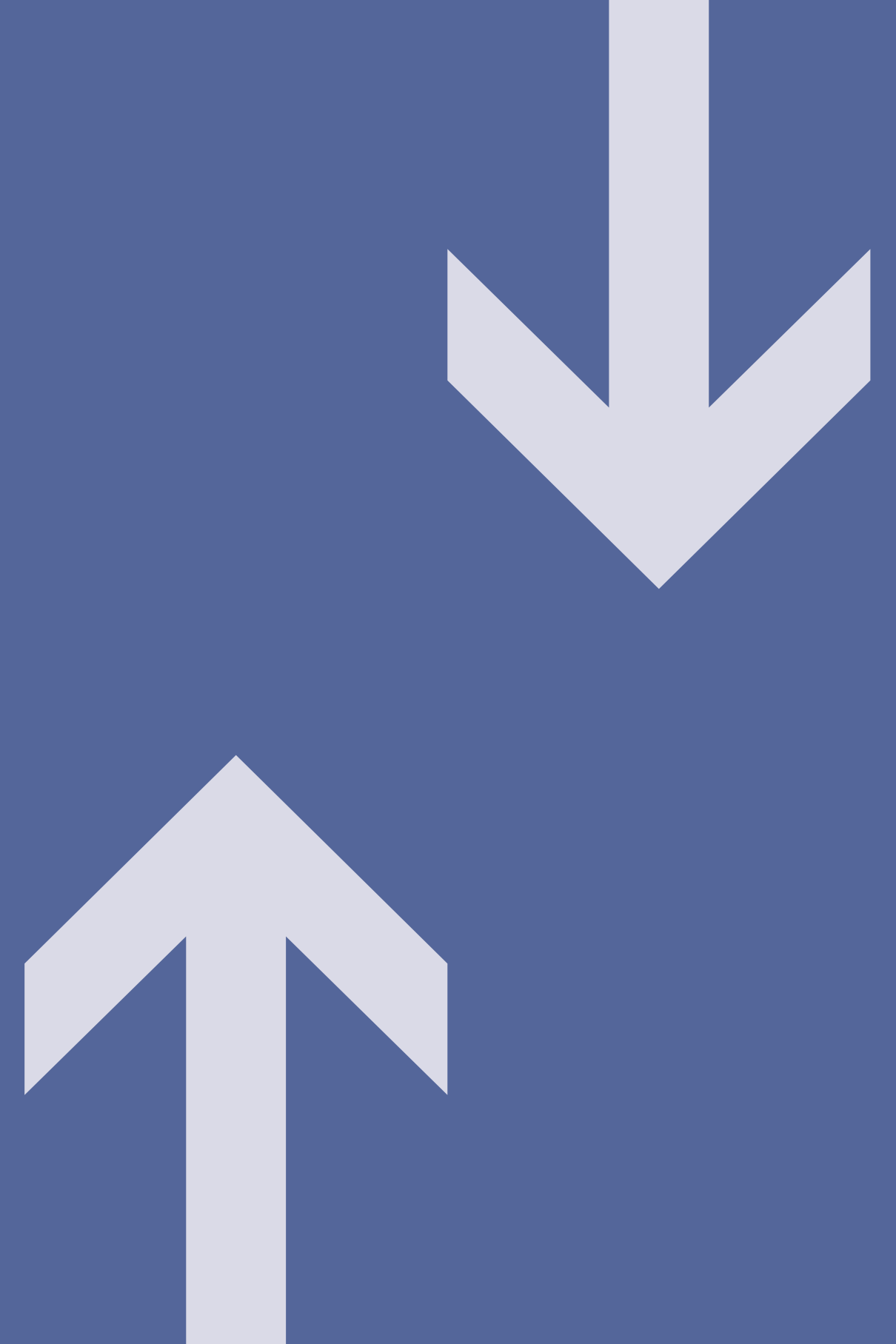

الفصل الثامن
الخاتمة

ما هي الخطوة التالية؟ كيف يمكننا أن نحول النظرية إلى ممارسة فعلية؟

على مدار الفصول والأقسام المختلفة التي تضمنها هذا الكتيب، تم إطلاع القارئ على عرض شامل للمراصد الوطنية للمخدرات، ولا سيما:

- تعريف واضح لماهية المرصد ومهمته وأهدافه؛
- عرض تقديمي تفصيلي للثلاث وظائف الرئيسية للمرصد وهي جمع البيانات ومتابعتها؛ تحليل البيانات وتفسيرها؛ تقديم التقارير ونشر المعلومات؛
- مقدمة إلى التشخيص الإستراتيجي القائم على ثلاثة عوامل إستراتيجية رئيسية (KSFs) والمعايير المرتبطة بها ـــ القيمة المضافة المدركة والإنتاج المشترك والمصادر الموحدة.
- وأخيراً، اقتراح ببعض الخيارات التي يلزم وضعها قيد الاعتبار عند إنشاء مرصد وطني للمخدرات، مع عرض أهم نقاط القوة ونقاط الضعف لكل خيار.

ولقد حان الوقت الآن لتكون رؤيتك الخاصة والانتقال إلى المرحلة العملية.

مع بدءك لهذه العملية، نحن ندعوك إلى إلقاء نظرة مختلفة على الإطار العام الذي تعمل وتعيش فيه. ومع الاستعانة بالأفكار والمفاهيم والتجارب التي شاركناك إياها من خلال هذا الكتيب، يجب أن تكون حالياً قادراً على بناء رؤيتك الخاصة لما يجب أن يكون عليه المرصد الوطني للمخدرات الخاص بكم. من الضروري للغاية أن تصف احتياجاتك وخطتك بتعبيراتك الخاصة، مع وضع في الاعتبار المصادر المتوافرة لديك والعقبات التي قد تواجهها، حيث أن كل مرصد وطني يعد تركيبة فريدة ومتميزة من الكفاءات والمصادر والشراكات، وقبل كل شيء، من الأشخاص.

اقتراح واحد أخير: استخدم العمليات والنتائج المتوقعة كنقطة انطلاق وقم بوضع نظام وشبكة تحيط بهم. ويجدر هنا ملاحظة إنه ليس ثمة نماذج مؤسسية يمكن محاكاتها ـــ فالأمر كله قائم على جذب الأشخاص وجمعهم سوياً للعمل من أجل تحقيق هدف مشترك.

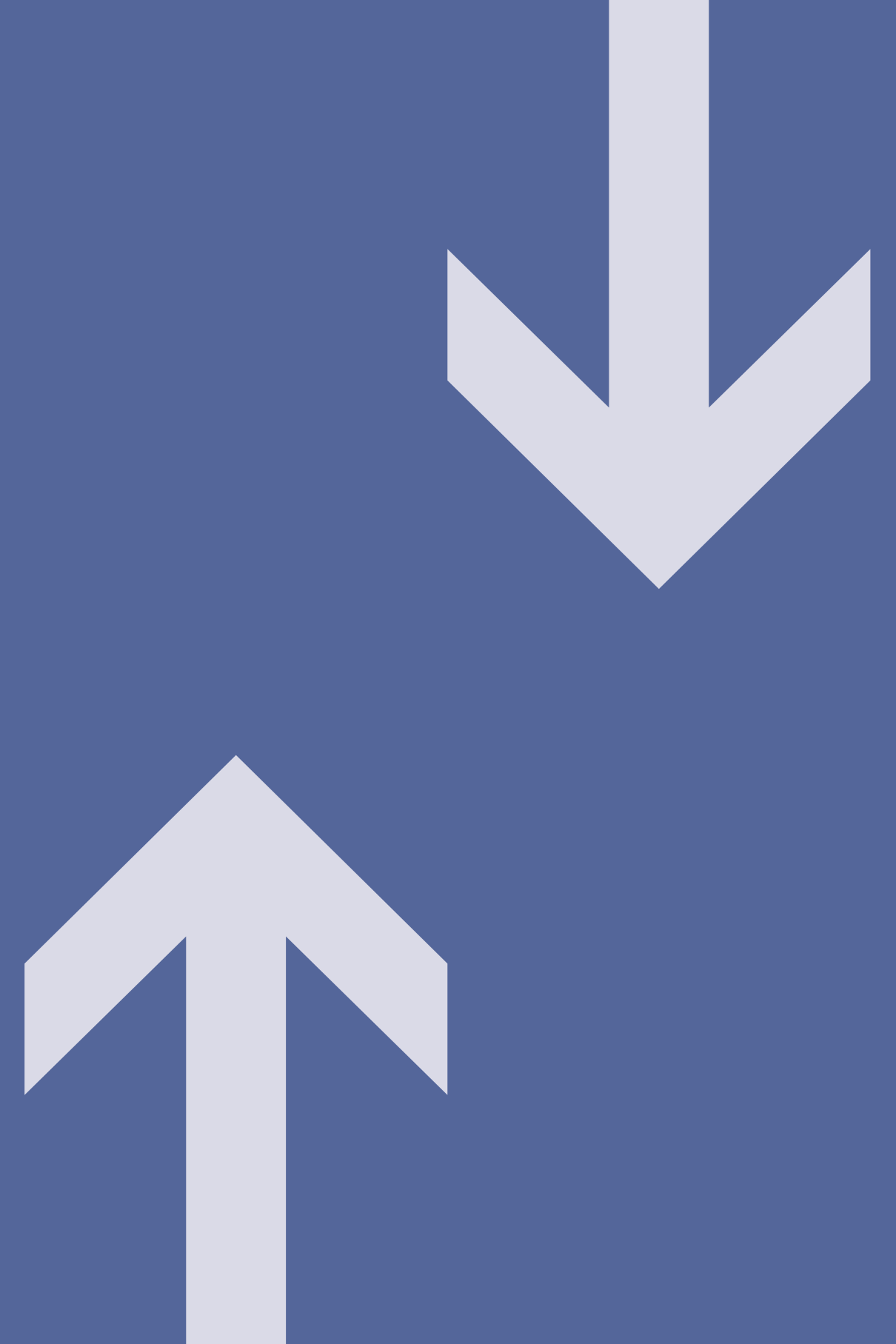

المرصد الأوروبي للإدمان و المخدرات

ولجنة مراقبة إدمان المخدرات في البلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية

إنشاء مرصد وطني للمخدرات: كتيب مشترك

لوكسمبورج: مكتب نشر المجتمعات الأوروبية

2011 ـــ 119 صفحة مطبوعة ـــ 16 × 24 سم

الترقيم الدولي 978-92-9168-462-5

المعرف الرقمي 10.2810/41311

كيفية الحصول على منشورات الاتحاد الأوروبي

تجدون منشوراتِنا وأسعارَها على موقع المكتبة الإلكترونية للاتحاد الأوروبي (http://bookshop.europa.eu)، حيث يمكنكم طلبُ أيٍ من هذه المنشورات مِن مندوب المبيعات الذي تختارون.

فلدى مكتب منشورات الاتحاد الأوروبي شبكةٌ واسعة من مندوبي المبيعات في مختلف أنحاء العالم. يمكنكم طلبُ عناوينهم بالفاكس على الرقم 292942758 352+.

ازدهرت المراصد الوطنية للمخدرات وتطورت سريعاً على مدار العقدين الأخيرين كنتيجة مباشرة للقرارات التي تم اتخاذها لإنشاء نظم مراقبة المخدرات في كل من دول الاتحاد الأوروبي والأمريكتين. في مطلع الأمر، لم يكن متوافراً إطار عمل مرجعي ـــ حيث كان يتم تأسيس المراصد وفقاً لمنهج التجربة والخطأ، آخذين في الاعتبار السياقات والمصادر الوطنية المتباينة. وهو ما يفسر السبب وراء اختلاف نماذج المراصد اليوم بقدر اختلاف الدول التي تقوم بإنشائها.

وإذا نظرنا إلى الوراء على هذه العملية الطويلة، قد يبدو ثمة حاجة إلى وضع إطار رسمي موحد لتلك الخبرات السابقة في هذا المجال، ولتحديد بعض المفاهيم والمبادئ الرئيسية التي تظل سارية وصالحة بغض النظر عن الدولة أو الإقليم. إن هذا الكتيب، والذي يمثل إنتاج مشترك بين المرصد الأوروبي للإدمان و المخدرات (EMCDDA) ولجنة مراقبة إدمان المخدرات في البلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية (CICAD–OAS)، يستعرض ويصف بطريقة واضحة وتثقيفية العمليات التشغيلية الرئيسية والعوامل الإستراتيجية الرئيسة المشتركة بالنسبة إلى جميع المراصد الوطنية للمخدرات.

يتوفر هذا الكتيب حالياً باللغات العربية والكرواتية والإنجليزية والفرنسية والإيطالية والروسية والأسبانية والتركية.

حول لجنة مراقبة إدمان المخدرات في البلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية (CICAD–OAS)

تم تأسيس لجنة مراقبة إدمان المخدرات في البلدان الأمريكية (CICAD) من قبل الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية (OAS) في عام 1986 باعتباره منتدى سياسة نصف العالم الغربي حول كافة عناصر مشكلة المخدرات. تتمثل مهمة لجنة مراقبة إدمان المخدرات في البلدان الأمريكية الرئيسية في تحسين القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء بها للحد من إنتاج المخدرات المحظورة والاتجار بها واستخدامها، وكذلك في تناول العواقب الصحية والاجتماعية والجنائية المترتبة على تجارة المخدرات.

يتم جمع البيانات تحت إطار نظام CICAD ضمن سياق مرصد الدول الأمريكية للمخدرات (OID). يعمل المرصد على مساعدة الدول على تحسين جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمخدرات: وذلك من خلال تعزيز إنشاء مراصد وطنية واستخدام وسائل وبيانات قياسية؛ وكذلك من خلال توفيره للتدريب العلمي والتقني لها وتبادل الخبرات بين، المختصين العاملين على قضايا المخدرات، وكل ذلك انطلاقاً من السعي إلى صياغة السياسة الوطنية للمخدرات والأعمال المرتبطة بها.

www.cicad.oas.org

حول المرصد الأوروبي للإدمان و المخدرات (EMCDDA)

يعد المرصد الأوروبي للإدمان و المخدرات (EMCDDA) هو مركز المعلومات المتعلقة بالمخدرات على صعيد أوروبا برمتها. وتتمثل مهمته في تزويد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بمعلومات "واقعية وموضوعية يمكن الاعتماد عليها ومقارنتها" حول المخدرات والإدمان وما يترتب عليهما من عواقب. تم تأسيس المرصد في عام 1993، حيث فتح أبوابه في لشبونة عام 1995، وهو أحد وكالات الاتحاد الأوروبي اللامركزية. وبفضل فريق عمل قوي متعدد التخصصات يضم 100 فرداً، يقدم المرصد إلى صناع السياسات البيانات والحقائق العلمية التي يحتاجونها لوضع القوانين والإستراتيجيات المعنية بالمخدرات. كما يساعد المرصد الأخصائيين والباحثين للوقوف على أفضل الممارسات وأحدث طرق الدراسة والتحليل علاوة على اضطلاعه بجمع المعلومات حول الطلب وخفض الطلب على المخدرات، فلقد قام المرصد في السنوات الأخيرة بتوسيع نطاق أعماله الرقابية والإبلاغية إلي العرض وخفض العرض من المخدرات وكذلك سوق المخدرات المحظورة.

www.emcdda.europa.eu

TD-30-11-117-AR-C

ISBN 978-92-9168-462-5

9 789291 684625

مكتب المطبوعات